



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

اقتِصادُ الثَّراثِ الثَّقافيِّ في فِلَسطينِ والتَّنميَّةُ المُستدَامَةُ

حمدان طه

إيمان سعادة

روان سمارة

محمد الزرد

2023

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

نبيل قسيس (رئيس مجلس الأمناء)، ماهر المصري (نائب رئيس مجلس الأمناء)، علا عوض (أمين السر)، عزام الشوا (أمين الصندوق ورئيس لجنة التدقيق الداخلي)، باسم صبحي خوري، خالد العسيلي، سام بحور (رئيس لجنة تنمية الموارد)، سامية جبران طوطح، سمير عبد الله علي، سليم تمّاري، طلال ناصر الدين، عاطف كمال علاونة، غريس خوري، مازن سنقرط، محمد نصر، هيثم لطفي الزعبي، هند خوري، رجا الخالدي (بحكم منصبه)

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2023 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس / ص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055

بريد إلكتروني: info@mas.ps الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

اَقْبِضَاذُ الثَّرَاثِ الثَّقَاْفِي فِي فِلَسْطِينِ وَالتَّنْمِيَةُ الْمُسْتَدَاْمَةُ

بَاْحَثُ رَئِيْسِي: اَلدُّكْتُورُ حَمْدَانُ طَه

بَاْحَثُوْنَ مَشَارِكُوْنَ: اِيْمَانُ سَعَاْدَةُ
رَوَانُ سَمَامِرَةَ

بَاْحَثُ مَسَاعِدٍ: مَحْمَدُ الزَّرْدِ

تَمَّ اِنْجَاْزُ هَذِهِ الدَّرَاْسَةِ بِدَعْمِ مَشْكُوْرٍ مِّنَ الصَّنَدُوْقِ الْعَرَبِيِّ لِاِلْتِمَاْءِ الْاِقْتِصَاْدِيِّ وَالْاِجْتِمَاعِيِّ



مَعْمَدُ اُبْحَاثِ السِّيَاسَاتِ الْاِقْتِصَاْدِيَّةِ الْفِلَسْطِيْنِيِّ (مَاس)

الْقُدْسُ وَرَاْمُ اللّٰه

2023

حَقُوْقُ الطَّبْعِ وَالنَّشْرِ مَحْفُوْظَةٌ (مَاس)

ISBN 978-9950-417-08-3

تقديم

منذ تأسيسه، دأب معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) على دراسة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية من أجل صنع السياسات التي من شأنها تعزيز الاقتصاد المحلي والنهوض به من مختلف الجوانب. تجسد كل من التراث الثقافي/التاريخي والحياة الطبيعية/البرية والصناعات الثقافية/الإبداعية موارد أساسية للتنمية المستدامة في فلسطين، ولكل منها دور محوري في تعزيز القطاع السياحي. توفر مجتمعة مقومات أصيلة لمفهوم أوسع لقطاع السياحة يجتاز التعريف التقليدي، ما يجعل أنشطتها وارتباطاتها المتبادلة بمثابة المحرك لما يمكن اعتباره "اقتصاد التراث الثقافي" الفلسطيني.

من هنا تأتي هذه الدراسة لتناول هذا الاقتصاد الخاص بالتراث الثقافي، انطلاقاً من جذوره العميقة في التاريخ والإرث الحضاري والديني والطبيعي الفلسطيني. كما تصب في إطار اهتمامات المعهد بخدمة صانعي القرار لتنظيم وتسخير موارد التراث الثقافي والطبيعي والصناعات الثقافية الإبداعية في دعم عملية التنمية المستدامة. بشكل عام، تعالج هذه الدراسة واقع التراث الثقافي والطبيعي، والصناعات الثقافية الإبداعية ودورها في تكوين محرك جديد للقطاع السياحي، وسبل تمكين التراث الثقافي والطبيعي من لعب دور محوري في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة؛ فعلى صعيد التراث الثقافي، تتمتع فلسطين بغنى تراثها الأثري والتاريخي والديني وتنوعه، المتمثل بألاف المواقع الأثرية والمباني التاريخية والأماكن الدينية. أما التراث الطبيعي فيمتلك طاقات كبيرة في التنمية المستدامة، وخلق فرص عمل، إلا أنه ما زال مورداً غير معترف به تماماً، وغير مدمج في الرؤية السياحية أو الاقتصادية. يتعرض التراث الثقافي والطبيعي لتحديات كبيرة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية التي تواصل انتهاكاتها الواسعة تجاه مواقع التراث الثقافي والطبيعي، محاولة الاستحواذ والسيطرة عليها، إلى جانب التحديات على المواقع الأثرية والمباني التاريخية. أما أنشطة الصناعات الإبداعية والمعروض الفني والموسيقي والسينمائي والحرفي الفلسطيني الغني، والمرتبطة جميعاً بقضايا النضال الفلسطيني والتعبير الحر عن الهوية الوطنية، بات لها ظهور عالمي يفوق أحياناً الاهتمام الذي يتلقاه محلياً. أوصت الدراسة بضرورة العمل على إقرار قانون للتراث الثقافي غير المادي، وتأسيس شبكة وطنية للمحميات الطبيعية، والعمل على وضع السياسات الخاصة بالسياحة البيئية، وضرورة أخذ موضوع الثقافة الرقمية بعين الاعتبار، وأن يُدرج بشكل محوري وأساسي في الاستراتيجيات الوطنية.

بهذه المناسبة، يتوجه المعهد بالشكر إلى فريق البحث على جهودهم في إعداد الدراسة، وخاصة العالم والباحث في علم الآثار والتراث الثقافي د. حمدان طه الذي قاد الفريق ودمج المساهمات في رواية منسقة ومبدعة. كما نقدر عالياً استجابة الجهات ذات العلاقة سواء الحكومية (نخص بالذكر، وزارة السياحة والآثار، وزارة الثقافة، وسلطة جودة البيئة) أو غير الحكومية، من خلال مقابلة فريق البحث والإجابة على أسئلتهم. كما يعرب المعهد عن فائق امتنانه للصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي على دعمه المتواصل وتمكين المعهد من إعداد هذه الدراسة والعديد من الأبحاث التي تعكس الأولويات البحثية الاقتصادية الوطنية.

رجا الخالدي
المدير العام

قائمة المحتويات

01	الفصل الأول: المصطلحات والأهداف والمنهجية
01	1-1 المصطلحات
02	2-1 أهداف الدراسة
02	3-1 المنهجية
05	الفصل الثاني: التراث الثقافي والتنمية في فلسطين
05	1-2 مفهوم التراث الثقافي
06	2-2 التراث الثقافي والتنمية المستدامة
07	3-2 إدارة موارد التراث الثقافي في فلسطين
09	4-2 تطوير مواقع التراث الثقافي
10	5-2 التراث العالمي في فلسطين
11	6-2 المتاحف
13	الفصل الثالث: السياحة والتنمية المستدامة في فلسطين
13	1-3 واقع السياحة في فلسطين
16	2-3 الإطار القانوني والتشريعي المتعلق بقطاع السياحة
16	3-3 الخطة الاستراتيجية القطاعية للسياحة 2021-2023
17	4-3 التعاون مع منظمة السياحة العربية والمنظمات الدولية
19	5-3 تأثير الاحتلال الإسرائيلي على قطاع السياحة في فلسطين
21	6-3 تأثيرات جائحة كورونا على قطاع السياحة
23	الفصل الرابع: التراث الطبيعي والتنمية المستدامة
23	1-4 مقدّمة
26	2-4 واقع التراث الطبيعي في فلسطين
26	3-4 التنوع الحيوي في فلسطين
27	4-4 المحميات الطبيعية
29	5-4 التحديات التي تواجه التراث الطبيعي في فلسطين
33	6-4 كيف يساهم التراث الطبيعي في عملية التنمية؟
36	7-4 ملخص الفصل

37	الفصل الخامس: الصناعات الثقافية الإبداعية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
37	1-5 مقّمة
37	2-5 الصناعات الثقافية الإبداعية
38	3-5 دور الصناعات الثقافية الإبداعية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية
39	4-5 تجارب تنظيم ودعم قطاع الصناعات الثقافية الإبداعية في بعض الدول العربية
40	5-5 تطبيق اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الحضاري والثقافي للعام 2005 في فلسطين
41	6-5 دور وزارة الثقافة الفلسطينية في تنظيم قطاع الصناعات الثقافية الإبداعية وتطويره
42	7-5 الصناعات الثقافية الإبداعية في برامج الاستراتيجية القطاعية للثقافة والتراث 2021-2023
43	8-5 واقع الصناعات الثقافية الإبداعية في فلسطين
44	9-5 الصناعات الحرفية والصناعات الثقافية الإبداعية
46	10-5 تأثير جائحة كورونا على نمو الصناعات الثقافية الإبداعية
49	11-5 التحديات التي تواجه قطاع الصناعات الثقافية الإبداعية
55	الفصل السادس: معالم رؤية جديدة للمعرض العالمي الثقافي الطبيعي الفلسطيني
55	1-6 نحو بناء اقتصاد التراث الثقافي الفلسطيني
59	الفصل السابع: النتائج والتوصيات
59	1-7 النتائج
62	2-7 التوصيات
65	المراجع

قائمة الجداول

08

28

جدول 1: مواقع التراث الثقافي

جدول 2: قائمة المحميات الطبيعية

ملخص تنفيذي

يعتبر التراث الثقافي والطبيعي والصناعات الثقافية الإبداعية موارد أساسية للتنمية المستدامة في فلسطين، وتلعب دوراً محورياً في تعزيز القطاع السياحي، ما يجعل أنشطتها وارتباطاتها المتبادلة بمثابة المحرك لما يمكن اعتباره نواة "اقتصاد التراث الثقافي" الفلسطيني. يستند هذا الاقتصاد إلى مقومات مادية وغير مادية مهمة، مما تتمتع به فلسطين من غنى وتنوع في تراثها الأثري والحضاري والديني، حيث تزخر بآلاف المواقع الأثرية والتاريخية والدينية والطبيعية، كما أن فلسطين هي مهد الديانات الثلاث، وهي مكان مولد السيد المسيح ومسرى النبي محمد، وتعد بآلاف المقامات والأضرحة، ما يعبر، بشكل كبير، عن غنى تراثها الروحي. إضافة إلى مقوماتها الطبيعية والبرية المميزة عالمياً، تمتاز فلسطين، أيضاً، بتراثها الشعبي غير المادي من تقاليد، وممارسات ثقافية، وموسيقى، وعبادات، وحرف تقليدية، ومهرجانات، وأعياد دينية، وصناعات حرفية وإبداعية مميزة (Taha, 2020). تعتبر الصناعات الثقافية الإبداعية من أسرع الصناعات نمواً في العالم، وقد ثبت أنها خيار إنمائي مستدام، يعتمد على مورد فريد ومتجدد هو الإبداع البشري.

لكن على الرغم من امتلاك التراث الثقافي والطبيعي والصناعات الثقافية الإبداعية مقومات كبرى للتطوير، فإن الجزء الأعظم من هذه الموارد غير مستغل تماماً. على سبيل المثال، ما زالت مساهمة السياحة منخفضة نسبياً في الناتج القومي، فهي تتراوح ما بين 2,5-4% فقط (فلاح، 2014)، مقارنة بـ 14% في الأردن (بظاظو، 2021)، و12% في مصر (البنك المركزي المصري، 2022)، و8-12,4% في لبنان، و8-14% في تونس (بجياوي، 2021) من الناتج المحلي الإجمالي.

تأتي هذه الدراسة في إطار اهتمامات معهد "ماس" بخدمة صانعي القرار لتسخير موارد التراث الثقافي والطبيعي والصناعات الثقافية الإبداعية في دعم عملية التنمية المستدامة. كما تعالج هذه الدراسة واقع التراث الثقافي والطبيعي، والصناعات الثقافية الإبداعية ودورها في تعزيز القطاع السياحي، وسبل تمكين التراث الثقافي والطبيعي من لعب دور محوري في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين. لكن فلسطين تواجه قيوداً كبيرة أمام التوسع السياحي والتحكم بمجرياته بسبب سيطرة الاحتلال على تدفق السياحة الدولية، وكذلك على المساحات الطبيعية والبرية الواسعة، والعديد من المواقع الأثرية والتاريخية.

تسترشد الدراسة بأهداف خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة، التي تتلخص في كيفية توظيف قوة التراث الثقافي والطبيعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الازدهار، من خلال تعزيز روح الشراكة. في العام 2015، تم إدراج الثقافة لأول مرة في جدول الأعمال الدولي للتنمية المستدامة، وذلك ضمن أهداف التنمية التي اعتمدها الأمم المتحدة¹.

اعترفت الأمم المتحدة بدور الثقافة عموماً، والتراث الثقافي على وجه الخصوص، وذلك في أجندة العام 2030 وأهداف التنمية السبعة عشرة المنبثقة عنها. وقد ظهر التراث الثقافي، بوجه خاص، في الهدف رقم

1 اليونيسكو. "الثقافة في صميم أهداف التنمية المستدامة": <https://ar.unesco.org/courier/april-june-2017/lthqf-fy-smym-hdf-ltnmy-lmstdm>. تمت زيارته في: 2022/11/01.

17 حول استدامة المدن والمجتمعات، كما أن للثقافة دوراً حاسماً في بلوغ الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، الرامي إلى "العمل على أن تكون المدن والمؤسسات البشرية مفتوحة للجميع، مرنة ودائمة". تتضمن الفقرة 11.4، دعوة إلى "تعزيز الجهود لحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي والمحافظة عليه". وكان إدماج هذه الأهداف في أجندة العام 2030 حجر الزاوية في تضمين التراث الثقافي في السياسة الدولية (Labadi et al, 2021).

على صعيد التنظيم والتخطيط السياسي، يدار قطاع التراث الثقافي المادي والسياحة الفلسطيني من قبل وزارة السياحة والآثار، في حين يدار قطاع الثقافة من قبل وزارة الثقافة، وقطاع التراث الطبيعي من قبل سلطة جودة البيئة. هذا إضافة إلى عدد كبير من المؤسسات العاملة والناشطة في هذه القطاعات؛ سواء الخاصة أو الأهلية.

عملت الجهات التنظيمية في فلسطين خلال الأعوام الماضية على تطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بقطاع التراث والصناعات الثقافية، كان من نتائجها إقرار قانون التراث الثقافي المادي العام 2018. كما قامت وزارة الثقافة باستحداث دائرة جديدة للصناعات الثقافية الإبداعية، وتعزيز العمل باتفاقية 2005 حول تنوع أشكال التعبير الثقافي، وإعداد مسودة قانون التراث الثقافي غير المادي، وإعداد قائمة بالتراث الثقافي غير المادي. أيضاً، قامت وزارة السياحة والآثار الفلسطينية، وفي إطار التعاون المحلي والدولي، وبمشاركة مؤسسات المجتمع المدني العاملة في حقل التراث الثقافي، بتأهيل مجموعة من المراكز التاريخية والمواقع الأثرية كحدائق وطنية. هذا إلى جانب مشاركة الوزارة في العديد من المعارض الدولية، وتنفيذ دورات تدريبية للعاملين في قطاع السياحة، وترخيص الأدلاء السياحيين بلغات متنوعة، وتعزيز السياحة الرقمية.

تعزز ذلك بتوقيع فلسطين على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بعد نيل فلسطين العضوية في منظمة اليونسكو سنة 2011، أبرزها اتفاقية لاهاي لحماية التراث الثقافي أثناء النزاع المسلح لسنة 1954، واتفاقية النقل والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية لسنة 1970، والاتفاقية الدولية لحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لسنة 1972، واتفاقية الحفاظ على التراث الثقافي المغمور لسنة 2001، واتفاقية الحفاظ على التراث الثقافي غير المادي لسنة 2003. وسجلت فلسطين في فترة زمنية قصيرة نجاحات مهمة في تسجيل عدد من المدن والمواقع الأثرية على لائحة التراث الثقافي المادي، وهي: بيت لحم، الخليل، المدرجات الزراعية في بتير، إلى جانب مدينة القدس المسجلة من قبل الأردن سنة 1981، إضافة إلى تسجيل ثلاثة موضوعات على لائحة روائع التراث الثقافي غير المادي وهي: الحكاية، شجرة النخيل، والتطريز الفلسطيني.

تستعرض الدراسة التجارب العالمية حول دور قطاع الثقافة في التنمية الاقتصادية، وأبلغ مثل على ذلك الاقتصادات الناشئة في دول الخليج، والدور الذي لعبه القطاع السياحي والثقافي في تنمية الناتج القومي. كما تقدم الدراسة عرضاً لواقع التراث الثقافي والطبيعي والصناعات الثقافية الإبداعية في فلسطين، استناداً إلى معطيات وزارة السياحة والآثار، ووزارة الثقافة، وسلطة جودة البيئة، والجهاز المركزي للإحصاء، والقطاع الخاص والخبراء، والإمكانات الكبيرة التي لا تزال كامنة في هذه القطاعات، والتي في حال استغلالها من المتوقع أن تسهم، بشكل كبير، في تعزيز التنمية المستدامة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة؛ فعلى صعيد التراث الثقافي، تتمتع فلسطين بغنى وتنوع تراثها الأثري والتاريخي والديني، تتمثل بالآلاف المواقع الأثرية والمباني التاريخية والأماكن الدينية. جرت أعمال تأهيل وتطوير محدودة في المواقع الأثرية والمباني التاريخية كمقاصد سياحية. وتشكل المواقع المستغلة نسبة ضئيلة من مجموع المواقع الأثرية. يتعرض التراث الثقافي لتحديات كبيرة من قبل سلطات الاحتلال التي تواصل انتهاكاتها الواسعة تجاه مواقع التراث الثقافي، ومحاولة الاستحواذ والسيطرة عليها، إلى جانب التعديات على المواقع الأثرية والمباني التاريخية من قبل لصوص الآثار.

على صعيد التراث الطبيعي، أظهرت الدراسة أن التراث الطبيعي ما زال مورداً غير معترف به تماماً، وغير مندمج في الرؤية السياحية أو الاقتصادية، وأن المسؤولية عن تنمية هذا القطاع تقع على عاتق سلطة جودة البيئة ووزارتي الزراعة والسياحة. إن التراث الطبيعي يمتلك طاقات كبيرة في التنمية المستدامة، وخلق فرص عمل. وتعتبر المحميات الطبيعية والمسارات نماذج مهمة على طريق تنمية الوعي بأهمية التراث الطبيعي في فلسطين.

كما خرجت الدراسة بتوصيات عدة مهمة في سبيل تعزيز دور اقتصاد التراث الثقافي في تنمية القطاع السياحي والتنمية في فلسطين. ففيما يتعلق بالتراث الطبيعي، لا تزال الأنظمة واللوائح الخاصة بالحماية والتقيب والمتاحف والحفاظ على التراث والسجل الوطني غير منجزة، بما يستدعي تعزيز العمل عليها. كذلك، العمل على إقرار قانون التراث الثقافي غير المادي، إضافة إلى الأنظمة واللوائح المكملة له. سيوفر هذا القانون إطاراً لحماية التراث الثقافي غير المادي الذي لا يتمتع بالحماية القانونية حالياً. توصي الدراسة، كذلك، وتؤكد على ضرورة تشكيل دائرة وطنية مختصة مشكلة من وزارتي السياحة والآثار والثقافة، بمشاركة الخبراء في الجامعات والمؤسسات العاملة في الحقل الثقافي، للتصدي لعلميات سرقة التراث الثقافي المادي وغير المادي التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك للتحريف الصهيوني للرواية التاريخية والأثرية.

في مجال التراث الطبيعي، أوصت الدراسة بتأسيس شبكة وطنية للمحميات الطبيعية، تعيد تنظيم وتحديد المناطق التي يجب حمايتها، والبدء بإنشاء المحميات الطبيعية والتراثية ذات القوانين الخاصة من أجل المحافظة على المواقع التراثية والمناطق الطبيعية في تلك المحميات. كما أوصت بتعزيز موقع ودور فلسطين في الاتفاقيات الدولية والهيئات والمؤسسات الدولية البيئية، والاستفادة من المصادر والموارد والصناديق الدولية البيئية؛ سواء من خلال الاتفاقيات البيئية أو المؤسسات البيئية المتعددة في المنظومة الدولية، إضافة إلى إمكانية وجوب فضح الممارسات والانتهاكات الاحتلالية بحق البيئة الفلسطينية. من التوصيات المهمة أيضاً، تطويع استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعرفة والوعي حول أهمية الموروث الطبيعي، على سبيل المثال، تطوير تطبيق عن المحميات الطبيعية ومعلومات عنها. من الضروري كذلك، العمل على وضع السياسات الخاصة بالسياحة البيئية التي تتكون من مجموعة من الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تضعها وزارة السياحة والآثار بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة بالنشاط السياحي والبيئي، وذلك لتنظيم كامل للعمليات السياحية من تنبؤ وتخطيط وإدارة ورقابة وتقييم ومراجعة، وخلق توازن بين الأنشطة السياحية والبيئية بما يحقق التنمية المستدامة لمناطق الجذب السياحي.

بالنسبة للصناعات الثقافية الإبداعية، أوصت الدراسة بضرورة توفير قروض طويلة المدى بفائدة منخفضة لإسناد الفاعلين في قطاع الحرف التقليدية، وتنظيم المعارض والنشاطات المحلية لتسويق السلع الحرفية والثقافية الإبداعية في مختلف المدن والقرى الفلسطينية، إضافة إلى اهتمام وزارة الثقافة، وغيرها من المؤسسات الفاعلة في الحقل الثقافي، بالمشاركة في المعارض الدولية والعالمية الخاصة بمجال الصناعات الثقافية للترويج للمنتج الثقافي الفلسطيني، وزيادة التصدير منه. أيضاً، ضرورة أخذ موضوع الثقافة الرقمية بعين الاعتبار، وأن يُدرج بشكل محوري وأساسي في الاستراتيجيات، وبخاصة بعد تجربة جائحة كوفيد-19، والانتقال إلى الأنشطة عن طريق الإنترنت، وفي ظل التوجه العالمي المتطور لاستخدام الإنتاجات الثقافية المرقمنة. أخيراً، وضع تشريعات لحقوق الفنانين تحمي أعمالهم المنشورة على الإنترنت كفلسطينيين، وسن قانون حماية حقوق الملكية الضروري لتطور قطاع الصناعات الثقافية الإبداعية.

الفصل الأول المصطلحات والأهداف والمنهجية

1-1 المصطلحات

التراث الثقافي: يُعرّف التراث الثقافي في الاتفاقية الدولية لحماية التراث الثقافي والطبيعي لسنة 1972 (UNESCO,1972) على الوجه الآتي:

- الآثار، وتشمل الأعمال المعمارية، وأعمال النحت والتصوير على المباني، والعناصر أو التكوين ذا الصفة الأثرية، والنقوش والكهوف ومجموعات المعالم التي لها جميعاً قيمة استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم.
- **المجمّعات**، وتشمل مجموعات المباني المنعزلة أو المتصلة التي لها قيمة بذاتها بسبب عمارتها أو تناسقها أو اندماجها في منظر طبيعي له قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم.
- **المواقع**، وتشمل أعمال الإنسان أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، وكذلك المناطق بما فيها المواقع الأثرية التي لها قيمة عالمية استثنائية، من وجهة النظر التاريخية، أو الجمالية، أو الإثنولوجية، أو الأنثروبولوجية.

التراث الطبيعي: يُعرّف التراث الطبيعي في الاتفاقية الدولية لحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لسنة 1972 بأنه المعالم الطبيعية المتألّفة من التشكيلات الفيزيائية أو البيولوجية ثم التشكيلات الجيولوجية أو الفيزيوغرافية والمناطق المحددة كموطن الأجناس الحيوانية أو النباتية المهددة، والمواقع الطبيعية أو المناطق المحددة بدقة، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم أو المحافظة على الثروات أو الجمال الطبيعي (اتفاقية التراث العالمي، 1972). يشمل هذا التعريف المواقع المختلطة كالمشهد الثقافي والطبيعي، ويشير تعبير المشهد الثقافي إلى بصمة الإنسان على الطبيعة، والمظهر البصري للأرض، ويشمل منظره وتكوينه وألوانه. كما يعكس المشهد الثقافي الأنماط التي تشكلت كنتيجة لتفاعل الإنسان مع الطبيعة، وشكلت المظهر الخارجي للأرض واستعمالاتها، وتضم الأرض، والأحداث التاريخية، والآثار، والعمارة، والغطاء النباتي، وأنظمة المياه.

الصناعات الثقافية الإبداعية: هي مفهوم جديد نسبياً، وتقسم حسب تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أربعة أقسام، وكل قسم يندرج تحته مجموعة من الصناعات. تشمل الصناعات الإبداعية أشكال التعبير الثقافي، والفنون الأدائية، والإعلام (الفيديو)، والنشر والمجلات، والجرافيكس، والتصميم الداخلي، وصناعة المجوهرات، والأزياء، وألعاب الفيديو، والتلفزيون والراديو، ... إلخ. تُعرف بأنها قطاعات النشاط المنظم التي تهدف، بشكل رئيسي، إلى إنتاج أو إعادة إنتاج أو ترويج أو توزيع أو تسويق السلع والخدمات وتنشيط المحتوى المستمد من الأصول الثقافية أو التقليدية أو التراثية، أو أي أنشطة اقتصادية تجمع بين الموهبة والإبداع والتكنولوجيا والثقافة، بمعنى آخر تحويل الأفكار إلى سلع

وخدمات ثقافية. كما يتموضع الاقتصاد الإبداعي في تقاطع بين الاقتصاد (المساهمة في الناتج المحلي)، والإبداع (تعزيز النمو والمنافسة في نشاطات تقليدية)، قيمة اجتماعية (تحفيز المعرفة والإبداع)، والاستدامة (بالاعتماد على المصدر المتجدد من الإبداع والرأس المال الثقافي). وتضم اتفاقية 2005 حول تنوع أشكال التعبير الثقافي المختلفة في ثناياها الرقص والغناء والموسيقى والفنون الأدائية المختلفة التي لها أثر فني وأثر اقتصادي ولها منتج اقتصادي. وتعد الحرف التقليدية جزءاً من الصناعات الثقافية الإبداعية، لكن المعرفة المرتبطة بها، في حال كانت معرفة تقليدية، فهي تراث ثقافي غير مادي.

1-2 أهداف الدراسة

تعالج الدراسة واقع التراث الثقافي والطبيعي والصناعات الثقافية الإبداعية ودورها في التنمية المستدامة في فلسطين. فالتراث الثقافي والطبيعي والصناعات الثقافية الإبداعية هي موارد أساسية، وتشكل بمجموعها فروعاً مساندة للسياحة. وعلى الرغم من أن التراث الثقافي والطبيعي من المفاهيم الجديدة نسبياً في فلسطين، ووجدت صدها في مشروع التراث العالمي وقانون التراث الثقافي المادي ومسودة قانون التراث الثقافي غير المادي في السنوات الماضية، وحيث إن الصناعات الثقافية هي فرع جديد أيضاً، فإن هذه الدراسة ستقوم بإلقاء الضوء عليها واستكشاف إمكانات تطويرها، وإدماجها ضمن خطط وسياسات التنمية، وذلك ضمن الأهداف التالية:

- تقييم واقع قطاع التراث الثقافي والطبيعي والصناعات الثقافية الإبداعية في فلسطين.
- استكشاف مدى مساهمة قطاعات التراث الثقافي والطبيعي والصناعات الثقافية في عملية التنمية المستدامة، من ناحية دورها في الإنتاج الاقتصادي والتنمية.
- مدى تأثير جائحة كورونا على قطاع التراث الثقافي والطبيعي والصناعات الإبداعية، وتقدير الأضرار التي أصابت مواقع التراث الثقافي والطبيعي وخسائر القطاع السياحي.
- وضع رؤية شاملة للنهوض بهذه القطاعات كمعروض موحد ومتجانس، وكيفية توظيف التقنيات الجديدة والدروس المستفادة.
- الخروج بتوصيات لصناع القرار في رسم سياسات اقتراح الخطط والبرامج المستقبلية للإنعاش السياحي والثقافي والبيئي.

1-3 المنهجية

اعتمدت منهجية الدراسة على تحليل البيانات الكمية المتوفرة من الجهات الرسمية (وزارتي السياحة والآثار والثقافة، سلطة جودة البيئة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شرطة السياحة والآثار)، واشتملت البيانات على التقارير السنوية والشهرية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كما اعتمدت الدراسة، بالأساس، على المنهج الكيفي، وذلك عبر دراسة الأدبيات والدراسات السابقة حول الموضوع، ومراجعة الخطط الاستراتيجية للوزارات ذات العلاقة، إضافة إلى إجراء مقابلات معمقة مع الفاعلين الرئيسيين في قطاع التراث الثقافي والطبيعي والصناعات الثقافية الإبداعية؛ سواء في القطاع الخاص، أو الحكومي، أو الأهلي، وإجراء نقاشات معمقة مع مجموعات بؤرية في القطاعات المختلفة.

كما استفادت الدراسة من بعض التجارب العالمية المهمة، وبخاصة في منطقتنا العربية كالأردن وتونس، التي تتشابه في واقعها الاجتماعي والاقتصادي مع الواقع الفلسطيني وبعض الاقتصاديات الناشئة في دول الخليج، وبخاصة تلك التي استطاعت أن تحقق تقدماً مهماً على مستوى تطوير مساهمة القطاع الثقافي في الاقتصاد، ودور السياحة والصناعات الثقافية الإبداعية على وجه الخصوص.

الفصل الثاني التراث الثقافي والتنمية في فلسطين

1-2 مفهوم التراث الثقافي

يُعرف التراث الثقافي عموماً بأنه التعبير الخلاق لنشاط الإنسان في الماضي والحاضر، ويضم التراث المادي كالمواقع الأثرية، والمدن التاريخية، والمنحوتات، والمسكوكات، والفخار، وسائر أنواع المصنوعات، والتراث غير المادي كاللغات والتقاليد والعادات. تطور مفهوم التراث الثقافي في إطار عمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، متجاوزاً المفاهيم التقليدية التي كانت تقتصر على الآثار والصروح الكبيرة ذات القيمة الوطنية، إلى مفهوم شامل لعناصر التراث الثقافي كافة.

اقتصر هذا التعريف في فلسطين على الآثار القديمة والمباني التاريخية حتى وقت قريب. وفي قانون الآثار القديمة الفلسطيني لسنة 1929، تم تعريف "الأثر القديم" بأنه أي أثر، منقولاً كان أم غير منقول، وأي جزء من أرض أنشأته أيدي بشرية أو كونه أو نقشته أو بنته أو صنعته أو أنتجته أو غيرت معالمه بأي وجه آخر قبل سنة 1700 ميلادية، وأي جزء من ذلك الأثر أضيف إليه أو أعيد بناؤه أو ضم إليه بعد ذلك التاريخ، والبقايا البشرية وبقايا الحيوانات التي يرجع تاريخها إلى ما قبل سنة 600 ميلادية، وأي بناء يرجع تاريخه إلى ما بعد 1700 ميلادية، قد تصدر استثناءات بأوامر خاصة لبعض المباني لتصنف على أنها أثر قديم وإن لم تلائم الشرط المذكور أعلاه (طه، 2019). بقي هذا التعريف سارياً في القوانين التي تلاقت دونما تعديل يذكر، وهو التعريف نفسه تقريباً في قانون الآثار القديمة الأردني رقم 51 لسنة 1966 الذي كان سارياً في الضفة الغربية، بينما ظلت أحكام القانون القديم هي المعمول بها في قطاع غزة حتى 2018 (أبو ريبة، 2022). تشير هذه القوانين، بصورة رئيسة، إلى الموقع التاريخي كمنطقة تحوي على آثار قديمة، أو أنها ذات صلة بحوادث تاريخية مهمة.

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية توسعاً ملحوظاً في مفهوم التراث الثقافي، وتجسد ذلك في الاتفاقيات الدولية، والتعريفات الصادرة عن منظمة اليونسكو، والمنظمات الدولية الأخرى. أصبح مفهوم التراث الثقافي، كما جرى تعريفه في الاتفاقية الدولية لحماية التراث الثقافي والطبيعي لسنة 1972 "بأنه كل من الآثار والمجمعات والمواقع والمعالم الطبيعية والتشكيلات الجيولوجية والمواقع الطبيعية ذات القيمة الاستثنائية من وجهة نظر التاريخ والفن والعلم" (UNESCO, 1972).

حفزت هذه المفاهيم الجديدة القوانين الوطنية في البلدان المختلفة باتجاه تعريفات أكثر شمولية للتراث الثقافي والطبيعي. في فلسطين، وعلى الرغم من غياب مؤسسة وطنية للحفاظ على التراث الثقافي في فترة الاحتلال، فقد تنامي الوعي بأهمية إدراج أصناف أخرى ضمن المفهوم العام للتراث الثقافي، وأصبح جلياً أن التعريفات القديمة المتضمنة ضمن قانون الآثار القديمة هي تعريفات متقدمة، بما يستوجب تغييرها وتطويرها.

يعرّف قرار بقانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن التراث المادي في المادة (1) التراث الثقافي بأنه "يشمل الممتلكات الثقافية الثابتة والمنقولة، الموجودة على سطح الأرض أو في باطنها، أو المغمورة في المياه كلياً أو جزئياً، ويعود تاريخها إلى ما قبل سنة 1917، أو إلى تاريخ أحدث من ذلك، وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون. يشمل التراث الثابت الممتلكات الثقافية غير القابلة للنقل بطبيعتها من مكان إلى آخر، والتراث المنقول، ويشمل الممتلكات الثقافية المنفصلة عن الأرض، أو عن التراث الثابت، ويمكن نقلها من مكان إلى آخر حسب طبيعتها". في المادة رقم 4 من القرار بقانون، تعتبر الممتلكات الثقافية المادية الثابتة أو المنقولة تراثاً في إحدى الحالات التالية: أ. يعود تاريخها إلى ما قبل سنة 1917. ب. يعود تاريخها إلى ما بعد سنة 1917، وتتمتع بإحدى الأهمية التالية: (1) ثقافية. (2) اقتصادية. (3) طبيعية. ويشترط ذلك في الفقرة (2) بصور قرار من الوزير.

2-2 التراث الثقافي والتنمية المستدامة

تقوم فكرة التنمية المستدامة على أن المجتمعات البشرية الحالية يجب أن تعيش وتفي باحتياجاتها دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وأن الموارد الاقتصادية والطبيعية ليست ملكاً للجيل الحالي فحسب، بل هي، أيضاً، ملك للأجيال القادمة. تعرّف اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية في تقريرها بعنوان "مستقبل مشترك" مصطلح التنمية المستدامة كمنهج يسعى إلى الموازنة بين العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية (Brundtland, 1987). وتعتبر الثقافة الركيزة الرابعة للتنمية إلى جانب العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية (Agenda 21 for Culture)، وأن الثقافة مورد مهم للتنمية المستدامة، وتسهم في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

تقع الثقافة في صميم أهداف التنمية المستدامة من منظور اليونسكو (UNESCO, 2017)، التي أكدت أنه لا يمكن فصل الثقافة عن التنمية الاقتصادية في أي مجتمع (UNESCO, 1988)، ويؤكد هذا الاعتراف على دور مشاريع التطوير المجتمعية في عملية التنمية (Badran et al., 2022). التنمية المستدامة هي القاسم المشترك بين موضوعات التراث الثقافي والطبيعي والصناعات الثقافية الإبداعية، وهذا يتعلق بضرورة الحفاظ على هذه الموارد وتنميتها وصيانتها، وتجنب الأخطار المحدقة بها نتيجة العوامل الطبيعية أو الإنسانية، وإدماج هذا المفهوم في مشاريع تطوير التراث وما يتطلبه من تطوير القدرات البشرية وأنماط الإدارة، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي (Badran et al., 2022). كذلك ينطوي مفهوم الاستدامة على استمرارية الأثر الإيجابي لمشاريع التراث الثقافي؛ سواء أثناء تنفيذها أو بعد تنفيذها.

يعتبر التراث الثقافي المادي أحد الموارد الرئيسية للتنمية في فلسطين، ويضم المواقع الأثرية والمدن التاريخية والعمارة التقليدية والمشهد الثقافي. وتشير قاعدة البيانات للآثار والتراث الثقافي في وزارة السياحة والآثار إلى وجود حوالي 2000 موقع أثري مسجل، وما يزيد على 12 ألف معلم ثقافي، إلى جانب 50 ألف مبنى تاريخي. تشمل الأماكن الدينية كالمسجد الأقصى وقبة الصخرة والحرم الإبراهيمي والمساجد الأثرية وكنيسة القيامة وكنيسة المهد والأديرة والمحطات المرتبطة بالسيد المسيح، إلى جانب الطرق والمسارات التاريخية والثقافية والدينية والتجارية. وقد كتب الرحالة الأمريكي إدوارد روبنسون الذي أجرى مسحاً شاملاً للبلاد في النصف الأول من القرن التاسع عشر، أن غنى فلسطين يكمن في ماضيها (Robinson, 1970)، في إشارة إلى الزخم الهائل لماضي البلاد، والتنوع الفريد للثقافات التي تعاقبت عليها،

ما يجعل من آلاف المواقع الأثرية والتاريخية والدينية مصادر تنمية دائمة. لذلك، يحتزن التراث الثقافي طاقات هائلة لتطوير السياحة، والسياحة الدينية ما زالت تحافظ على وتيرتها منذ القرن الرابع الميلادي، وتوجد آفاق كبيرة لتطوير أشكال جديدة كالسياحة الثقافية والبيئية والعلاجية والرياضية.

كما يشكل التراث الثقافي غير المادي جزءاً لا يتجزأ من التراث الثقافي، ويشمل الثقافة الحية والتقاليد والأعياد والاحتفالات الموسمية والمهرجانات والأعياد الدينية ومظاهر التراث الحي. كما يضم، أيضاً، المرويات والثقافة الشفوية. وتتميز فلسطين بفنونها التقليدية وغنى تراثها الحرفي وتنوعه، الذي يرتبط تقليدياً ببعض الأماكن، كمدينة الخليل التي تتميز بصناعة الزجاج، ومدينة غزة التي تشتهر بصناعة الفخار والنُسُط، وبيت لحم بصناعتها الصدفية، ونبلس بصابونها التقليدي وحلوياتها كالكنافه. وتوجد في المدن الفلسطينية العديد من المراكز الحرفية التي تقوم بتنظيم معارض للفنون، وتعمل على إحياء الصناعات الحرفية. كما تنشط جمعيات نسوية في إحياء الصناعات التقليدية كالنطريز والغزل، وتتحول هذه الصناعات إلى منتج سياحي يستجيب لاحتياجات السياحة الثقافية. وما زال أثر الثقافة في عملية التنمية في فلسطين محط نقاش.

2-3 إدارة موارد التراث الثقافي في فلسطين

تطور مفهوم التراث الثقافي على مدار القرن الماضي في الأنظمة والقوانين الفلسطينية التي ورثتها فلسطين في الفترات العثمانية والبريطانية والأردنية، وفترة الاحتلال الإسرائيلي حتى الوقت الحاضر. ويعود أول قانون لحماية الآثار إلى العام 1869 كجزء من التنظيمات العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر. وبعد الانتداب البريطاني، صدر قرار بحماية الآثار العام 1918 مع تأسيس دائرة الآثار العام 1920 ضمن حكومة الانتداب البريطاني. وفي العام 1928، صدر قانون أنظمة الآثار القديمة، الذي ظل سارياً حتى عام النكبة 1948. وانبثقت ثلاثة كيانات سياسية على أرض فلسطين التاريخية، وهي إسرائيل التي تأسست على الجزء الأعظم من فلسطين، والضفة الغربية التي ألحقت بالمملكة الأردنية وطبق فيها قانون الآثار الأردني، في حين أتبع قطاع غزة للإدارة المصرية، وبقي نظام الآثار القديمة الانتدابي مطبقاً في قطاع غزة حتى العام 1967 (Taha, 2019).

بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967، أصدرت سلطات الاحتلال سلسلة من الأوامر العسكرية وضعت فيها كامل صلاحيات الآثار بيد الحاكم العسكري الإسرائيلي، أو من يمثله، وذلك من أجل إحكام هيمنتها على المقدرات الأثرية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس. واستمر هذا الوضع حتى توقيع الاتفاقية الانتقالية سنة 1994، حيث تم نقل صلاحيات الآثار في منطقتي (أ) و (ب) إلى السلطة الفلسطينية، واستمر تطبيق القوانين الإسرائيلية في منطقة (ج) (DPIGP, 1993). وجرى العمل بقانون الآثار القديمة الأردني لسنة 1966 في الضفة الغربية، وأنظمة الآثار القديمة في قطاع غزة بموجب قرار رئيس السلطة الفلسطينية، حيث تم وقف العمل بالأوامر العسكرية الإسرائيلية. وبعد سلسلة من المحاولات، تم إقرار قانون التراث الثقافي المادي بقرار لسنة 2018، الذي يطبق في الأراضي الخاضعة لدولة فلسطين. وحل القانون الجديد محل الأنظمة المتقادمة، وطرح مفهوماً جديداً وشاملاً للتراث الثقافي بدلاً من نظام الآثار القديمة لسنة 1929، وقانون الآثار الأردني لسنة 1966، والأوامر العسكرية الإسرائيلية. وبسبب حداثة هذا القانون، فإنه لا يزال يفقد حتى اللحظة إلى لوائح تنفيذية خاصة

بالحماية والمتاحف والتنقيب، ما زالت قيد الإعداد حسب ما أفاد به وكيل وزارة السياحة والآثار، (طوافشة، مقابلة شخصية، 2022). هذا ينعكس، أيضاً، في المتابعة القضائية، حيث ما زالت المحاكم الفلسطينية تستند في عملها إلى قوائم الجرد القديمة دون الأخذ بعين الاعتبار القوائم الجديدة للمواقع الأثرية التي لم تقر بعد، وهو ما يستدعي الاستعجال في إنجاز قوائم الجرد والحصر للمواقع الأثرية والمباني التاريخية حسب خبير التراث الثقافي في مكتب اليونسكو في رام الله (حماد، مقابلة شخصية، 2022).

تشير قاعدة بيانات التراث الثقافي في وزارة السياحة والآثار إلى وجود نحو سبعة آلاف موقع، منها 1997 موقعاً أثرياً رئيسياً تشكل مراكز الاستيطان القديمة في الخرب والتلال، و4966 معلماً فرعياً، بعدد إجمالي يصل نحو 6963 موقعاً، و708 بلدات وهي مراكز الاستيطان المأهولة الحية (القرى والمدن)، و5 آلاف معلم، وهي المواقع الفرعية. هذا إلى جانب نحو 50 ألف مبنى تاريخي تتوزع في حوالي 406 بلدات قديمة، تقع في 12 محافظة في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في حدود العام 1967. وتشير هذه الأعداد إلى كثافة الاستيطان البشري عبر العصور، وتتنوع التراث الثقافي وغناه أيضاً، وتتوزع على المحافظات كافة. وتشكل هذه المواقع موارد رئيسة للتنمية السياحية والثقافية في فلسطين.

جدول 1: مواقع التراث الثقافي

الرقم	المحافظة	مساحة المحافظة/ كم ²	عدد التجمعات	عدد المواقع الأثرية الرئيسية (خربة، تل، بلدة قديمة)	عدد المعالم الأثرية	مجموع المواقع والمعالم	عدد المواقع التي جرت فيها أعمال تنقيب	الاعتداء على الآثار (عدد المواقع)
1	بيت لحم	581	71	129	490	619	92	25
2	غزة	371	42	45	85	130	7	45
3	الخليل	1068	156	357	547	904	116	250
4	جنين	586	96	214	286	500	36	60
5	أريحا	649	16	82	321	403	95	15
6	القدس	332	51	198	1023	1221	429	20
7	نابلس	569	73	271	502	773	52	50
8	قلقيلية	151	35	53	130	183	19	32
9	رام الله	782	80	338	936	1274	108	41
10	سلفيت	201	23	85	280	365	25	21
11	طوباس	415	23	131	240	371	17	32
12	طولكرم	263	42	94	126	220	14	10
	المجموع	5968	708	1997	4966	6963	1010	601

المصدر: قاعدة بيانات التراث الثقافي، وزارة السياحة والآثار.

يصل عدد التجمعات السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى نحو 708 تجمعات تشمل المدن والقرى. وتحتوي هذه التجمعات غالباً على مراكز تاريخية تتكون من نواة البلديات والمراكز التاريخية كمدن القدس وبيت لحم والخليل وأريحا ورام الله والبيرة و نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية وسلفيت وطوباس وغزة ورفح وخانيونس ودير البلح.

يشكل المشهد الثقافي في فلسطين، أيضاً، أحد المكونات الرئيسة للتراث الثقافي، ويظهر في أنظمة الزراعة التقليدية في المناطق الجبلية، ممثلة بكروم العنب وحقول الزيتون، والسلاسل الجبلية، التي نتجت عبر القرون من خلال تفاعل الإنسان مع الطبيعة. كما تشمل أبرز مظاهر المشهد الثقافي والطبيعي في فلسطين، المناطق البيئية الحساسة التي تتميز بتنوعها الحيوي وموطن الأنواع الأصلية، ومناطق الحياة البرية، كمناطق الطيور والنباتات، كالمناطق الساحلية، وجبال القدس، ومنطقة البرية، ومنطقة وادي الأردن والبحر الميت.

2-4 تطوير مواقع التراث الثقافي

مواقع التراث الثقافي هي المواقع الأثرية التي جرت فيها تنقيبات أثرية وأعمال تطوير وتأهيل كمراكز جذب سياحي، وتصنف كدائق أثرية ومواقع مفتوحة للزيارة، ويصل عددها نحو 60 موقعاً. تخضع هذه المواقع للإدارة الفلسطينية في منطقتي (أ) و(ب)، ولإدارة سلطات الاحتلال في المناطق (ج). جدير بالذكر أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لا تقيم وزناً للتقسيمات السياسية الانتقالية، وبخاصة في المناطق المتداخلة الواقعة تحت الإدارة الفلسطينية في منطقة القدس (أ) و(ب)، كالعيزرية، وقبر النبي أليعازر، وأنوية بلدات الجيب، وكفر عقب، في حين تخضع البلدة القديمة في القدس وسلوان والنبي صموئيل ومار الياس وقبة راحيل (مسجد بلال) للإدارة الإسرائيلية.

تتوزع مواقع التراث الثقافي على غالبية المحافظات الفلسطينية، وبشكل خاص القدس وغزة والخليل وبيت لحم وأريحا ورام الله و نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية. وتضم مدينة القدس عدداً كبيراً من المواقع مثل البلدة القديمة وأسوارها، وآثار المدينة الرومانية والبيزنطية، وأبرزها كنيسة القيامة، ثم آثار الفترة العربية الإسلامية الممثلة بالمسجد الأقصى، وقبة الصخرة، والقصور الأموية المحيطة بها، ومعالم المدينة من مساجد وكنائس وأسواق ومدارس وتكايا وخانات من الفترات اللاحقة.

كذلك محافظة بيت لحم، تضم كنيسة المهدي، والبلدة القديمة، وبرك سليمان، وقلعة مراد، ومقاطع من قناة السبيل ودير الرعاة في بيت ساحور ودير عون في بيت جالا، وموقع التراث العالمي في بتير. وقبة راحيل (مسجد بلال)، ودير الكريميزان، وتل الفريديس، ودير خريطون، وكهوف ما قبل التاريخ في وادي خريطون، وخربة تقوع.

أما محافظة أريحا، فتحتوي على مواقع تل السلطان، وقصر هشام، وشجرة الجميز، وتلول أبو العلايق، وفسيفساء بيت شهوان، وموقع الديوك، ودير قرنطل، وخربة قمران، ودير القديس جورج في وادي القلط، ودير حجلة، وخربة البيوضات.

وفي محافظة الخليل، تقع البلدة القديمة والحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل، وحرم الرامة ومقام النبي يقين في بني نعيم، والموقع الأثري في بلدة السموع، وقصر المورق في بلدة المورق غرب دورا، وتل قبلا في بيت أولا، ومواقع عناب الصغير وعناب الكبير في الظاهرية، وخربة بيت عينون في جنوب سعين .

أما محافظة رام الله والبيرة، فقد جرت أعمال التطوير في كنيسة وخان البيرة، وخربة أم الشرايط، وتل ويرج بيتين، وتل التل، وخربة بيرزيت وجفنا، ومقام القطرواني، وقلعة راس كركر، وكنيسة الخضر في الطيبة، وكنيسة القديسة مريم وكنيسة البربارة في عابود، وخربة عسكرية، إضافة إلى موقعي تل النصبة ودير سمعان.

وفي محافظة نابلس البلدة القديمة، شملت أعمال التطوير مواقع تل بلاطة، ومقام النبي يوسف، وجزءاً من جبل جرزيم، ودير بئر الحمام، وتل الفارعة، والبادان، وخربة السمرا، والمراكز التاريخية في البلدة القديمة في نابلس وسبسطية، ودير استيا.

في محافظة جنين، تم تطوير عدد من المواقع الأثرية والمراكز التاريخية في تل جنين، وخربة بلعمة، والنفق المائي فيها كحداق أثرية، كما جرت أعمال ترميم واسعة في عدد من مراكز البلدات التاريخية في جنين، وعرابة، وبرقين، وصانور. وفي محافظة طولكرم، جرت أعمال تطوير وتأهيل في عدد من المراكز التاريخية في مدينة طولكرم؛ في مبنى السراي، ومبنى البرق، والهاتف العثماني في مركز المدينة، كما جرت أعمال ترميم وتأهيل في عدد من القلاع التاريخية كقلعة البرقاوي في شوفة، وقلعة كفر اللبد، والبلدة القديمة في عنبتا، وطاحونة أبو راسين في عنبتا. وفي محافظة قلقيلية، جرت أعمال تأهيل وترميم في قلعة كور، وتل صوفر، والنبي إلياس.

وفي قطاع غزة، جرت أعمال تنقيب وتأهيل في عدد من المواقع الأثرية والمباني التاريخية في مدينة غزة مثل تل السكن، وتل العجول، وتل البلاخية، ودير البلح، وتلة أم عامر في النصيرات، ورفح، وتل الرقيش، وتل قطيف وعيسان، والمغراقة. كما جرت أعمال تأهيل المباني التاريخية في مركز مدينة غزة التاريخي في الجامع الكبير، وكنيسة برفيريوس، والقيسارية، وقصر الباشا، وحمام السمرة، وقلعة خانينوس، والعديد من المباني التاريخية مثل سباط وبيت العَلَمي، وسباط كَساب، وبيت السقا، وبيت الغصين.

2-5 التراث العالمي في فلسطين

تبنّت الجمعية العامة لليونسكو العام 2017 سياسة تؤكد على تكامل منظور التنمية المستدامة مع التراث العالمي، وتعزيز مبادئ التنمية المستدامة في عملياتها الوطنية المرتبطة بالتراث العالمي، من أجل تعريفها وحمايتها والحفاظ عليها وعرضها ونقلها إلى الأجيال القادمة (UNESCO, 2017). وتعتبر المواقع المسجلة على لائحة التراث العالمي، مواقع مميزة ذات قيمة عالمية استثنائية، وتضفي عملية تسجيل المواقع عامل جذب إضافي لزيارتها، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية المستدامة.

وقد مكنت عضوية فلسطين في منظمة اليونسكو العام 2011 فلسطين لأول مرة من إدراج مواقعها على لائحة التراث العالمي، والتي تعتبر بحد ذاتها مصدر تنمية. لما يمكن أن تضفيه على التراث الثقافي من

طاقة جذب سياحي تنافسية لأي بلد في العالم. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية -كممثل لفلسطين- قد حصلت على صفة عضو مراقب في منظمة اليونسكو سنة 1989، ولم تكن تتمتع بمزايا الدولة العضو. وفي العام 1993، وقعت منظمة التحرير مذكرة تفاهم مع منظمة اليونسكو من أجل فتح مكتب اتصال لليونسكو في رام الله، الأمر الذي تم في العام 1997. وقدم المكتب مساعدة فنية للمؤسسات الفلسطينية، وبخاصة وزارات السياحة والآثار والثقافة والتربية والتعليم. وفي اجتماع لجنة التراث العالمي في دورتها الـ 26 المنعقدة في بودابست سنة 2002، عبّرت اللجنة عن قلقها البالغ لتدمير التراث الثقافي الفلسطيني إثر الاجتياحات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية سنة 2002، وما نجم عنها من حصار طويل لكنيسة المهدي، وتدمير واسع لأجزاء من البلدة القديمة في نابلس، والخليل، وعابود، ونص قرار اللجنة على أهمية الحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني، على ضوء المخاطر التي يتعرض لها، وأقرت دعماً مالياً وفنياً لمساعدة فلسطين في إجراء جرد لمواقع التراث الثقافي والطبيعي الفلسطيني، وتحديد المواقع ذات الأهمية العالمية الاستثنائية، وتقييم حالة هذه المواقع، ودرجة حفظها ومعايير حمايتها، ثم مساعدة المؤسسات الفلسطينية في مجال التأهيل، وبناء القدرات البشرية (طه، 2009).

بدأ تنفيذ مشروع التراث العالمي سنة 2003، بالتعاون ما بين وزارة السياحة والآثار، ومركز التراث العالمي، ومكتب اليونسكو في رام الله، وبالتشاور مع المؤسسات الوطنية العاملة في حقل التراث الثقافي. وتم تدريب فريق وطني من العاملين في مجال التراث الفلسطيني في مؤسسة الأيكروم في روما العام 2003، لإعداد اللائحة التمهيدية لمواقع التراث العالمي، وتحضير ملفات الترشيح لللائحة التراث العالمي (طه، 2009). وصدرت اللائحة العام 2005، وقدمت إلى مؤتمر التراث العالمي في دورته الـ 28 في مدينة ديربان في جنوب أفريقيا العام 2005، وأعيد طباعتها العام 2009، وتعتبر القائمة مرجعية لترشيح المواقع على لائحة التراث العالمي، وهي قابلة للتحديث الدائم بإضافة مواقع جديدة بدل المواقع المسجلة.

انضمت فلسطين رسمياً إلى عضوية منظمة اليونسكو العام 2011، وقد مهد هذا الاعتراف لمرحلة جديدة من العمل، ومهد ذلك الطريق لمشاركة فلسطين الفاعلة في الاتفاقية والتمتع بمزاياها كافة، بما في ذلك تسجيل مواقعها مباشرة على لائحة التراث العالمي. وصادقت دولة فلسطين على اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي (1972) في كانون الأول 2011، بما مكن من اعتماد لائحتها التمهيدية من قبل مركز التراث العالمي، والبدء بإدراج مواقعها على لائحة التراث العالمي.

2-6 المتاحف

المتاحف هي إحدى المؤسسات المعنية بحفظ وصون وعرض التراث الثقافي، وتلعب دوراً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعرّف المتحف، عموماً، كمؤسسة ثقافية مفتوحة للزوار، تعمل في خدمة المجتمع وتنميته، وتقوم بجمع التراث الثقافي المادي وغير المادي وصيانته ودراسته وعرضه ونقل المعرفة وتعميمها لغرض التعليم والدراسة والاستمتاع (طه، 2009). وإلى جانب كون المتاحف مؤسسات ثقافية للتعليم والترفيه، هي في الوقت نفسه، عناصر جذب سياحي تسهم في عملية التنمية. ويوجد في فلسطين التاريخية حسب مسح قام به المتحف الفلسطيني العام 2015 نحو 51 متحفاً أو مجموعة متحفية (برسكيان، 2015)، تنتشر على امتداد محافظات القدس وأريحا وبيت لحم والخليل ونابلس وجنين ورام الله وطولكرم وقلقيلية وقطاع غزة وفي

حدود الأراضي الفلسطينية العام 1967. وتدار المتاحف الأثرية والتراثية؛ إما من خلال المؤسسات الحكومية (على سبيل المثال، متحف الخليل ومتحف البد في بيت لحم، ومتحف العيزرية، ومتحف خان البيرة، ومتحف طولكرم، ومتحف قصر هشام، والمتحف السامري، ومتحف قصر الباشا في غزة)، أو غير حكومية وأهلية (على سبيل المثال، متحف جمعية إنعاش الأسرة، وبيتنا التلحمي، ومتحف دار الطفل في القدس، ومتحف الآثار الإسلامية التابع لدائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، ومتحف الفرنسيسكان، ومتحف مجموعة توفيق كنعان في جامعة بيرزيت، ومتحف برك سليمان في بيت لحم، ومتحف العقاد، ومتحف شهوان، ومتحف القرارة في قطاع غزة). كذلك أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية في رام الله متحفين متخصصين بإرث كل من الرئيس ياسر عرفات، والشاعر محمود درويش، بينما أسست مؤسسة التعاون "المتحف الفلسطيني" قرب بيرزيت المتخصص بالتاريخ والفن والفلكلور الفلسطيني.

يعتبر متحف الآثار الفلسطيني في القدس الذي تأسس من نواة متحف همايون العثماني في المدرسة المأمونية في القدس العام 1901، وأعيد تنظيمه باسم متحف الآثار الفلسطيني العام 1921، والذي انتقل إلى مقره الحالي العام 1937، أكبر هذه المتاحف. وكان المتحف تابعاً تاريخياً إلى دائرة الآثار الانتدابية، ثم الأردنية، ويخضع للاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1967 (طه، 2021)، وجرى تغيير اسمه ليصبح متحف روكفلر، في سعي الاحتلال الإسرائيلي إلى الاستحواذ عليه، وتغيير هويته.

وقد بلغ عدد زوار المتاحف خلال العام 2021 حوالي 114 ألف زائر، 86% منهم فلسطينيون، و14% من جنسيات أخرى، مقارنة بـ 388 ألف زائر العام 2019 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020)، وذلك نتيجة لتأثير جائحة كورونا على حركة السياحة في فلسطين، وبخاصة السياحة الخارجية.

الفصل الثالث السياحة والتنمية المستدامة في فلسطين

3-1 واقع السياحة في فلسطين

تعتبر السياحة واحدة من أسرع الصناعات نمواً في العالم، ومصدراً مهماً للعملة الأجنبية والعملية، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالرفاه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للعديد من البلدان، وبخاصة البلدان النامية. تمتلك السياحة القدرة على المساهمة بصورة فاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأكدت خطة التنمية المستدامة للعام 2030 على أهمية وضع وتنفيذ سياسات ترمي إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية. وتعرّف منظمة السياحة العالمية السياحة المستدامة بأنها السياحة التي تراعي بصورة كاملة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمقبلة، وتلبي احتياجات الزوار، والصناعة، والبيئة، والمجتمعات المضيفة (UNWTO, 2015).

تشكل السياحة وفقاً لبيانات منظمة السياحة العالمية أحد القطاعات الاقتصادية الرئيسية في العالم، وبلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي العالمي 10.4% العام 2019؛ أي نحو 9 تريليونات دولار، ومثلت نحو 7% من التجارة العالمية. وتدعم السياحة واحدة من كل عشر وظائف، وتوفر مورد عيش للملايين في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء.²

تشكل السياحة أحد القطاعات الاقتصادية الواعدة في فلسطين، وتوفر جزءاً من الدخل القومي، وبلغ إجمالي القيمة المضافة للأنشطة السياحية خلال العام 2018 ما مجموعه 408 ملايين دولار، ليشكل ما نسبته 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وقبل جائحة كورونا، وصل عدد الزوار إلى فلسطين نحو 3.5 مليون سائح العام 2019 (الجهاز المركزي للإحصاء، 2021). كما بلغ عدد المنشآت السياحية العام 2018 نحو 10,706 منشآت، وعدد الفنادق 130 فندقاً عاملاً، يتوفر فيها نحو 7,404 غرف، تضم 16,252 سريراً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).

يشغل قطاع السياحة عشرات الآلاف من العاملين، حيث بلغ عدد العاملين قبل الجائحة نحو 43 ألف عامل خلال العام 2019، ليشكل ما نسبته 7% من عدد العاملين في فلسطين. إلا أنه انخفض في الربع الثاني من العام 2020 بمقدار 23%، ليصل إلى 33 ألف عامل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021). ومع انتعاش السياحة في العام 2022، وبخاصة بعد رفع القيود الخاصة بجائحة كورونا محلياً وعالمياً، ارتفع عدد العاملين في قطاع السياحة مجدداً ليصل إلى نحو 54 ألف عامل حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في العام 2022 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022).

2 (https://www.unwto.org/world-tourism-barometer-n18-january-2020)

تمت زيارته بتاريخ: 2023/03/01.

تتمتع فلسطين بمقومات سياحية وثقافية فريدة، فعلى الرغم من مساحتها الصغيرة، فإنها تمتلك مميزات جيولوجية وجغرافية فريدة، وتتكون تضاريسها من السهل الساحلي، والسلسلة الجبلية الوسطى، وصحراء النقب، ووادي الأردن، والبحر الميت. عُرفت فلسطين على مدار التاريخ بأسماء عديدة، فهي أرض ريتنو، وأرض الكنعانيين، وأرض حورو، وأرض جاهي وفلسطين، وفلسطين. واشتهرت فلسطين باسم (الأرض المقدسة) (Taha, 2020)، ما جعلها مقصداً سياحياً عالمياً، هذا إلى جانب تاريخها الممتد على مدار أكثر من مليون سنة، من العصر الحجري القديم وحتى الوقت الحاضر، مروراً بالمحطات الرئيسية في تاريخ البشرية المتمثلة بمرحلة الجمع والصيد والزراعة، ومرحلة التمدن، إلى المراحل التاريخية الفارسية، واليونانية، والرومانية، والبيزنطية، والعربية الإسلامية. تمتاز فلسطين، أيضاً، بغنى وتنوع تراثها الثقافي من دلائل الحضارات المتعاقبة على أرضها، والعدد الكبير للمواقع الأثرية، ومراكزها التاريخية في القدس والخليل وبيت لحم ونابلس وغزة، إلى جانب غنى تراثها غير المادي، الذي جعلها في قلب التاريخ الإنساني (Taha, 2020).

بعد توقيع إطار اتفاق غزة-أريحا الانتقالي العام 1994، تم نقل الصلاحيات في العديد من المجالات إلى الجانب الفلسطيني، بما في ذلك السياحة والآثار. وفي السنوات 1992-1994، قام طاقم السياحة الفلسطيني بإعداد الخطة التفاوضية للسياحة، التي تم تضمينها في بروتوكول باريس الاقتصادي الذي وقّعه منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل العام 1994، وقد أضيفت له بعض التعديلات الطفيفة العام 1995. وضع البروتوكول الضوابط السياسية للتنمية السياحية، ورغم أن فترة سريانه كان لمدة خمس سنوات، فما زال هذا البروتوكول قائماً حتى الآن رغم التحولات السياسية الكبيرة والتغيرات الميدانية على الأرض (Taha, 2020).

وحسب البروتوكول، تدار كافة المعابر الحدودية والخارجية من قبل إسرائيل، ولذلك تتحكم إسرائيل في التدفق السياحي إلى الأراضي الفلسطينية. وقد نصت الفقرة رقم 10 من البروتوكول على تأسيس سلطة السياحة الفلسطينية، وحدد لها المسؤوليات الرئيسية التالية:

1. تنظيم وترخيص الخدمات السياحية، والمواقع والصناعات السياحية والإشراف عليها.
2. الترويج للسياحة الدولية والمحلية، وتنمية المواقع والموارد السياحية الفلسطينية.
3. الإشراف على التسويق والترويج وأنشطة المعلومات المتعلقة بالسياحة الأجنبية والمحلية.

أما الأمور المتعلقة بالمجالات والصلاحيات والتعاون المتبادل وآليات التنسيق، فقد نصت عليها الفقرة رقم 8 في البروتوكول.

تأسست وزارة السياحة والآثار سنة 1994 بدلا من سلطة السياحة التي نص عليها بروتوكول باريس الاقتصادي، كجسم وطني لإدارة قطاعي السياحة والآثار، وقد منح هذا الوضع الفلسطينيين الذين حصلوا على الحكم الذاتي دوراً مستقلاً نسبياً في إدارة قطاع السياحة والتراث الثقافي المادي. وتجلى ذلك في مسيرة ثلاثة عقود من العمل شملت أنشطة واسعة من قبل القطاعين العام والخاص. وتدار السياحة في فلسطين، عموماً، من قبل القطاعين العام والخاص، وتتطور بشكل مطرد السياحة المجتمعية القائمة على مشاركة المجتمع المحلي، والاستثمارات الصغيرة، التي أخذت تسهم، بشكل فاعل، في تطوير السياحة المجتمعية. تقوم وزارة السياحة والآثار بدورها في إدارة قطاع السياحة وضمان الجودة، من خلال عدد من الإدارات السياحية كالترخيص والتسويق، إلى جانب إدارة التراث الثقافي التي تعنى بالحفاظ على التراث الثقافي وتأهيله سياحياً.

أما القطاع السياحي الخاص، فمنظم في سبع قطاعات رئيسية، كل واحد منها منظم مهنيًا بجمعية أو اتحاد، سنأتي عليها هنا. قبل تأسيس وزارة السياحة والآثار العام 1994، كان العمل السياحي في فلسطين منظمًا من قبل مجلس السياحة الأعلى ومقره في مدينة القدس (Daher, 2006). وشكل هذا الجسم ذراعاً إدارية عرّفت بالخدمات الإدارية للجمعيات السياحية في فلسطين، التي تأسس بعضها قبل الاحتلال الإسرائيلي سنة 1967، وشملت: جمعية الفنادق العربية (AHA)، جمعية مكاتب السياحة والسفر (TTAPS)، نقابة أدلاء السياحة العرب (ATGU)، جمعية المطاعم السياحية العربية (ATRA)، جمعية النقل السياحي العربية (ATTU)، اتحاد تجار التحف الشرقية في الأراضي المقدسة (HLMSH)، هيئة ممثلي الخطوط الجوية، جمعية الأراضي المقدسة للسياحة الوافدة (HLITWA)، مجموعة السياحة البديلة (ATG) (مكتب رئيس الوزراء، 2021).

مما لا شك فيه أن تطوير الموارد البشرية كان المفتاح الرئيسي لتطوير صناعة السياحة في فلسطين. واستجابة لهذه الاحتياجات، تأسس مركز تنمية الموارد السياحية من خلال التعاون ما بين جمعية الفنادق الغربية وجمعية بيت لحم. وتم استحداث برامج لتدريب الأدلاء السياحيين في جامعة بيت لحم، وكلية دار الكلمة، وكلية الكتاب المقدس التي تتركز جميعاً في مدينة بيت لحم، والتي لها سبق الريادة في هذا المجال. وأصبحت برامج السياحة والضيافة وتأهيل وترخيص الأدلاء السياحيين تطرح في عدد من الجامعات الفلسطينية لاحقاً.

شهدت العقود الثلاثة الماضية انبعثاً للسياحة الفلسطينية، ومنذ العام 1995 بذلت جهود كبيرة لإعادة بناء وتحسين هذا القطاع الذي ترك مهملًا إبان فترة الاحتلال الإسرائيلي. وفي العقد الأولين، تم استثمار نحو 700 مليون دولار في المشاريع السياحية الجديدة، وتأهيل المرافق والخدمات الموجودة (Isaac, 2010). كما تطلب تطوير البنية التحتية إعادة تأهيل المرافق السياحية. وتم تضمين هذه المهامات في الخطط والاستراتيجيات السياحية. وتبعاً لمؤشرات تطور السياحة، فقد ارتفع عدد الزوار بشكل مطرد، عدا فترات الأزمة السياسية والصحية، كما ارتفع بشكل ملحوظ معدل إشغال الغرف الفندقية الذي نما بشكل واضح، فوق ذلك ارتفع عدد مكاتب السياحة، وتضاعف عدد الأدلاء السياحيين مرات عديدة ليصل إلى نحو 350 دليلاً مرخصاً في العام 2022 (Isaac, 2010).

وعلى الرغم من ظروف الاحتلال والمحددات الموضوعية المفروضة على نمو هذا القطاع، فقط طوّر قطاع السياحة الفلسطيني دينامية للبقاء، وذلك من خلال تضافر الجهود ما بين القطاعين العام والخاص، وحركة تشجيع الاستثمار. ويبقى التحدي الدائم في مواجهة المعضلات الموروثة، التي تكمن في فترة المكوث المحدودة للسائح الدولي في الأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في قطاع الفنادق، وبناء شبكة المرافق السياحية الأخرى، وتنويع المنتج السياحي الفلسطيني، ومواكبة التغيرات في مجرى الحركة السياحية التي غالباً ما تتأثر سلباً أو إيجاباً بالظروف السياسية والأمنية (Taha, 2020, Isaac, 2010).

من أجل تعزيز الشراكة، عملت وزارة السياحة على تأسيس المجلس الاستشاري للسياحة، ويضم ممثلين عن القطاعات السياحية كافة، وشرعت في عملية تصنيف الفنادق، وقطعت شوطاً مهماً في هذا المجال بهدف تحسين جودة المنتج السياحي. كما قامت وزارة السياحة والآثار بتنفيذ مشروع تنمية السياحة المستدامة، من خلال الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص والأهلي، بالتعاون مع وكالة التعاون اليابانية (جايكا)، على مرحلتين؛ المرحلة الأولى ما بين 2009-2012، والمرحلة الثانية ما بين 2013-2015، وهدف المشروع إلى تنمية السياحة المجتمعية (المحلية)، إلى جانب الترويج السياحي، بالتعاون مع الشركاء المحليين (فلاح، 2014).

3-2 الإطار القانوني والتشريعي المتعلق بقطاع السياحة

بالنسبة لقوانين السياحة في فلسطين، فما زال العمل جارياً بالقوانين الأردنية التي كانت سارية قبل العام 1967، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم (1) لسنة 1998 بشأن سريان قانون السياحة رقم 45 لسنة 1965 الأردني على جميع الأراضي الفلسطينية. ينظم هذا القانون عمل سلطة السياحة، ومجلس السياحة، والهيئة الاستشارية، وعمل الصناعات السياحية التي تشمل مكاتب وشركات السياحة والسفر والنقل السياحي، ومتاجر التحف ومصنوعات الأراضي المقدسة، والفنادق، والنزل، والمطاعم، والاستراحات، وخدمات أدلاء السياحة، وأي نشاط آخر يقرره المجلس ويعلن عنه في الجريدة الرسمية، وأيضاً المواقع السياحية والأراضي والمياه والأبنية التي تحددها سلطة السياحة وتعلن في الجريدة الرسمية. ويشمل المرسوم الفلسطيني، أيضاً، اعتماد اللوائح والأنظمة المنبثقة عن هذا القانون، وهي: نظام رقم (49) للعام 1966، نظام المؤسسات الفندقية ومراقبتها صادر بموجب المادة 14 من قانون السياحة المؤقت رقم 45 لسنة 1965، نظام متاجر التحف الشرقية ونظام رقم (47) للعام 1966، نظام متاجر التحف الشرقية صادر بموجب المادة الرابعة عشرة من قانون السياحة رقم (45) لسنة 1965، نظام مكاتب السياحة والسفر ونظام رقم (46) للعام 1966، نظام مكاتب السياحة والسفر صادر بالاستناد إلى المادة (14) من قانون السياحة المؤقت رقم 45 لسنة 1965، نظام رقم (48) للعام 1966، نظام أدلاء السياح ومراقبتهم صادر بموجب المادة (14) من قانون السياحة المؤقت رقم (45) لسنة 1965.

شُرِعَ بوضع مسودة قانون السياحة الفلسطيني منذ سنوات عدة، وما زال المشروع قيد النقاش، بما في ذلك وضع اللوائح التنظيمية وتحديثها، علماً أن قانون السياحة في الأردن قد عُدل مرات عديدة لمواكبة التطورات في هذا القطاع.

في الفترة ما بين 2012-2014، قامت وزارة السياحة والآثار بعملية تصنيف للفنادق في فلسطين بالاستناد إلى قانون السياحة الأردني العام 1965 وتعديلاته وتعليماته بتصنيف الفنادق، الذي أصبح إلزامياً لجميع الفنادق الفلسطينية. يتبع نظام التصنيف فئات النجوم للفنادق من 1-5 نجوم، وتحتوي كل نجمة على مستوى معين من المعايير الإلزامية والاختيارية لغايات رفع مستوى الجودة وتنوعها، مثل خدمات الاستقبال والطعام والنظافة والصيانة، ويستفيد منها رواد الفنادق وأصحاب الفنادق والقطاع السياحي ككل. جرت عملية التصنيف من قبل فريق وطني في إطار مشروع كمبيت (Compete) الممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (دليل تصنيف الفنادق الفلسطينية، 2014، ص 1).

3-3 الخطة الاستراتيجية القطاعية للسياحة 2021-2023

تتلخص رؤية وزارة السياحة والآثار الفلسطينية في تحقيق قطاع سياحي متطور قادر على المنافسة، ويسهم بنسبة عالية في الناتج المحلي، ثم الحفاظ على مواقع التراث الثقافي محمية ومصانة ومدارة بشكل فعال. أخذت الخطة الاستراتيجية لوزارة السياحة والآثار بعين الاعتبار رؤية الحكومة للتنمية بالعناقد، كما تسعى الخطة إلى تغيير النمط السائد المرتكز على سياحة اليوم الواحد، وإزالة أمد مكوث السائح في الأراضي الفلسطينية (وزارة السياحة والآثار، 2017-2022)، وهذا يتطلب، بدوره، تطوير بنية تحتية متكاملة، ثم تشجيع الاستثمار وتطوير قانون الاستثمار بما يخدم المشاريع السياحية الصغيرة. وتحدد الخطة الاستراتيجية المعوقات

المتمثلة بوجود الاحتلال والسيطرة على المعابر وتأثيرات الانقسام السياسي الداخلي، وتدعو إلى تنمية قطاع السياحة على أسس مستدامة وتعظيم دور هذا القطاع الإنتاجي في الاقتصاد القومي (مكتب رئيس الوزراء، 2021). ومن أجل تحقيق هذا الغرض، حددت الخطة الأهداف الاستراتيجية التالية، وهي: الحفاظ على الحصة السوقية من ناحية عدد الزائرين وليالي المبيت والعودة إلى الوضع الطبيعي ما قبل جائحة كورونا، ثم تنمية السياحة الوافدة والحفاظ على منتج سياحي ذي جودة عالية والحفاظ على فلسطين مروجاً كمقصد سياحي مستقل وآمن ومتميز، ثم مواقع تراث ثقافي محمية ومصانة بشكل فعال والاهتمام بتطوير إدارة المواقع الأثرية.

أعدت خطة تنمية العناقيد السياحية لمحافظة بيت لحم وأريحا بالتعاون مع الوزارات والقطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية، وحددت أهدافها في تحسين جودة الخدمات السياحية، وحماية التراث الثقافي باعتباره جزءاً من التراث الإنساني وإحدى ركائز الهوية وتعزيز مساهمة السياحة كصناعة نظيفة في الناتج القومي، واستهداف أسواق جديدة، إضافة إلى تدريب الأدلاء بلغات جديدة، ثم مجابهة الصورة السلبية التي تبثها الدعاية الإسرائيلية المضادة (الاستراتيجية القطاعية للسياحة، 2021-2023).

3-4 التعاون مع منظمة السياحة العربية والمنظمات الدولية

تتمتع فلسطين بعضوية المنظمة العربية للسياحة، وهي منظمة عربية متخصصة بالسياحة، انبثقت عن المجلس الوزاري العربي للسياحة ومقرها في جدة في المملكة العربية السعودية، وتهتم بالسياحة في المنطقة العربية وتسعى إلى تطويرها، وتقوم بتنفيذ قرارات المجلس ومكتبه التنفيذي ولجانته الفنية. تلعب المنظمة دوراً كبيراً في تطوير السياسات وإجراء البحوث والدراسات وبناء القدرات والتدريب وتطوير السياحة البنينة بين الدول الأعضاء، وبناء الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، وإدماج السياحة ضمن مفهوم التنمية المستدامة.³

على صعيد الاعتراف الدولي، حصلت فلسطين على العضوية الكاملة في منظمة اليونسكو سنة 2011، وصفت مراقب غير عضو في الأمم المتحدة من قبل الجمعية العامة العام 2012. وبعد اكتسابها هذه الصفة، انضمت فلسطين إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. ففي العام 2016 قدمت فلسطين طلباً رسمياً لعضوية مجلس السياحة العالمي، وفي سنة 2017 أُجّل مجلس السياحة العالمي التصويت على طلب فلسطين الحصول على العضوية الكاملة (UNWTO, 2017). ويعزى هذا التأجيل إلى الضغوط الكبيرة التي مارستها الولايات المتحدة على المنظمة الدولية، والدول الأعضاء، رغم اعتراف المنظمة بالجهود الكبيرة التي تبذلها فلسطين في مجال التطوير السياحي. في سنة 2017، سجلت فلسطين كأحد أسرع الاقتصاديات السياحية نمواً في العالم. وسجلت المنظمة الدولية للأمن العالمي نسبة 57.8% زيادة في عدد السياح الذين زاروا فلسطين، مقابل 25.1% في إسرائيل. ونظمت وزارة السياحة والآثار، بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية، المؤتمر الدولي الفرعي للسياحة الدينية 15-16 حزيران العام 2015 في بيت لحم، الذي وفر ملتقى دولياً للسياحة الدينية، وانبثق عن المؤتمر إعلان بيت لحم حول السياحة الدينية كأداة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للمجتمعات المضيفة.⁴

3 <https://www.arab-tourismorg.org>
تمت زيارته بتاريخ: 2022/10/14

4 منظمة السياحة العالمية
<https://www.e-unwto.org/doi/abs/10.18111/unwtodeclarations>

تمت زيارته بتاريخ: 2022/10/14.

وفي مجال مشاريع التطوير والتأهيل السياحي في السنوات الماضية، فقد أنجزت مجموعة كبيرة من مشاريع تأهيل مواقع التراث الثقافي، بالتعاون بين وزارة السياحة والآثار والمؤسسات غير الحكومية (Taha, 2020)، التي أسهمت في الحفاظ على التراث الثقافي والمساهمة في زيادة الجذب السياحي، ومن أبرز هذه المشاريع التي أشير إليها في الاستراتيجية القطاعية للسياحة 2021-2023:

1. مشروع تأهيل المواقع الأثرية والمباني التاريخية في مدينة بيت لحم ما بين 1998-2000، وذلك في إطار مشروع بيت لحم 2000، بتمويل من الحكومة اليابانية عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قيمته مليوناً دولار، وشمل المشروع أعمال ترميم في نواة البلدات التاريخية في بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور.
2. مشروع تنظيف مئة موقع أثري وتاريخي في إطار الحملة الوطنية لتنظيف المواقع الأثرية والمباني التاريخية، وذلك بتمويل من الحكومة الهولندية، ومشروع الحفاظ على المشهد الثقافي بقيمة نصف مليون دولار.
3. مشروع "تشغيل" وتأهيل سبعة مواقع أثرية وتاريخية في المحافظات الشمالية، وهي البلدة القديمة في عرابة، وكنيسة برقين، ونفق بلعمة، وقلعة شوفة، وقصور كور، ودير استيا، وقصر الباشا في غزة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيمة 5 ملايين دولار.
4. مشروع تأهيل قصر هشام، بتمويل من وكالة التنمية الأمريكية عبر الأونروا، بقيمة مليون دولار. شمل العمل بناء جسر وتأهيل الشارع الواصل إلى قصر هشام ومواقف السيارات أمام القصر، وتطوير مرافق القصر كمركز الاستقبال، ومركز التفسير، وإعادة تنظيم المتحف، ثم تزويد الموقع بالليافتات الإرشادية، وإعداد الممرات الداخلية.
5. أعمال تطوير وتأهيل سياحي وإنتاج مواد ترويجية في إطار مشروع تنمية السياحة المجتمعية المستدامة في أريحا، بما في ذلك تنظيم دورة لإعداد أدلاء سياحيين لمنطقة أريحا.
6. إعادة تنظيم متحف الموقع في قصر هشام، بالتعاون مع جامعة شيكاغو، وبتمويل من مشروع كمبيت الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية.
7. تأهيل خندق رقم واحد في تل السلطان وكنيس الديوك في أريحا، بتمويل من برنامج السفير التابع للفتنصالية الأمريكية.
8. تأهيل تل بلاطة كحديقة أثرية بالتعاون مع جامعة لايدن واليونيسكو والمجتمع المحلي في نابلس، بتمويل من قبل الحكومة الهولندية.
9. مشروع تغطية فسيفساء قاعة الاستقبال في قصر هشام (خربة المفجر)، ويعود تاريخها إلى الفترة الأموية، وشيد القصر في النصف الأول من القرن الثامن الميلادي، وكُشف عنه قبل نحو 70 عاماً من قبل عالم الآثار ديمتري برامكي، وتتألف من 38 لوحة بمساحة إجمالية تقدر بحوالي 830 متراً مربعاً من الفسيفساء المتصلة تحت سقف واحد. تكلف المشروع نحو 12 مليون دولار مقدمة من الحكومة اليابانية عن طريق الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايبكا).
10. مشروع تأهيل مقام النبي موسى، في إطار تنمية السياحة الثقافية، هو عبارة عن مجمع تاريخي من الفترة المملوكية والعثمانية يقوم على حوالي خمسة دونمات. تطور المبنى بشكل عضوي على مدار سبعة قرون حول المقام والمسجد، وتحول الموقع إلى خان على الطريق الرئيس ما بين أريحا والقدس، ويتكون من ثلاثة طوابق تضم أجنحة للمبيت ومرافق من آبار ومطابخ وإسطبلات لخدمة الزوار. مُول المشروع من الاتحاد

- الأوروبي بقيمة 5.3 مليون دولار. تعرضت عملية تشغيل الموقع بعد انتهاء الترميم نتيجة خلافات حول إدارته.
11. ترميم كنيسة المهد الذي جرى تحت إشراف اللجنة الرئاسية لترميم كنيسة المهد ببيت لحم، وشملت أعمال الترميم في الكنيسة صيانة السقف المتهالك، والجدران، والفسيفساء الجدارية.
 12. تأهيل موقعي تلة أم عامر في النصيرات وكنيسة جباليا البيزنطية كحداق أثرية.
 13. مشروع ترميم خان الأمير يونس (قلعة برقوق) في خانينوس، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبتمويل قدره 40,000 يورو من بنك التنمية الألماني سنة 2005.
 14. مشروع ترميم وتنظيف موثق مقام الخضر الأثري في دير البلح سنة 2016، بالتعاون مع جمعية نوى للثقافة والفنون، ومركز إبان، ومركز رواق، وبتمويل من منظمة اليونيسكو.
 15. ترميم المباني التاريخية في أنوية القرى والبلدات التاريخية بمساهمة من المؤسسات العاملة في حقل التراث الثقافي كجنة الإعمار في مدينة الخليل، ومؤسسة التعاون في مدينتي القدس ونابلس، ومركز حفظ التراث الثقافي في بيت لحم، ومركز رواق، إلى جانب العديد من المبادرات التي قامت بها مؤسسات خاصة وبلديات.
 16. مشروع أنوية البلدات القديمة الذي قام عليه صندوق البلديات، وشملت أعمال الترميم والتأهيل عدداً من أنوية البلدات التاريخية في فلسطين.
 17. مشروع تأهيل خان الوكالة في نابلس، بالتعاون ما بين وزارة السياحة والآثار وبلدية نابلس واليونيسكو.
 18. توفير خدمة الإنترنت المجاني للمجموعات السياحية والزوار القادمين لزيارة كنيسة المهد، بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة الأوقاف. في إطار هذا التوجه، أطلقت غرفة تجارة وصناعة بيت لحم، بالشراكة مع شركة إنترنتك، تطبيق وموقع السياحة الأول لمحافظة بيت لحم "بوابة بيت لحم"، الذي يحتوي على معلومات خاصة بمحافظة بيت لحم مفيدة للوفود السياحية.
 19. إعداد مشروع المتحف الافتراضي الفلسطيني، بالتعاون ما بين وزارة السياحة والآثار ومكتب اليونيسكو في رام الله، وهو عبارة عن مشروع ريادي للترويج السياحي والتعليم الافتراضي (المتحف الافتراضي، 2021).

3-5 تأثير الاحتلال الإسرائيلي على قطاع السياحة في فلسطين

يرزح قطاع السياحة الفلسطيني تحت وطأة الاحتلال الاستيطاني الصهيوني منذ سنة 1967. سعى الاحتلال الإسرائيلي على مدى خمسة عقود إلى إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، من ضمنه قطاع السياحة الذي تعرض إلى سلسلة من السياسات الموجهة. إلى جانب الضرائب الباهظة التي فرضت على قطاع السياحة الفلسطيني، لم تقم سلطات الاحتلال بأية استثمارات في البنية التحتية، والمرافق والخدمات السياحية في الأراضي الفلسطينية، وبالمقابل فقد أحكمت سيطرتها على الموارد الطبيعية. خضع القطاع السياحي الفلسطيني، بشكل خاص، في مدينة القدس لإجراءات سيطرة صارمة، كوقف ترخيص المكاتب السياحية والفنادق والأدلاء السياحيين (Isaac, 2010)، ما أدى إلى اضمحلال هذا القطاع في مدينة القدس، والحد من قدرته على التطور والمنافسة. أيضاً، من أجل إحكام السيطرة على قطاع السياحة في المدينة، أصدرت سلطات الاحتلال سلسلة من الأوامر العسكرية والتشريعات التي صعبت، بشكل كبير، متطلبات الترخيص السياحي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما حرمته من الوصول إلى التمويل العام، إلى جانب غياب أية محفزات، أو تخفيضات ضريبية (Isaac, 2010)، كما هو متاح لقطاع السياحة الإسرائيلي، لمواجهة منافسة غير متكافئة مع قطاع السياحة الإسرائيلي. أيضاً، يواصل الاحتلال الإسرائيلي، منذ سنة 1967، إدخال تغييرات على مدينة القدس في محاولة لتغيير طابعها التاريخي العربي، وذلك من خلال أعمال التدمير والتفتيات المفرطة في المدينة.

بعد توقيع اتفاقية أوسلو، أصبحت إدارة قطاع السياحة في الأراضي الفلسطينية، من ضمن صلاحيات السلطة الفلسطينية كما باقي القطاعات الاقتصادية، وما زال الاحتلال الإسرائيلي يضع جملة من العوائق المنهجية أمام تطور هذا القطاع، أبرزها السيطرة على المنافذ الحدودية البرية والبحرية والجوية، التي تحول دون التنقل الحر والأمن للسياحة الخارجية من وإلى الأراضي الفلسطينية. كما تمارس سلطات الاحتلال حملات من الترهيب للسياح الأجانب القادمين إلى الأراضي الفلسطينية، ويتعرضون لشتى الممارسات من التحقيق والتأخير غير المبرر لمجرد الإفصاح عن نيتهم زيارة الأراضي الفلسطينية بذرائع أمنية. كما يتحكم الاحتلال الإسرائيلي في ترخيص المنشآت والمرافق السياحية في الأراضي الواقعة في القدس ومناطق ج (طه، 2015)، وسيطر ويستغل جزءاً مهماً من الموارد السياحية في الأراضي الفلسطينية، من خلال ربطها بالمستوطنات المنتشرة في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك ما يزيد على 900 موقع أثري وطبيعي تشمل عيون ماء وأحراجاً طبيعية. على سبيل المثال، تدير سلطات الاحتلال مواقع أثرية مهمة في القدس كسور المدينة وقلعة القدس ومتحف الآثار الفلسطيني، الذي أعيدت تسميته إلى روكفلر، وموقع خربة قمران على ضفاف البحر الميت، وسبسطية، وجبل جرزيم، وتل الرميذة، وخربة سوسيا، وتل سيلون، وعدداً كبيراً من مواقع التراث الطبيعي الواقعة في مناطق (ج) الخاضعة لسلطة الاحتلال الإسرائيلي (Taha 2020).

منذ العام 2002، عمد الاحتلال الإسرائيلي، من خلال بناء الجدار الفاصل في عمق الأراضي الفلسطينية إلى فصل مئات المواقع الأثرية في نطاق المنطقة العازلة الواقعة ما بين الخط الأخضر ومسار الجدار الحالي (طه، 2015). كما ألحق الاحتلال الإسرائيلي أضراراً واسعة بمواقع التراث الثقافي والطبيعي من خلال التدمير المتعمد للمواقع الأثرية والمباني التاريخية. وجرت أعمال تدمير واسعة لمواقع التراث الثقافي في مدن نابلس والخليل وخبينون وغزة وقرية عابود. وأدت سلسلة الحروب العدوانية على قطاع غزة إلى تدمير العديد من مواقع التراث الثقافي.

لذلك، كان مصير الخطة الاستراتيجية للتنمية السياحية المطروحة تحت الاحتلال، التي قادها توني بلير من مكتب الرباعية، الفشل الذريع (مبادرة كيري-بلير، 2013)، وذلك على الرغم من أن الخطة انطلقت من تحليل لمعطيات الواقع السياحي، واستشراف لإمكانيات التطوير الكبيرة في هذا القطاع، وحملت طموحات اقتصادية كبيرة لتطوير قطاع السياحة في فلسطين، من خلال مضاعفة عدد السائحين إلى الأراضي الفلسطينية، وتعزيز فرص الاستثمار السياحي (وفا، 2010). اقترحت الخطة مسارين؛ مسار قصير الأمد يركز على التسويق الاستراتيجي للأراضي المقدسة في بعض الأسواق المستهدفة، ومسار متوسط الأمد يهدف إلى تطوير خمسة محاور للسياحة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة (مبادرة كيري-بلير 2013). لكن عيب الخطة البنيوي هو أنها تفتقد إلى الإطار السياسي الواضح والارتباط بمجرى العملية التفاوضية، وهي تفترض استمرار السيطرة الإسرائيلية على القدس والمناطق المصنفة (ج) في السنوات الست التي تلت إطلاقها، كما لم تجب الخطة كذلك كيف يمكن زيادة عدد السياح الدوليين إلى فلسطين في ظل السيطرة الإسرائيلية على الحدود، إلى جانب افتقارها إلى الآليات التنفيذية. تجاهلت الخطة كلياً عنصر السياحة الداخلية، الذي يشهد تنامياً ملحوظاً ويكتسب أهمية متزايدة في السياحة الفلسطينية. هذا إلى جانب سياحة الفلسطينيين داخل الخط الأخضر إلى أراضي دولة فلسطين التي تشكل أحد الروافد المهمة للسياحة الفلسطينية.

إلى جانب سيطرة إسرائيل على الموارد الثقافية والطبيعية والأثرية من خلال إلحاق المواقع الأثرية بالمستوطنات والمعسكرات، وإعلانها محميات طبيعية لصالح المستوطنات، نشطت، أيضاً، السياحة في المستوطنات المخالفة

بطبيعتها للقانون الدولي. في دراسة أجرتها منظمة العفو الدولية سنة 2018 بعنوان السياحة والاحتلال (منظمة العفو الدولية، 2018)، أظهرت حجم تورط شركات عالمية (مثل: Expedia, Tripadvisor, Booking, Airbnb) في الترويج للمستوطنات وتقديم الخدمات للمستوطنين، وترويج الخدمات السياحية للمستوطنين في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس المحتلة، ومن الأمثلة على ذلك مستوطنة الخان الأحمر، ومستوطنة شيلو (خربة سيلون)، ومستوطنة سوسيا المقامة على أراضي الفلسطينيين في خربة سوسيا التي يسيطر المستوطنون فيها على الموقع الأثري على غرار خربة سيلون التي ألحقت بمستوطنة شيلو.

الحالة الأخرى هي قرية سلوان خارج أسوار البلدة القديمة، التي تجري السيطرة عليها بحجة الآثار، لما يعرف بالمشروع الاستيطاني "مدينة داوود"، ومن خلال مصادرة أراضي المواطنين وأموالهم بدواعي التطوير كحداائق أثرية وتوراتية لصالح المشروع الاستيطاني في المدينة، حيث يجري حرمان أهل الحي من مواردهم الأثرية والسياحية ووضعها تحت سيطرة المستوطنين. يأتي ذلك استكمالاً للسيطرة على المواقع الأثرية والمباني التاريخية في البلدة القديمة كقلعة القدس، ومنطقة الآثار المحيطة بسور المدينة في الجهة الجنوبية، وتشمل سلسلة من القصور الأموية إضافة إلى تدمير حي المغاربة، والشرف، وساحة البراق، وتحويلها إلى نقاط استيطانية. في المناطق المحيطة بمدينة القدس، سيطر الاحتلال الإسرائيلي على مسجد ومقام النبي صمويل والخان الأحمر.

من الأمثلة الأخرى سيطرة المستوطنين على الحرم الإبراهيمي، وأجزاء من البلدة القديمة في مدينة الخليل، والموقع الأثري في تل الرميذة، حيث أقيمت نواة استيطانية فوقه. في مدينة بيت لحم سيطر الاحتلال على مقام قبة راحيل وحولها إلى تكتة عسكرية قاطعاً الطريق التاريخي ما بين القدس وبيت لحم. أما في محافظة أريحا، فسيطرت الاحتلال الإسرائيلي على موقع خربة قمران والمنطقة الساحلية على ساحل البحر الميت والخان الأحمر ودير القديس مارتيوريوس في خربة المرصرص في وسط مستوطنة معاليه أدوميم. في نابلس، يسيطر الاحتلال على قمتي جبل جرزيم وعبال وموقع الآثار الرئيسي فيها، وحول مقام يوسف والموقع الأثري في سبسطية إلى نقطة احتكاك دائم مع الأهالي (منظمة العفو الدولية، 2018). وفقاً لتقرير منظمة العفو الدولية (2018)، فإن كل الإجراءات السابقة تعد انتهاكاً للقانون الدولي الذي يعتبر الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مخالفة للقانون الدولي، ويعتبر النشاط الاستيطاني جريمة حرب، ويدعو إلى وقف الأنشطة الاستيطانية فوراً، وتفكيك جميع المستوطنات ونقل المدنيين فيها من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

3-6 تأثيرات جائحة كورونا على قطاع السياحة

تركت جائحة كورونا التي ضربت العالم ما بين 2020-2021، تأثيرات اجتماعية واقتصادية كبيرة على الاقتصاد العالمي، وتضررت الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، وكان قطاع السياحة العالمي أحد أكثر القطاعات تضرراً نتيجة فرض إجراءات إغلاق وحجر صحي وقيود على السفر والتقل. قدرت خسائر القطاع السياحي جراء جائحة كورونا حسب الأونكتاد ومنظمة السياحة العالمية 2.2 تريليون دولار في العام 2020، و4 تريليونات دولار في العامين 2020 و2021، التي تشمل الآثار المباشرة وغير المباشرة للانخفاض الحاد في عدد الزوار (UNWTO, 2021).

تحملت البلدان النامية العبء الأكبر من تأثير الجائحة، حيث قدرت نسبة الانخفاض في عدد الوافدين بما يتراوح ما بين 60-80% حسب تقديرات منظمة التجارة العالمية ومنظمة السياحة العالمية. كما سجلت

دول منظمة التعاون الإسلامي، ومن بينها البلدان العربية، خسائر مماثلة نتيجة التدابير الاحترازية كالقيود المفروضة على السفر في جميع أنحاء العالم. في الدول العربية، انخفض الدخل السياحي في الأردن بنسبة 64% تقريباً في الشهور السبعة الأولى من العام 2020، وانخفض عدد المسافرين بمقدار 74%، وخسر القطاع السياحي 46% من العاملين فيه، وقدرت خسائر القطاع بنحو 3 مليارات دولار (بظاظو، 2021). أيضاً، انخفضت نسبة السياحة في مصر العام 2020 بنسبة 70%، وانخفض العائد من 13.3 مليار دولار العام 2019 إلى 4 مليارات دولار العام 2020، وانخفضت عائدات السياحة في تونس بنسبة 65.1% خلال العام 2020 (يحياوي، 2021)، وقدرت خسائر القطاع السياحي في تونس الذي يعتمد على السياحة الوافدة على مدار العامين 2020 و2021 بنحو 2.2 مليار دولار، كما سجلت لبنان خسائر كبيرة نتيجة الجائحة والأزمة السياسية الداخلية (مهند، 2020). وكان لافتاً أن أكثر الدول تضرراً هي الدول الأكثر اعتمادية على السياحة الوافدة، بما أطلق النقاش حول دور السياحة الداخلية في هذه البلدان.

شهد قطاع السياحة الفلسطيني كباقي القطاعات الاقتصادية مجموعة من الإجراءات الاحترازية للحد من تأثير الجائحة على المجتمع الفلسطيني، تمثلت في إغلاق الحدود، وتوقف حركة النقل ما بين القارات والدول وإغلاق المنشآت السياحية والفنادق والمطاعم ومنع التجمعات. ويشير تقرير نظام حسابات السياحة الفرعية الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى انخفاض القيمة الإجمالية لاستهلاك السياحة الوافدة والخارجية في العام 2020 (الجهاز المركزي للإحصاء، 2022). كما سجل القطاع الفندقية، الذي يعتمد على السياحة الوافدة، خسائر كبيرة خلال العام 2020، بلغت 1.021 مليار دولار أمريكي، إثر تراجع إنفاق السياحة الوافدة إلى فلسطين بنسبة 68% بالمقارنة مع العام 2019، وتشمل الخدمات السياحية، والسلع الأساسية، كالفنادق، وصناعة وبيع التحف الشرقية، وأنشطة المطاعم، ووكالات السفر، ومنظمي الرحلات السياحية، والأنشطة الإبداعية، والفنون، وأنشطة الترفيه (مكتب رئيس الوزراء ب، 2021).

في السياق ذاته، أشار البيان الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة السياحة والآثار بمناسبة اليوم العالمي للسياحة بتاريخ 2021/09/27، إلى انخفاض ملحوظ في عدد نزلاء الفنادق في الضفة الغربية ما بين 2019 و2020 ليصل أدنى مستوى له في بداية العام 2021. إلا أن قطاع غزة شهد، في بداية الجائحة، إشغالاً بنسبة تقارب القدرة الاستيعابية القصوى للفنادق بسبب استخدامها كمراكز حجر صحي مؤقت للقادمين من الخارج من المواطنين والأجانب. وتظهر هذه الأرقام الاعتمادية الكبرى على السياحة الوافدة. من المفارقات المهمة، أن السياحة الداخلية التي كانت قد سجلت قبل الجائحة ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 8.2% لسنة 2017، مقارنة بالعام 2016 الذي سبقها، كانت الأقل تضرراً في فترة الجائحة، والتي تشكل طاقة كامنة قابلة للتطوير. فقد شهدت محافظة أريحا والأغوار ارتفاعاً قياسياً في استقبال نزلاء الفنادق لتسجل ما نسبته 72% من إجمالي النزلاء في الضفة الغربية خلال النصف الأول من العام 2021، حيث كان نصيبها خلال السنوات السابقة لا يزيد على 7% من إجمالي نزلاء الفنادق في الضفة الغربية. كما أبرزت الدروس المستفادة في تجربة الأردن أثناء الجائحة، التي توقفت فيها السياحة الوافدة كلياً، في بداية التفكير في تطوير السياحة الداخلية للتخفيف من حدة الأزمة، وبخاصة أن مستوى إنفاق الأردنيين على السياحة الخارجية وصل نحو مليار دولار العام 2019 (بظاظو، 2018).

الفصل الرابع التراث الطبيعي والتنمية المستدامة

1-4 مقدمة

استخدم مصطلح الاستدامة لأول مرة كمفهوم بمعنى الاستخدام المسؤول طويل الأجل للموارد في العام 1713 من قبل هانز كارل فون كارلوويتز في كتابه (*Silvicultura Oeconomica*)، متسائلاً عن أفضل طريقة لتحقيق استخدام مستدام مستمر باعتباره أمراً لا غنى عنه، وبدونه لن يكون للبلد ما يأكله (Grober, 2013). منذ الثمانينيات، استخدمت الاستدامة بشكل أكبر بمعنى الاستدامة البشرية على كوكب الأرض، وقد أدى ذلك إلى التعريف الأكثر انتشاراً من قبل لجنة بروتلاند التابعة للأمم المتحدة في تقريرها "مستقبلنا المشترك" الذي يحدد مفهوم التنمية المستدامة على أنه "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة" (WCED, 1987).

في عقد التسعينيات، وجدت التنمية المستدامة طريقها إلى اتفاقية التراث العالمي لليونسكو، وكذلك في سلسلة من الاتفاقيات والبرامج المتعلقة بالتراث الطبيعي والتنوع الحيوي، مثل اتفاقية التنوع الحيوي (CBD)، واتفاقية رامسار (Ramsar) للحفاظ على الأراضي الرطبة، وبخاصة برنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لليونسكو (MAB, 2015). ركز برنامج (MAB) لليونسكو، عند إنشائه في العام 1976، على نهج علمي يربط بين الناس والبيئة، ولكن في العام 1995، في استراتيجيته لمحميات المحيط الحيوي في إشبيلية، شجع البرنامج على اتباع نهج لتطوير محميات المحيط الحيوي لليونسكو كنماذج للتنمية المستدامة، والتوفيق بشكل فعال بين حماية واستخدام التنوع الحيوي والنظم الإيكولوجية (UNESCO, 1995).

في العام 1972، اعتمدت اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي بعد حملة دولية لحماية معابد أبو سمبل في صعيد مصر، جنباً إلى جنب مع حركة دولية للحفاظ على التراث الطبيعي (UNESCO, 2014a). تهدف الاتفاقية إلى ضمان "تحديد التراث الثقافي والطبيعي وحمايته وحفظه وعرضه ونقله إلى الأجيال القادمة" (UNESCO, 1972, article 4). إنها الاتفاقية الدولية الأولى التي تربط معاً في وثيقة واحدة مفاهيم الحفاظ على الطبيعة والحفاظ على الممتلكات الثقافية.

من المهم ملاحظة أن اتفاقية التراث العالمي نفسها لا تتضمن أي إشارة مباشرة إلى الاستدامة أو التنمية المستدامة. هذا ليس مفاجئاً، حيث لم تُعدّل الاتفاقية مطلقاً منذ اعتمادها في العام 1972. مع ذلك، فإن الاتفاقية نفسها تحمل روح الاستدامة من خلال الدعوة إلى حماية التراث الطبيعي والثقافي (UNESCO, 2014b).

اكتسب موضوع التنمية المستدامة أهمية في النقاشات المتعلقة بالتراث العالمي في السنوات الأخيرة. في سياق التطورات المخطط لها في مواقع التراث العالمي وحولها، يبدو أن المناقشة قد تحولت من الحفاظ إلى التنمية. ناقشت لجنة التراث العالمي، وهي هيئة صنع القرار في الاتفاقية، التنمية المستدامة لأول مرة في العام 1991، عندما لاحظت في قراراتها نتائج ورشة العمل الدولية حول التنمية المستدامة للسياحة في موقع التراث العالمي الطبيعي في جبل هوانغشان، الصين (WHC, 1991).

وفي العام 2002، اعترفت اللجنة في إعلان بودابست بشأن التراث العالمي بعالمية اتفاقية اليونسكو للتراث العالمي للعام 1972 وما يترتب عليها من ضرورة ضمان تطبيقها على التراث بكل تنوعه، كأداة للتنمية المستدامة لجميع المجتمعات من خلال الحوار والتفاهم (WHC, 2002, article 1). علاوة على ذلك، تسعى إلى ضمان توازن مناسب ومنصف بين الحفظ والاستدامة والتنمية، بحيث يمكن حماية ممتلكات التراث العالمي من خلال الأنشطة المناسبة التي تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ونوعية الحياة في مجتمعاتنا (WHC, 2002, article 3 c). مع هذا القرار اعترف بمساهمة التراث العالمي ودوره في التنمية المستدامة. في أكتوبر/تشرين الأول 2006، نشر مركز التراث العالمي التابع لليونسكو استراتيجية التراث الطبيعي التي أقرتها لجنة التراث العالمي. تشير هذه الاستراتيجية مباشرة إلى التنمية المستدامة في بيان مهمتها (UNESCO, 2006).

توفر ممتلكات التراث العالمي الطبيعي في جميع أنحاء العالم ثروة من خدمات النظام البيئي التي يستفيد منها الناس والمجتمعات المحلية في المناطق المحيطة بالممتلكات وحولها بشكل مباشر وغير مباشر (IUCN, 2014). في كثير من الحالات، تعتمد المجتمعات المحلية بشكل مباشر على هذه النظم البيئية السليمة، وتستخدم الموارد الطبيعية التي توفرها مواقع التراث الطبيعي، على سبيل المثال عن طريق الصيد، أو جمع الحطب، أو استخدام مياه الشرب. عندما تعيش مجتمعات السكان الأصليين لفترة طويلة ومع بيئتهم الطبيعية، فإن الاستدامة متأصلة في طريقتهم في استخدام الموارد الطبيعية. مع ذلك، فإن استخدام الموارد الطبيعية قد يهدد القيم الطبيعية (Engels 2015, p54).

ومن أجل إدراج مواقع التراث الطبيعي في قائمة التراث العالمي، يجب أن تكون "عملياتها الفيزيائية الحيوية وخصائصها الأرضية سليمة نسبياً" لتلبية شرط السلامة (UNESCO, 2013, para 90). في هذا السياق، تقر المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي بأنه لا توجد منطقة نقية تماماً، وأن جميع المناطق الطبيعية في حالة ديناميكية، وإلى حد ما تنطوي على اتصال مع الناس. تستمر الفقرة على النحو التالي: "غالباً ما تحدث الأنشطة البشرية، بما في ذلك أنشطة المجتمعات التقليدية والمجتمعات المحلية، في المناطق الطبيعية، وقد تكون هذه الأنشطة متسقة مع القيمة العالمية الاستثنائية للمنطقة التي تكون فيها مستدامة بيئياً" (UNESCO, 2013, para 90). تشير هذه الفقرة بالفعل إلى أن الأنشطة البشرية قد تقدم تضارباً في قيم التراث الطبيعي وتقتصر الاستدامة كحل محتمل. يتأصل هذا في المناقشة الجارية حول توافق خيارات استخدام الأراضي المختلفة مثل التعدين أو الزراعة أو السياحة، مع سلامة مواقع التراث العالمي الطبيعي.

وفي العام 2010، أدى تحليل أوسع نطاقاً للتهديدات التي تواجه ممتلكات التراث العالمي إلى أن التنمية والهيكل الأساسية (بما في ذلك المباني والتنمية، والهيكل الأساسية للنقل، والمرافق والخدمات الأساسية، واستخراج الموارد المادية) والأنشطة البشرية الأخرى (بما في ذلك استخدام وتعديل الموارد البيولوجية والاستخدامات الاجتماعية والثقافية للتراث) تشكل تهديداً رئيسياً لمواقع التراث الطبيعي (WHC, 2010). توضح هذه الأمثلة أشكال الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية، التي لا تتماشى مع اتفاقية التراث العالمي، وتؤكد بالتالي أن "التنمية المستدامة هي في الحقيقة شرط أساسي للحفاظ" (UNESCO, 2012, p.57).

ومن ناحية أخرى، تثبت عدد من دراسات الحالة أن مواقع التراث العالمي الطبيعية يمكن أن تعمل كمحرك للتنمية المستدامة (Galla, 2012). من الأمثلة الناجحة على ذلك تنمية السياحة المستدامة في الموقع الطبيعي الهولندي الألماني بحر وادن (Engels and Westrik, 2012). وتجدر الإشارة إلى أن مواقع التراث العالمي الطبيعية تستفيد، في معظم الحالات، من حالة حماية عالية (غالباً ما تكون محميات طبيعية أو متنزهات وطنية) حيث يكون استخدام الموارد داخل الممتلكات مقيداً بالعادة، ويقتصر على الاستخدامات غير الاستهلاكية (مثل السياحة). لذلك، فإن التنمية المستدامة تحدث في الغالب خارج موقع التراث العالمي (UNESCO, 2012).

وبعد حصول فلسطين على العضوية التامة في منظمة اليونسكو العام 2011، تمكنت من إدراج عدد من مواقع التراث الثقافي على لائحة التراث العالمي، وإلى جانب البلدة القديمة في القدس وأسوارها المسجلة العام 1981، تم تسجيل ثلاثة مواقع جديدة، وهي: مكان ولادة السيد المسيح: كنيسة المهد ومسار الحجاج/بيت لحم في العام 2012؛ فلسطين أرض العنب والزيتون: المشهد الثقافي لجنوب القدس/بتير في العام 2014، البلدة القديمة في مدينة الخليل في العام 2017 (دولة فلسطين، وزارة السياحة والآثار، 2021)، ولم تسجل حتى اللحظة أية مواقع للتراث الطبيعي، بما يدعو إلى مزيد من الاهتمام بهذا الجانب.

كان التراث غائباً لفترة طويلة عن النقاش السائد حول التنمية المستدامة على الرغم من أهميته الحاسمة للمجتمعات والاعتراف الواسع بإمكانياته الكبيرة للمساهمة في الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (UNESCO 2015). يشكل التراث الطبيعي، من مواقع ومشاهد طبيعية، عاملاً لرفاهية الإنسان، ويلعب دوراً مهماً في السياحة والتنمية. تعكس قائمة التنوع الثقافي والطبيعي لفلسطين ثروة القيم الأثرية والتاريخية، التي تضع الثقافة الفلسطينية في إطار التاريخ البشري. ويعرف التراث الطبيعي بأنه المناطق البيئية التي تحتوي على السمات الطبيعية والتكوينات الجيولوجية والفسولوجية التي تشكل مجتمعة موطناً لأنواع الحيوانات والنباتات المهددة والمواقع ذات القيمة الطبيعية المميزة من ناحية الجمال الطبيعي، أو من وجهة نظر العلم ومشاريع الحفظ. وهي تشمل المناطق الطبيعية الخاصة والمحمية بشكل عام كالمحميات الطبيعية، وحدائق الحيوان، والأحواض المائية والحدائق النباتية، والموائل الطبيعية، والنظم الإيكولوجية البحرية (UNESCO, 1972).

هنالك العديد من التحديات التي تواجه التراث الطبيعي في فلسطين، أهمها ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تجاه البيئة الفلسطينية، وظاهرة التغير المناخي، إضافة إلى جائحة كورونا التي ألقت بظلالها على مناخ الحياة كافة، وقد توقفت خلال هذه الفترة جميع الأنشطة المتعلقة بالسياحة والتنمية، ما أحدث ضرراً اقتصادياً كبيراً في فلسطين، إلى جانب مكبات النفايات ومحطات وقنوات الصرف الصحي التي تمر بالأودية، وتهدد مصادر التراث الطبيعي.

من الواضح أن الحفاظ على الموارد الطبيعية، بما في ذلك المواقع البارزة التي تحتوي على بعض أغنى مجموعات التنوع البيولوجي البري والبحري، هو مساهمة أساسية في الاستدامة البيئية. من ناحية أخرى، تطورت معظم هذه المواقع بمرور الوقت، من خلال التكيف المتبادل بين البشر والبيئة، وبالتالي

وضحت كيف تتفاعل التنوعات البيولوجية والثقافية مع بعضها البعض، بدلاً من وجودها في عوالم منفصلة ومتوازية في نوع من عملية التطور المشترك. في كثير من الأحيان، يعد التراث الطبيعي، أيضاً، أحد الأصول المهمة للتنمية الاقتصادية، من خلال جذب الاستثمارات وضمان وظائف خضراء ومحلية ومستقرة ولائقة (WHC, 2015).

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التراث الطبيعي في فلسطين، والتحديات المختلفة التي تواجهه، ثم العمل على إيجاد خطط ومشاريع وحلول مستقبلية للنهوض بقطاع التنمية والسياحة من خلال التراث الطبيعي والدور الذي يلعبه في التنمية المستدامة.

2-4 واقع التراث الطبيعي في فلسطين

تتكون مناطق التراث الطبيعي في فلسطين من المحميات الطبيعية والغابات، ومناطق التنوع الحيوي، والمطلات وفقاً لسلطة جودة البيئة. تمتلك فلسطين حوالي 3% من التنوع الحيوي العالمي، وهو مرتفع جداً بالنسبة لحجم الدولة الصغير وخط العرض (بالطبع المناطق الاستوائية لديها تنوع حيوي أعلى). وتتميز فلسطين، على الرغم من كونها منطقة جغرافية صغيرة المساحة، بالتنوع الكبير في تضاريسها ومناخها، الأمر الذي انعكس على تنوع النظم البيئية الحيوية والزراعية والجغرافية فيها، حيث تنقسم الضفة الغربية إلى أربع مناطق جيومورفولوجية رئيسية: سلسلة الجبال الوسطى (جبال نابلس والقدس والخليل) وتتبع نظام إقليم البحر المتوسط، وغور وأخدود وادي الأردن وتتبع نظام الإقليم السوداني، والسفوح الشرقية (المنحدرات الشرقية) وتتبع الإقليم الإيراني الطوراني، والمنطقة شبه الساحلية وتتبع إقليم البحر المتوسط. تعتبر المنطقة الجبلية للضفة الغربية منطقة جمع مياه الأمطار والمغذي الرئيسي لخزانات المياه والأحواض الجوفية، ما ساهم في انتشار العديد من الوديان والينابيع والآبار الارتوازية في هذه المناطق (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

أما قطاع غزة، فهو شريط ساحلي يتبع إقليم البحر المتوسط، ويقع من الشمال منه أربعة مرتفعات تتدرج في ارتفاعها عن سطح البحر من 20-90 متراً، وهي مرتفعات الساحل، ومرتفعات غزة، ومرتفعات المنطار، ومرتفعات بيت حانون (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

يعتبر البحر الميت منطقة تراث طبيعي وثقافي عالمي، وتشكل المنطقة بيئة فريدة للحياة البرية، حيث تحتوي على مواطن مئات الأنواع من النباتات والحيوانات، وبالأخص هي موطن لأكثر من 90 نوعاً من الطيور، تتضمن بعض الأنواع التي أصبحت مهددة بالانقراض عالمياً. إن مكونات مياه البحر الميت ومناخ المنطقة الفريد يوفران العناصر اللازمة لعلاج العديد من الأمراض ما جعل البحر الميت منطقة جذب سياحي (معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، ص2).

3-4 التنوع الحيوي في فلسطين

يقدر عدد الأنواع الحية النباتية والحيوانية التي تعيش في فلسطين التاريخية حوالي 51 ألف نوع، حيث تشكل هذه الأنواع ما يقارب 3% من التنوع الحيوي العالمي. أما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيقدر عدد الأنواع الحيوانية حوالي 30,848 نوعاً، منها 30 ألف نوع من الفقاريات، و373 نوعاً من الطيور، و297

نوعاً من الأسماك، و92 نوعاً من الثدييات، و81 نوعاً من الزواحف، و5 أنواع من البرمائيات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

تشير بيانات سلطة جودة البيئة إلى أنه رصد وحدد حوالي 2750 نوعاً من النباتات البرية في فلسطين التاريخية ضمن 138 عائلة، ويبلغ عدد الأنواع المتوطنة في فلسطين حوالي 261 نوعاً، منها 53 نوعاً خاص بفلسطين. في الضفة الغربية هنالك 391 صنفاً من الأصناف النباتية؛ أي ما يشكل حوالي 20% من إجمالي الأصناف النباتية، و68 صنفاً نادراً جداً؛ أي ما نسبته 3.5% من إجمالي الأصناف النباتية. في قطاع غزة، يوجد هنالك 155 صنفاً؛ أي ما نسبته 12% من الأصناف النباتية، و22 صنفاً نادراً جداً؛ أي ما نسبته 1.8% من إجمالي الأصناف النباتية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020، ص 2).

4-4 المحميات الطبيعية

وفقاً للخطة الوطنية المكانية (NSP) التي وضعتها الشراكة مع الوزارات الفلسطينية، خصصت مساحة ما يقرب من 9% من مساحة الضفة الغربية كمحميات طبيعية، تشكل 511,578 دونماً، وعددها 50 محمية. تقع هذه المحميات في منطقة المنحدرات الشرقية (52.9% من إجمالي المحميات الطبيعية)، تليها المرتفعات الوسطى (34.5%)، وادي الأردن (11.9%) والمنطقة شبه الساحلية (0.7%). أما بالنسبة لقطاع غزة، فتوجد محمية واحدة وهي محمية وادي غزة (Albaba, 2017, p. 618). أما في فلسطين التاريخية، فيوجد 346 منتزهاً وطنياً ومحمية طبيعية، تشكل ما يقرب من 25% من مساحة الأراضي (Emek Shaveh, 2018).

وفقاً لاتفاقية أوسلو الأولى والثانية (1994/95) واتفاقية واي ريفر (1998)، لم تسلم إلى السلطة الوطنية الفلسطينية سوى المحميات الطبيعية التي تقع جزئياً في المنطقتين ألف وباء، وتشكل ما مجموعه 83,762 دونماً، أي ما يعادل 16,4% من مجموع مساحة المحميات الطبيعية الواقعة في الضفة الغربية. بيد أن معظم المناطق المحمية تقع داخل المنطقة جيم، حيث لا تزال السيطرة خاضعة لسلطة إسرائيل وحدها، والتي تبلغ نسبتها 81.8% من المحميات الطبيعية في منطقة الضفة الغربية، وتشكل 418,570 دونماً (Albaba, 2017, p. 618).

أدناه جدول يوضح المحميات الطبيعية في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) من إعداد وزارة الزراعة العام 2015:

جدول 2: قائمة المحميات الطبيعية

الرقم	اسم المحمية	المحافظة	المساحة الكلية دونم	الرقم	اسم المحمية	المحافظة	المساحة الكلية دونم
20856	محمية وغابة أم التوت	جنين	3196	20856	رام الله	دير دبول مخماس الديوك	
20856	محمية فحمة	جنين	400	20856	رام الله	دير دبول	
3215	محمية وغابة سريس	جنين	2630	3215	رام الله	دير أبو مشعل وجمالة	
13310	محمية شوباش	جنين	55530	13310	رام الله	رامون	
884	أم الريحان	جنين	2265	884	رام الله	دير جرير	
11545	عراية	جنين	332	11545	رام الله	كفر مالك	
514	محمية جبل الكبير	نابلس	26223	514	رام الله	دورا القرع	
117	محمية الشيخ زايد	نابلس	52	117	رام الله	ببرزيت	
129	محمية زعترة	نابلس	29	129	رام الله	عانون	
670	بورين	نابلس	133	670	رام الله	أم صفا	
11	الباذان	نابلس	2222	11	رام الله	محمية شيخ القطروانين	
250	مادما	نابلس	43	250	رام الله	محمية عين دارا	
2641	دوما مجدل بني فاضل	نابلس	2791	2641	رام الله	محمية وادي الدلب	
120	عورتا	نابلس	136	120	رام الله	محمية دير عمار	
9740	بيت امرين برقا	نابلس	582	9740	سلفيت	وادي الزرقا العلوي	
29	محمية تياسير	طوباس	1200	29	سلفيت	محمية بلوطة تقوح	
13149	محمية جبل طمون	طوباس	19200	13149	سلفيت	وادي قانا	
-	لحف جادر	طوباس	6996	-	سلفيت	محمية وادي المطوي	

48700	الخليل	محمية الكنوب	3808	بيت لحم	عرب السواحرة
30380	الخليل	عرب الرشايدة	36486	أريحا	نبي موسى
3477	الخليل	وادي القف	4858	أريحا	العوجا
6100	الخليل	سوبا	128	القدس	بيت اكسا
4000	الخليل	كرزا	32	طولكرم	محمية بئر حجة
620	الخليل	القرن	34	طولكرم	محمية شيخ التبان
1250	غزة	محمية وادي غزة	200	رام الله	محمية الهاشمي

المصدر: وزارة الزراعة.

4-5 التحديات التي تواجه التراث الطبيعي في فلسطين

نعيش في عصر يشار إليه أحياناً باسم الأنثروبوسين، حيث أصبح البشر النوع الوحيد الأكثر تأثيراً على هذا الكوكب، مسبباً درجة ملموسة من الاحترار العالمي وتغيرات أخرى في الأرض والبيئة والمياه والكائنات الحية والغلاف الجوي. وبالنظر إلى الأنثروبوسين على أنه يفتح باباً محتملاً للتغلب على الجغرافيا السياسية التي تفرقنا، فإن المفهوم متشابك بشكل أساسي مع الاستلاب الاستعماري وإعادة تشكيله الوجودي للعلاقات البشرية وغير البشرية عبر المكان والزمان (Corry & Salih, 2020, p30). لطالما طغت الشركات الاستعمارية على البيئات المحلية. وقد بدأت الدول الأوروبية توسعاً عالمياً لا مثيل له أدى إلى تغييرات غير مسبوقه في العمليات الإيكولوجية وصحة وحيوية البيئات النباتية والحيوانية الأصلية في جميع أنحاء العالم. وفي وقت الاستعمار الأوروبي في الأمريكيتين من حوالي العام 1500 إلى أوائل القرن التاسع عشر، ونحن ندرك أن عمليات العولمة التي أطلق لها العنان، والتي شملت الاستعمار، وتعديلات المشهد الطبيعي، والتبادل والتجارة لمسافات طويلة، وزيادة استخراج الموارد الطبيعية، لم تكن جديدة على الجنس البشري (Lightfoot et al, 2013).

• الاحتلال الإسرائيلي

ترتبط السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه البيئة الفلسطينية بجميع جوانب الحياة، وتؤدي إلى تدهور بيئي يغير العلاقات القائمة بين الإنسان والأرض. وتشمل هذه الممارسات زراعة إسرائيل لأشجار الصنوبر والتنشجير، وإزالة الغابات واقتلاع الأشجار، وتجفيف بحيرة الحولة، وبناء الطرق الالتفافية، وبناء جدار الفصل العنصري، والقواعد العسكرية، وأشكال التلوث الناتج عن المستوطنات، حيث سنناقش أدناه بعضاً منها.

في العام 2002، بنت إسرائيل جدار الفصل العنصري حول الضفة الغربية (Btselem, 2017). لم يتسبب الجدار في فقدان الفلسطينيين أراضيهم وممتلكاتهم الواقعة في المنطقة العازلة خارج الجدار فحسب، ولكن عمل أيضاً على تدمير المشهد الطبيعي، وتجزئة الممرات والمناطق البيئية، وأثر سلباً على الحياة البرية، وأدى إلى تقليص التنوع الحيوي، ودمر العديد من المساحات المزروعة، وضم موارد مائية قيّمة لإسرائيل، وأعاق حركة الحيوانات البرية في المنطقة. وكانت الحيوانات تمر عبر هذه الأراضي منذ آلاف السنين، وتهاجر وفقاً للمواسم، وتنتشر بذور النباتات على طول الطريق، ما يضمن حيوية هذا الممر البيئي، ولكن الجدار أعاق هجرة الحيوانات وفصلها عن موائلها الطبيعية ومناطق الغذاء (Deprez, 2018).

وبخصوص التلوث الناجم عن المستوطنات الإسرائيلية؛ تشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن 50 مستوطنة تقوم بتصريف ما يقرب من 35 مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي في الأراضي الفلسطينية سنوياً. هذا الرقم يعادل 14,000 حمام سباحة بالحجم الأولمبي، ويزداد كل عام مع استمرار بناء وتوسيع المستوطنات (Premiere Urgence Internationale, 2021). بالنسبة لمشروع توريينات الرياح في مرتفعات الجولان، فقد نفق العديد من الطيور والخفافيش بسبب اصطدامها بشفرات التوريينات، وقدّر علماء البيئة عدد الكائنات التي تضررت من كل توريين على مدار عام، مع مراعاة الجثث المفقودة بسبب الاقتراس وتقدير عدد الطيور والخفافيش التي أصيبت وقتلت، ما أدى إلى انقراض أنواع من الطيور والحشرات (Rinat, 2017).

أما بالنسبة لمشروع قناة البحر الميت، وما يسمى أيضاً قناة البحرين، فقد وُقِع هذا المشروع في 9 كانون الأول/ديسمبر 2013 باتفاق بين السلطات الأردنية والفلسطينية والإسرائيلية. يهدف المشروع إلى مد خط أنابيب يربط بين البحر الميت والبحر الأحمر، وهو جزء من مبادرة من شأنها إنتاج ملايين الأمتار المكعبة من مياه الشرب للأماكن الجافة في المنطقة، وجلب مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت للحفاظ على استقرار منسوب المياه، وتوليد الكهرباء لدعم احتياجات الطاقة لهذا المشروع (Almashagbehm, 2020). وعلى الرغم من أن هذا المشروع له العديد من الفوائد مثل إبطاء تدهور البحر الميت، وزيادة أمن الطاقة الأردني والفلسطيني والإسرائيلي، فإنه سيكون له تأثير كبير على المنطقة وعواقب وخيمة على الموائل الطبيعية التي تجتازها القناة (EcoPeace Middle East, 2012). التحدي الأبرز لهذا المشروع هو الضرر الذي سيلحقه بالنظام الطبيعي الفريد للبحر الميت، بسبب اختلاط مياهه بمياه البحر الأحمر، أو المحاليل الملحية الناتجة عن عملية تحلية مياه البحر الأحمر (MAS, 2013, p. 15).

أما حصار الاحتلال الإسرائيلي والحروب الإسرائيلية الأربع على قطاع غزة، فقد ألحقت دماراً كبيراً بالبيئة في المنطقة. أدى الحصار إلى زيادة تلوث مياه البحر، ما أثر على 73% من المناطق الساحلية. حوالي 97% من المياه الجوفية لم تعد صالحة للشرب. خلال الحروب المتتالية على القطاع، دمرت العديد من المباني والصوبات الزراعية، أو لحقت بها أضرار جسيمة، وتضررت كيلومترات عدة من الطرق. كما تعرضت البنى التحتية لقطاع الطاقة (الوقود والكهرباء) والنقل والاتصالات لأضرار جسيمة (Brophy and Isaac, 2009, p. 19) عدا عن منع اقتراب المواطنين من المناطق الطبيعية المحاذية للخط الأخضر الفاصل والاعتداء عليهم.

خلال حرب 2008-2009، أقرت إسرائيل باستخدام قذائف الفوسفور الأبيض، حيث تضررت البيئة بأكملها من مياه وتربة وهواء وحيوانات وزراعة، وتلوث الهواء بالغاز الناتج عن احتراق الفوسفور الذي يعتبر غازاً ساماً، كما تلوثت المياه وتسربت مادة الفوسفور إلى تربة الأنهار والبحار، وأيضاً تلوثت الأسماك التي تعتبر مصدراً مهماً للتغذية لسكان غزة. فيما يتعلق بالتنوع الحيوي، فإن استخدام الفوسفور يدمر النظام البيئي الطبيعي للحيوانات والنباتات ويلوث المنتجات الزراعية (Mojabi, 2013, p113-114).

• التغير المناخي

تعتبر ظاهرة التغير المناخي من أهم التحديات التي تواجه البشرية وعمليات التنمية لاشتمالها على تحديات خطيرة وطويلة الأمد تؤثر على مختلف مناطق الكرة الأرضية. فتغير المناخ يتوقع أن يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض، وإلى تغيرات في أنماط هطول الأمطار وتوزيعها، إضافة إلى زيادة وتيرة حدة الأحداث المناخية. ستتربط على ذلك انعكاسات اقتصادية واجتماعية وبيئية وصحية خطيرة (سلطة جودة البيئة، 2020-2023، ص 40).

تقع فلسطين في منطقة تتميز بمناخها المتوسطي الدافئ، وتعاني من شح المياه. وشهدت المنطقة زيادة في درجات الحرارة على مدى السنوات الخمسين الماضية. تشير الإسقاطات المناخية إلى أنه بحلول منتصف القرن، سترتفع درجة الحرارة بما يتراوح بين 1.2 درجة مئوية و2.6 درجة مئوية. تغير المناخ يعدل دورة المياه عن طريق تغيير أنماط هطول الأمطار والمواسم، فقد ينخفض متوسط هطول الأمطار الشهري بمقدار 8-10 ملم بحلول نهاية القرن، وقد تتغير أنماط هطول الأمطار الموسمية أيضاً، ما يؤدي إلى زيادة الجفاف. من المتوقع أن تصبح المخاطر المرتبطة بالمناخ، مثل موجات الحر والجفاف والفيضانات والأعاصير والعواصف الرملية والغبارية، أكثر تواتراً وشدة (UN, 2020, P.13).

يعد الاحتلال الإسرائيلي، أيضاً، أحد العوامل الأساسية في التغير المناخي، من خلال ما يمارسه من سياسات عنصرية وتمييزية تهدف إلى مصادرة أراضي الفلسطينيين وعدم قدرة المزارعين على الوصول إلى أراضيهم، وبالتالي إهمالها. من أكثر القطاعات تضرراً بالتغير المناخي هما قطاعا المياه والزراعة (Jarrar, 2019, P.17).

في جميع أنحاء فلسطين المحتلة، وبخاصة في المناطق المعرضة للخطر مثل مسافر يطا، من المتوقع أن تتفاقم مظاهر عدة من تغير المناخ في السنوات القادمة. هذا يشمل التوزيع غير المتكافئ لسقوط الأمطار، وانخفاض مساحة المراعي الطبيعية المتوفرة والغطاء النباتي، وزيادة فترات الجفاف، وحدة الأحوال الجوية القاسية، ودرجات الحرارة القصوى (Jarrar, 2019, p26).

في تلال جنوب الخليل، يستهدف الاحتلال الإسرائيلي مصادر الغذاء الرئيسية في المنطقة التي تعتمد على الإنتاج الحيواني وإنتاج المحاصيل الزراعية، لجعل البيئة قاسية، وإرغام السكان على ترك الأرض والرحيل، وهذا مناقض ومخالف للقانون الدولي (Jarrar, 2019, p27). تنص المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة على ما يلي: "لا يجوز لسلطة الاحتلال ترحيل أو نقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. كما يحظر عمليات النقل القسرية الفردية أو الجماعية، فضلاً عن ترحيل الأشخاص المحميين من الأراضي المحتلة".

استجابة لتلك التحديات، وتقديراً لحجم وخطورة تلك الآثار على مسيرة التنمية بقطاعاتها المختلفة، فقد سعت فلسطين إلى اتخاذ العديد من الإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية لظاهرة التغير المناخي، منها (سلطة جودة البيئة، 2020-2023، ص 40-42):

1. إعداد الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ في العام 2010.
2. توقيع فلسطين والمصادقة على اتفاقية باريس حول التغير المناخي في 22 نيسان/أبريل 2016، وكانت فلسطين من أوائل الدول التي وقعت وصادقت على الاتفاقية.
3. تعمل فلسطين حالياً مع العديد من الجهات الدولية والوطنية ذات العلاقة لإعداد مقترحات لمشاريع تغير المناخ في مجالي التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة وتقديمها للصناديق المختلفة التي تدعم مواجهة هذه الظاهرة.

• جائحة كورونا (كوفيد-19)

كان لجائحة كورونا تأثير هائل على السفر والسياحة. في نيسان/أبريل 2020، شهدت مواقع التراث العالمي في جنوب شرق آسيا انخفاضاً في عدد الزوار بنسبة تصل إلى 99%. تمثل هذه المواقع مصادر حيوية لفرص العمل ليس فقط للسكان المحليين، ولكن أيضاً للمنظمات والمؤسسات والجمعيات الثقافية وعلماء الآثار والحرفيين (Al-Said, 2020).

في فلسطين، لم يكن تأثير الوباء إيجابياً بالضرورة على التنوع الحيوي والتراث الطبيعي، فقد زاد إلقاء النفايات الصلبة والسائلة على الرغم من الإغلاق. وقدرت كمية النفايات الصلبة في العام 2020؛ أي عام انتشار الجائحة، بأكثر من 3 أطنان، مقارنة بالفترة المماثلة (آذار إلى حزيران) من العام 2019. كما زاد انتشار النفايات الطبية والناجمة عن الحماية الشخصية كالفقازات والأقنعة، والرعي الجائر، وزاد قطع الأشجار، والصيد واستخدام مصادر الطاقة غير المتجددة كالوقود الأحفوري والكهرباء. أحد التفسيرات المحتملة هو أنه في حين كان هناك انخفاض كبير في مجموعات الجولات والمسارات المنظمة، قام العديد من الأشخاص بالكثير من الأنشطة الترفيهية دون الاستفادة من المرشدين السياحيين (الذين دُرِبوا على إعطاء إرشادات حول قضايا التعامل مع البيئة والحفاظ عليها) (Qumsiyeh & Abussarhan, 2022, p104). لم تكن هذه النتائج متوقعة بالنظر إلى توقعات التأثير الإيجابي من انخفاض السفر الجوي والرحلات الأخرى (Cheval et al., 2020, p18).

يذكر د. جورج قمصية مؤسس ومدير معهد فلسطين للتنوع الحيوي والاستدامة، أن الإغلاق الوبائي أثر سلباً على العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في الحفاظ على البيئة. على سبيل المثال، تأثرت الجهود التعليمية لمعهد فلسطين للتنوع الحيوي والاستدامة بشكل كبير، حيث أوقف الوباء زيارات الحديقة النباتية ومتحف فلسطين للتاريخ الطبيعي (Qumsiyeh & Abussarhan, 2022, p.105).

ويرى بعض الأشخاص المهتمين بالبيئة أن جائحة كورونا أثرت بشكل إيجابي على البيئة. ويقول المدير التنفيذي لجمعية الحياة البرية في بيت لحم عماد الأطرش، إن الحياة البرية استفادت، بشكل كبير، من

الحجر المنزلي. ويؤكد أن تقارير عدة وردت إلى الجمعية تتحدث عن تجول غير مسبوق لحيوانات برية، مثل غزال الجبل الفلسطيني، والثعلب، وابن آوى، على أطراف القرى والمدن الفلسطينية. كما أن كثيراً من الأعشاب البرية التي كانت مهددة بالانقراض مثل السوسن، وبعض أنواع الزعر البري، والعكوب، تنفست الصعداء بسبب مكوث الناس في المنازل (طعم الله، 2020).

ويؤيد هذا الرأي الدكتور أيمن أبو ظاهر مدير عام التوعية والتعليم البيئي في سلطة جودة البيئة، فهو يرى أن الحجر المنزلي قَلَصَ، إلى الحد الأدنى، الصيد الجائر في فلسطين. كما يرى أن خوف المواطنين من التعامل مع الحياة البرية بسبب فيروس كورونا، خفف من الضغط على الحياة البرية الفلسطينية، الأمر الذي سيؤدي، بدوره، إلى إنقاذ الكثير من الحيوانات والنباتات البرية (طعم الله، 2020).

4-6 كيف يساهم التراث الطبيعي في عملية التنمية؟

هناك ارتباط وثيق بين قطاع البيئة والقطاعات التنموية المختلفة، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية، وينخرط قطاع البيئة مع القطاعات الأخرى مُشكلاً أداة للتنمية المستدامة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان مواصلة التنمية في القطاعات الأخرى (سلطة جودة البيئة، 2020-2023، ص 48).

تعد التنمية السياحية أحد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات، وتوفير فرص عمل، وخلق فرص للدخل، فضلاً عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع. وفي الوقت الذي تشكل فيه البطالة تحدياً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً للكثير من حكومات العالم اليوم، فإن صناعة السياحة تشكل مخرجاً مناسباً لحل هذه المشكلة وغيرها من المشاكل (أحلام وصورية، 2010، ص 225).

• السياحة البيئية

تذكر سلطة جودة البيئة في تقريرها استراتيجية البيئة عبر القطاعية فيما يتعلق بقطاع السياحة، أن تعزيز السياحة وتطويرها، وكذلك اتباع المفاهيم والمعايير البيئية في تشغيل وإدارة المرافق السياحية المتعددة، من شأنه أن يحمي البيئة بعناصرها المختلفة، ويقلل من الضرر الحاصل من هذا القطاع على البيئة (سلطة جودة البيئة 2020-2023، ص 57). من منطلق التقليل من الآثار السلبية للسياحة التقليدية على البيئة، ولكي يكون للسياحة دور إيجابي في المحافظة على الموروث البيئي والطبيعي والثقافي، ولتحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية، وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى، فقد استحدثت شكل جديد للسياحة يعرف بـ"السياحة البيئية"، وهو السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث، ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضاراتها في الماضي والحاضر. السياحة البيئية قائمة على مبدأ التنمية المستدامة، ما يعني الاعتماد على المصادر الطبيعية في السياحة دون الإضرار بها، مع ضمان حق الأجيال القادمة في الاستفادة منها. ذلك يستدعي الحفاظ على التنوع الحيوي للمنطقة، وحماية التراث الطبيعي والثقافي، وزيادة الوعي البيئي لدى المجتمع والأفراد وتعزيز ارتباط الإنسان بالبيئة (سلطة جودة البيئة، 2020-2023، ص 57).

• الأهمية الاقتصادية

تدفع السياحة إلى إقامة البنى الأساسية من طرق ومواصلات واتصالات، ومنشآت سياحية تقود إلى إعمار البيئة المحيطة كإنشاء الفنادق والمطاعم والاستراحات والمنتجعات الصيفية والشتوية والنشاطات السياحية الأخرى. يعمل تدفق السياح بأعداد كبيرة، وبصورة مخططة ومنظمة، على تحقيق إيرادات ودخول مهمة، لها آثارها الإيجابية التنموية للمناطق، وبالتالي تنعكس على تفعيل الهيكل الاقتصادي ورفاهية الإنسان وتطور الجهود للمحافظة على البيئة، حيث يولد تدفق الأفواج السياحية مجالات عمل مربحة للسكان المحليين. تساعد السياحة البيئية في نمو الصناعات والحرف التقليدية اليدوية والتذكارية المميزة، والمهددة بالاندثار، من خلال استغلال الموارد الوفيرة والعمالة الماهرة بالتوارث، مثل المنتجات الخشبية والجلدية والسجاد والتطريز والأقمشة، والأكلات الشعبية، الأمر الذي يساهم في استغلال الموارد الطبيعية البيئية استغلالاً أمثل. تدفع السياحة البيئية إلى إقامة مركز ومعارض بيع التحف والهدايا والصناعات الوطنية، وتلبية متطلبات السياح. بالإضافة إلى مساهمة السياحة في تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية والتجارة والتبادل الثقافي والمعرفي وتواصل الحضارات والشعوب (أحلام وصورية، 2010، ص 230).

• سبل دعم اقتصاد المناطق الريفية عن طريق السياحة البيئية

يمكن أن تساعد السياحة البيئية على التنمية الإقليمية في فلسطين باعتبارها مصدراً للدخل بالنسبة للسكان المحليين في مناطق الجذب السياحي، ما يقلل فجوة الأجرور بين الأقاليم المختلفة، ويعمل على ارتباط السكان بأرضهم، حيث يقلل نزوحهم إلى المناطق الحضرية، ويزيد فرص العمل للكوادر الوطنية، ويحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذا النزوح، ويساعد على التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق، ما يقلل الضغط على الخدمات في المدن الرئيسية في مجالات التعليم والصحة والإسكان، فضلاً عن مشكلات البطالة وما يترتب عليها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وأمنية (موقع محميات فلسطين، 2022).

تلعب المحميات الطبيعية دوراً فعالاً في السياحة البيئية، ويذكر حسام طليب مدير عام الإدارة العامة للغابات والمراعي والحياة البرية في وزارة الزراعة، أن المحميات الطبيعية تمثل مخزوناً غذائياً تاريخياً للعائلات الفلسطينية، وبخاصة في الأرياف، من خلال النباتات الموجودة أو صيد الحيوانات، الذي يساهم في الدخل والاقتصاد ورفع مستوى حياة المواطنين (حسام طليب، مقابلة شخصية، 2022)، إضافة إلى إدارة مخرجات الغابات بشكل صحيح كالتعشيب واستخدامه كمدخل للثروة الحيوانية، وتقليم الخشب واستخدامه في الوقود والتدفئة وبعض الصناعات الخشبية (زغلول سمحان، مقابلة شخصية، 2022). تضيف يانا سعادة مديرة قسم المحميات الطبيعية في وزارة الزراعة، أن المحميات الطبيعية تحتوي على العديد من النباتات البرية والأعشاب الطبية التي تشكل مصدراً لصناعة الأدوية والعلاجات والصابون ومستحضرات التجميل أيضاً (يانا سعادة، مقابلة شخصية، 2022).

بخصوص المسارات البيئية داخل المحميات الطبيعية، يذكر طليب أنها جزء من مفاهيم السياحة البيئية التي تقيد العديد من المناطق في جوار المحميات. والمقصود بالسياحة البيئية هو أن تجعل الجميع يستفيد. فعند زيارة المحمية والمسارات البيئية، يمكن للزائر أن يشتري ويدعم أصحاب البقالات والأراضي بجوار المحميات وداخلها، حيث تعمل وزارة الزراعة حالياً على موضوع المسارات البيئية، وقد اعتمدت 10 مسارات رسمية، ورخصت أكثر من 30 مترهاً وحديقة (حسام طليب، مقابلة شخصية، 2022).

ويضيف طليب أن العديد من الحرف تعتمد على موضوع المحميات الطبيعية مثل صناعة السلال، وصناعة بعض المنحوتات الخشبية، وصناعات الهراوات والآلات للمزارعين، وتشكل مصدر دخل ومساهمة في الاقتصاد والتنمية.

ويذكر زغلول سمحان المدير العام للإدارة العامة للسياسات والتخطيط في سلطة جودة البيئة، أنه يمكن إعادة تدوير البلاستيك ودمجه مع المواد الموجودة في الطبيعة واستخدامه في صنع أواني الزينة والسلال والحقائب، وفي حال وجدت الجهات الراعية لهذه المشاريع الصغيرة، يمكن أن تساهم بشكل كبير في عملية التنمية (زغلول سمحان، مقابلة شخصية، 2022)، مع العلم أن صناعة تدوير البلاستيك فعالة في قطاع غزة منذ عقدين من الزمان تقريباً، لكنها بحاجة لضبط وتنظيم.

وبخصوص الإنتاج الحيواني والزراعي، يضيف طليب أن موضوع الرعي يساهم مساهمة كبيرة في التخفيف من ثمن الأعلاف، حيث يصل معدل الإنتاج من 25-40 كغم للدونم في الموسم، وهذا يشكل عائداً على المزارعين ومربي الثروة الحيوانية، وتشجع الوزارة الأشخاص على وضع النحل في المحميات، وبخاصة الغنية بالنباتات الطبيعية لزيادة عددها والمساهمة في عملية التلقيح وإنتاج العسل بشكل أكبر (حسام طليب، مقابلة شخصية، 2022)، بينما يستغل منتجو العسل، بالتعاون مع المزارعين في قطاع غزة، بيارات البرتقال في وضع خلايا النحل لإنتاج عسل الحمضيات ذي الجودة العالية.

وتتعدد مظاهر الجذب السياحي في مناطق المحميات الطبيعية، ومنها التعريف بعادات المجتمعات ونقاليدها، التي تعيش بجوار المحميات، وإعداد منشورات ومواد تذكارية، ومقابلات شخصية عن المحميات والكائنات الموجودة فيها، وأصناف النباتات والأشجار. كما يمكن الإعلان عن مسابقات التصوير الفوتوغرافي، وإنتاج أفلام عن المحميات، وإقامة مهرجانات ومعارض في المناطق المحيطة (زين الدين، 2012)، كالمعارض التي تنظم لبيع منتجات المحميات مثل الباذنجان البتيري، وتشكل فرصة تسويقية للمحاصيل (حسام طليب، مقابلة شخصية، 2022).

تشكل المسارات البيئية رافداً مهماً في التنمية الاقتصادية للمواقع والتجمعات السكانية القريبة من هذه الأماكن، مثلاً مسار معين يمر بقرية ما، يمكن للمتجولين التوقف وشراء واقتناء بعض الحاجيات والطعام، وآخرين قد يحتاجون إلى النوم أو الاستراحة في مكان ما، أو استخدام المواصلات، أو قد يحتاج البعض إلى دليل ومرشد سياحي، هذا كله يصب في خدمة الاقتصاد والتنمية، ويعود بالدخل على المجتمع المحلي أو على الجهات الاستثمارية التي قد تستثمر في إنشاء المتنزهات الطبيعية أو المرافق في بعض المسارات البيئية (زغلول سمحان، مقابلة شخصية، 2022).

4-7 ملخص الفصل

إن التراث الطبيعي هو مورد غير معترف به بشكل كافٍ للتنمية المستدامة، ما يستوجب تعزيزه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالكامل، حيث يوفر التراث الطبيعي مجموعة واسعة من الفوائد لكل من المجتمعات المحلية والسكان بشكل عام، من خلال توفير فرص عمل والنهوض بالمجتمع، كما أنه يدعم الجودة البيئية والتعليم والتنمية الاقتصادية الشاملة والتماسك الاجتماعي والإنصاف ورفاهية المجتمع. مع ذلك، لا يمكن

ضمان هذه الفوائد إلا من منظور طويل الأجل عندما تُدار المواقع بشكل صحيح، من خلال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، جنباً إلى جنب مع التنمية المستدامة للموقع.

يجب بذل الجهود من أجل تسليط الضوء بشكل أكبر على موضوع التراث الطبيعي في المناقشات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ونشر الوعي والمعرفة حول دور التراث الطبيعي على المستويات العالمية والوطنية والمحلية للسياسات والممارسات، وكذلك داخل الأوساط الأكاديمية. فالتراث الطبيعي يحدد الهوية المشتركة لمواطنيه، ويجعل الأرض مكاناً جذاباً للعيش فيه، ويتيح تنوع التراث ازدهار الهويات الإقليمية، ودعم كرامة الإنسان، والسلام، والأمن، والرفاه. إن حماية تراثنا الطبيعي تعني حماية أحد الموارد الرئيسة للشعب الفلسطيني، وتقوية علاقته وروابطه مع الطبيعة والأرض.

الفصل الخامس الصناعات الثقافية الإبداعية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

1-5 مقّمة

تعد الصناعات الثقافية الإبداعية من أسرع الصناعات نمواً في العالم، وتتجه الدول اليوم إلى تطويرها كخيار تنموي مستدام يعتمد على مورد الإبداع البشري كمكون أساسي له. نظراً للأهمية التنموية لقطاع الصناعات الثقافية الإبداعية، فإن هذا الفصل يحاول التعرف على هذا القطاع في الأراضي الفلسطينية، والتعرف على مكان القوة والضعف في محاولة للخروج بأهم التوصيات والسياسات التي من شأن الأخذ بها النهوض بهذا القطاع. إلى جانب الدور الاقتصادي والتنموي، فإن القطاع الثقافي في فلسطين يلعب دوراً في تقديم الرواية الفلسطينية وحفظ الموروث الثقافي للشعب الفلسطيني من محاولات النهب والطمس. لتحقيق ذلك، يقدم الفصل قراءة في الأدبيات العالمية والتجارب الدولية والاتفاقيات المبرمة عالمياً لحماية هذا القطاع وتطويره، ومقابلة عينة من المؤسسات والجمعيات التي تقدم مبادرات ومنتجات يمكن تصنيفها ضمن الصناعات الثقافية الإبداعية. ينتهي الفصل بتقديم مجموعة من الاستنتاجات حول واقع هذا القطاع في فلسطين، ووضع بعض الاقتراحات التي، بناء على الاستنتاجات، قد تكون ضرورية للنهوض بهذا القطاع وتطوير مساهمته التنموية والثقافية.

2-5 الصناعات الثقافية الإبداعية

تعرف اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية بأنها الأنشطة والسلع والخدمات التي يتبين لدى النظر في صفتها أو أوجه استعمالها أو غاياتها المحددة، أنها تجسد أو تنقل أشكالاً للتعبير الثقافي، بصرف النظر عن قيمتها التجارية. قد تكون الأنشطة الثقافية غاية في حد ذاتها، أو قد تسهم في إنتاج السلع والخدمات الثقافية. أما الصناعات الثقافية، فهي الصناعات التي تنتج وتوزع السلع والخدمات الثقافية (اليونسكو، 2017).

تعرضنا في المقدمة إلى تعريف الصناعات الثقافية الإبداعية التي تضم الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية كافة، وهذا التعريف مستمد من اتفاقية حماية وتعزيز أشكال التنوع الثقافي. تعرف الصناعات الثقافية حسب الأمم المتحدة بأنها "أوجه النشاط القائم على المعرفة التي تستهدف الفنون، وتتكون من سلع رأسمالها الإبداع الثقافي، وتشمل منتجات أصولها مادية، وخدمات غير مادية أصولها فنية وثقافية ذات مضمون إبداعي وقيمة اقتصادية تستثمر في الأسواق الداخلية والخارجية" (خليل وشاهين، 2021). كذلك يعرفها (يونسكو، 2017) بأنها: "الأنشطة التي تنتج وتعيد إنتاج الأعمال الثقافية حسب مبادئ الإنتاج الصناعي". مصطلح الصناعات الثقافية هو مصطلح جديد نسبياً على الاقتصاد. لكن ممارسة الصناعة الثقافية ليست عملية جديدة على الاقتصاد، بل قديمة نسبياً، حيث إن اختراع الطباعة على يد "جوتنبرغ" كانت الشرارة الأولى لانطلاق الصناعات الثقافية. وقد تزامنت انطلاقتها الحقيقية مع انطلاق الثورة الصناعية، وكان لثورة الاتصالات والمعلومات الأثر البالغ في انتشارها وتطورها (أبو غازي، 2020).

تعرف الصناعات الثقافية الإبداعية بأنها قطاعات النشاط المنظم التي تهدف، بشكل رئيسي، إلى إنتاج أو إعادة إنتاج أو ترويج أو توزيع أو تسويق السلع والخدمات وتنشيط المحتوى المستمد من الأصول الثقافية أو التقليدية أو التراثية، أو أي أنشطة اقتصادية تجمع بين الموهبة والإبداع والتكنولوجيا والثقافة. بمعنى آخر، تحويل الأفكار إلى سلع وخدمات ثقافية. كما يتموضع الاقتصاد الإبداعي في تقاطع بين الاقتصاد (المساهمة في الناتج المحلي)، والإبداع (تعزيز النمو والمنافسة في نشاطات تقليدية)، وقيمة اجتماعية (تحفيز المعرفة والإبداع)، والاستدامة بالاعتماد على المصدر المتجدد من الإبداع والرأس المال الثقافي (The policy circle, 2019).

صُنفت الصناعات الإبداعية من قبل اليونسكو، وجمعية "أمريكيون من أجل الثقافة"، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، بأنها صناعات تتضمن، عادة، "مخرجات لها قيمة رمزية"، مثل الإعلانات، والمعمار، والكتب، والصحف والمجلات، والألعاب، والأفلام، والموسيقى، والفنون الأدائية، والمذيع، والتلفاز، والفنون البصرية (The policy circle, 2019).

5-3 دور الصناعات الثقافية الإبداعية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عالمياً

يشير مسح (Culture Times) الذي طوره الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين، إلى أن قطاعات الصناعات الثقافية الإبداعية ساهم بنحو 2250 مليار دولار و30 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم في العام 2013. كما يظهر أن هذه القطاعات تعد من المحركات الرئيسية لاقتصادات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، فقد توسع حجم السوق العالمية للسلع الإبداعية بشكل كبير بأكثر من الضعف من 208 مليارات دولار في العام 2002 إلى 509 مليارات دولار في العام 2015 بحسب ما أشار المسح المذكور. وخلال الفترة من 2002 إلى 2015، كانت مشاركة الاقتصادات النامية في تجارة السلع الإبداعية أعلى بشكل ملحوظ مما كانت عليه في الاقتصادات المتقدمة، مدفوعة بشكل رئيسي بأداء الصين. كانت الصين وهونغ كونغ (الصين) والهند وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وتركيا وتايلاند وماليزيا والمكسيك والفلبين، من بين الاقتصادات النامية العشرة الأولى أداءً (CISAC, 2015). ويشير المسح، كذلك، إلى أن هيمنة الدول الآسيوية في المراكز العشرة الأولى هي مؤشر واضح على دورها الناشئ المهم في تحفيز الاقتصاد الإبداعي العالمي والمساهمة فيه. من مجموعة الاقتصادات المتقدمة، كانت الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وألمانيا وسويسرا وهولندا وبولندا وبلجيكا واليابان، أكبر عشر دول مصدرة للسلع الإبداعية (CISAC, 2015).

يشير تقرير للأونكتاد بعنوان "توقعات الاقتصاد الإبداعي" إلى أن هنالك تنبؤات بأن آسيا ستحقق أعلى نمو على هذا المستوى، وبمعدل سنوي مركب يبلغ 9.2%. ستكون الصين صاحبة أسرع نمو في العالم بمعدل سنوي يصل إلى 26% (UNCTAD, 2018). بلغت صادرات السلع الإبداعية من الاتحاد الأوروبي 171 مليار دولار العام 2015، مقارنة بـ 85 مليار دولار في العام 2002، وهو ضعف صادرات السلع التجارية، كما بلغ متوسط معدلات النمو السنوية لصادرات السلع الإبداعية 5.5 في المائة للاتحاد الأوروبي (للفترة 2002-2015). وخلقت الصناعات الثقافية الإبداعية ما يقرب من 7.7 مليون وظيفة في منطقة الاتحاد الأوروبي في العام 2013 (UNCTAD, 2018).

أدى أداء الصين إلى دعم الاقتصاد الإبداعي العالمي خلال فترات صعبة، وتشير الدلائل إلى أنها مهياة لتوسيع براءة الصناعات الإبداعية الرئيسية في المستقبل في مجالات مثل السينما والتلفزيون والذكاء الاصطناعي. في العام 2015، كانت صادرات السلع الإبداعية الصينية أربعة أضعاف مثلتها في الولايات المتحدة، وبلغ مجموعها 168.5 مليار دولار. كما أن لديها أعلى فائض تجاري إبداعي في العالم بقيمة 154 مليار دولار نظراً لارتفاع عدد صادراتها. بشكل عام، التجارة بين بلدان الجنوب آخذة في الارتفاع، ويبدو أنها منطقة للنمو المستقبلي النابض بالحياة (UNCTAD, 2018).

على مستوى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، حقق القطاع الثقافي والصناعات الثقافية عائدات تبلغ 58 مليار دولار، حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي، و2.4 مليون وظيفة في العام 2013. وعلى الرغم من أن هذه المنطقة تأتي في الترتيب الخامس على مستوى حصتها من الإيرادات العالمية، فإن التقارير والدراسات تشير إلى أن المنطقة تتوفر على فرص وإمكانيات مذهلة فيما يتعلق بالقطاع الثقافي والصناعات الإبداعية. في المنطقة العربية، فإن النمو في صادرات الصناعات الثقافية الإبداعية قريب من المعدل العالمي، حيث يرتفع بمعدل قدره 7.03%، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي تبقى منخفضة مقارنة مع الدول النامية الأخرى، حيث تبلغ 1.1% لإجمالي المنطقة (UNCTAD, 2018).

لا تقتصر مساهمة القطاع الثقافي في التنمية الاقتصادية على ما يحققه بشكل مباشر من خلق إيرادات وتوفير وظائف وتحقيق نمو اقتصادي، بل تتجاوزها لما هو أعمق من حيث المعنى الأشمل للتنمية التي تعنى بتحقيق حياة أفضل للإنسان على جميع المستويات. فالقطاع الثقافي يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي، وحفظ الذاكرة الجماعية للمجتمعات مع الحفاظ على التنوع والاختلاف.

وعى الدول والحكومات بالأهمية الاقتصادية لقطاع الثقافة، جعلها تضع هذا القطاع ضمن أجندتها السياسية وسن سياسات واتخاذ إجراءات لتعزيز هذا القطاع والصناعات المرتبطة به. كذلك برزت مساهمات من منظمات دولية تعنى بالشأن الثقافي، على المستويين النظري والتطبيقي من أجل تعزيز هذه القطاعات، والدفع قدماً في مساهمتها في العملية التنموية.

5-4 تجارب تنظيم ودعم قطاع الصناعات الثقافية الإبداعية في بعض الدول العربية

في العام 2018، اعتمدت مصر خطة تحت عنوان "تحقيق الريادة الثقافية - قوة مصر الناعمة"، هدفها منح مصر دور تأثير ثقافي على المستويين الإقليمي والعالمي باستخدام القوة الناعمة - قدرة التأثير على الآخرين، من خلال: ثقافة الدولة، وسياساتها وقيمها السياسية - وذلك من خلال الاستغلال الإيجابي لأهمية ودور الثقافة والفنون المصرية. ولتنفيذ هذه الخطة، اعتمدت وزارة الثقافة المصرية، استراتيجية إنشاء منصة إلكترونية على موقع وزارة الثقافة المصرية، تشمل جميع المواقع الإلكترونية لقطاعات وزارة الثقافة كافة، وتوفير جميع الخدمات الثقافية، وعمليات بيع وشراء الصناعات الثقافية الإبداعية، وتهدف إلى الوصول لكل المصري وتجميعه وإشراكه في العملية بأقل وقت وجهد وتكلفة (خليل وشاهين، 2021).

كما وضعت الإمارات العربية المتحدة استراتيجية تسهم في نشر ثقافة الصناعات الثقافية الإبداعية، من خلال أجنحة متكاملة تشمل موظفين وتشريعات وبرامج وقوانين صارمة لحماية الملكية الفكرية. تعد الإمارات من الأسواق الناشئة البارزة على الصعيد العربي في مجال الصناعات الإبداعية والثقافية، وبخاصة في مجال صناعة النشر. وتسعى الإمارات إلى أن تصبح مركزاً عالمياً في مجال صناعة النشر. تقدر قيمة سوق النشر الإماراتي بحوالي 233 مليون دولار، وتطمح الإمارات لمضاعفة قيمته 3 أضعاف في العام 2030 (الكعبي، 2020؛ زيدان، 2022).

5-5 تطبيق اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الحضاري والثقافي للعام 2005 في فلسطين

وضعت الإمكانيات التي توفرها الصناعات الثقافية الإبداعية في صميم اتفاقية اليونسكو العام 2005 بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، إذ يمثل هدف هذه المعاهدة الدولية الملزمة قانونياً بتمكين الفنانين والمهنيين والممارسين العاملين في مجال الثقافة، إضافة إلى سائر المواطنين، من ابتكار مجموعة واسعة من السلع والخدمات والأنشطة الثقافية وإنتاجها ونشرها والاستمتاع بها، ولا سيما حين يتعلق الأمر بأشكال التعبير الثقافي الخاصة بهم. تؤكد هذه الاتفاقية على الحق السيادي للأطراف في صياغة وتنفيذ سياساتها الثقافية، واعتماد تدابير لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وتوطيد التعاون الدولي لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية (يونسكو، 2017). كما تؤكد على أنه يجوز لأي طرف أن يعتمد في إطار سياساته وتدبيره الثقافية، ومع مراعاة الظروف والاحتياجات الخاصة به، تدابير ترمي إلى حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي داخل أراضيه، ومنها تدابير تنظيمية، أو تدابير توفر بيئة ملائمة وداعمة لنمو الصناعات الثقافية الإبداعية (يونسكو، 2017).

بحسب ما جاء في تقرير وزارة الثقافة المقدم لليونسكو في العام 2020 حول تطبيق اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وبناء على عضوية فلسطين في منظمة اليونسكو، صادقت فلسطين على ست اتفاقيات أساسية، منها "الاتفاقية الخاصة بحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي" للعام 2005. خولت مهام تطبيق مبادئ هذه الاتفاقية وتحقيق أهدافها لوزارة الثقافة الفلسطينية، التي قامت بتسليم أول تقرير لها العام 2017، والتقرير الثاني العام 2020. بحسب تقرير وزارة الثقافة للعام 2020 حول تطبيق مبادئ اتفاقية العام 2005، فقد تم تحديد اللجنة الوطنية الفلسطينية للتعليم والعلم والثقافة نقطة التواصل مع الجهات المانحة الدولية فيما يخص تنوع أشكال التعبير الثقافي. منذ العام 2019، استفادت فلسطين من برنامج "إعادة صياغة السياسات الثقافية بما يخدم حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي" بدعم من اليونسكو، والتمويل من الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا) 2005 (UNESCO, 2020).

بالنسبة لتطبيق اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي للعام 2005، هنالك أربعة أهداف رئيسية مشتركة بين اليونسكو ووزارة الثقافة وهي كالتالي: أولاً، دعم نظم الإدارة المستدامة في مجال الثقافة بما يشمل مواءمة أو تطوير قوانين وأطر تشريعية تخدم الفاعلين في حقل الإنتاج الثقافي والإبداعي، وتحفظ حقوق الملكية الفكرية للمنتجين، وتم تنفيذ تدريبات لبناء القدرات في مجالات الإدارة الثقافية، وبخاصة ما يتعلق بتطبيق اتفاقية العام 2005. ثانياً، تحقيق التوازن في تداول السلع والخدمات الثقافية وزيادة تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة داخلياً وخارجياً. ثالثاً، الاندماج الثقافي في أطر التنمية المستدامة، حيث تم تضمين الثقافة في الأجنحة الوطنية للتنمية المستدامة 2017-2022 التي تضمنت، لأول مرة،

إشارة واضحة للصناعات الثقافية. أخيراً، دعم حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، وهو دور أساسي ينتظر من القطاع الثقافي والفاعلين فيه العمل من خلال تعزيز قيم التنوع والاختلاف وحرية التعبير.

يشير التقرير ذاته كذلك إلى أنه من ضمن الأعمال المشتركة ما بين اليونسكو ووزارة الثقافة برنامج لبنني إطار تشريعي جديد لتقوية الصناعات الثقافية الإبداعية، وبناء شراكات، وبخاصة مع دول الجنوب الأخرى، وذلك بهدف تأسيس هيئة وطنية للأفلام في فلسطين. "بدأت اليونسكو منذ سنتين العمل على مشروع مع وزارة الثقافة بطلب من الوزارة نفسها، وهو محاولة النهوض وتحسين البنية التحتية لقطاع السينما والأفلام بشكل عام في فلسطين، من خلال استحداث هيئة الفيلم الفلسطيني، وعمل قانون لها، ووصلوا إلى نتيجة مفادها تنفيذ خطة استراتيجية مع خطة تنفيذية للنهوض بالفيلم الفلسطيني وتحسين وضعه بدلاً من العمل على قانون لتجنب عمليات المصادقة التي تستغرق وقتاً زمنياً طويلاً". وحيث يبدو أن هنالك اهتماماً خاصاً بالسينما والأفلام كأحد منتجات الصناعات الثقافية الإبداعية الفلسطينية على مستوى التخطيط، لكن التنفيذ لا يزال محدوداً بحسب ما وجدنا خلال البحث الميداني والمقابلات (UNESCO, 2020).

القطاع الثقافي الإبداعي الفلسطيني المستقل كان فاعلاً ومؤثراً في المشهد الثقافي والإنتاج الفني الفلسطيني المعاصر، وتقديم الفن الفلسطيني للمشهد العالمي والإقليمي، وتطوير الصناعات الثقافية الإبداعية، وبخاصة صناعة الأفلام والموسيقى. ساهمت المؤسسات الثقافية والفنانون المستقلون وغيرهم من الفرق والتعاونيات في تمثيل التنوع في أشكال التعبير الثقافي عالمياً، كما كان هنالك ولادة لأجسام تمثل الفنانين المستقلين في فلسطين، منها ثلاثة أجسام كانت لها بصمات واضحة وهي: شبكة القدس الفنية (شفق)، شبكة قباب للمؤسسات الثقافية المقدسية، شبكة الفنون الأدائية الفلسطينية (UNESCO, 2020). كما كانت هناك محاولات فردية في غزة لمجموعة من الفنانين الشباب المهتمة بالسينما لإخراج بعض الأفلام الوثائقية بالإمكانات المتاحة، وتم في سنة 2019 إقامة (مهرجان السجادة الحمراء) لأفلام حقوق الإنسان على باب سينما عامر المهجورة في وسط مدينة غزة.

5-6 دور وزارة الثقافة الفلسطينية في تنظيم قطاع الصناعات الثقافية الإبداعية وتطويره

لم يتم اعتماد مفهوم إجرائي محدد للصناعات الثقافية الإبداعية وتعميمه للتعامل معه من مختلف الأطراف الفاعلين في الحقل الثقافي في فلسطين. يجري العمل في وزارة الثقافة الفلسطينية لتأسيس إدارة متخصصة بالصناعات الثقافية الإبداعية لوضع خطط واستراتيجيات التطوير والتنظيم. تهدف هذه الإدارة العامة إلى: الاستثمار في الثقافة وجعلها ركيزة من ركائز التنمية الشاملة في فلسطين، وضع وتطوير سياسات تشجع المشاريع العاملة في مجال الثقافة، تسليط الضوء على الشباب وخلق بيئة محفزة لهم لدعم مواهبهم وتأسيس مشاريعهم الثقافية، الترويج للمنتج الثقافي الفلسطيني للمنافسة محلياً وعالمياً. كما تشكل الإدارة العامة للصناعات الثقافية الإبداعية من ثلاثة أقسام، ولكل قسم مهمات خاصة تهدف إلى دعم القطاع، وهي: دائرة التعزيز والتكبير الثقافي وفيها قسمان؛ قسم تشجيع الصناعات الثقافية، وقسم التدريب والتأهيل. أما الدائرة الثانية فهي دائرة تسويق المنتجات الثقافية، وتتكون من قسمين؛ قسم حماية المنتج المحلي، وقسم الترويج. ثالثاً، دائرة الحواضن الثقافية، وتهدف إلى إنشاء حواضن ثقافية في المؤسسات الشريكة والمدن والقرى والمخيمات، من أجل تشجيع الصناعات الثقافية، وتوفير البنية التحتية الضرورية لنمو هذه الصناعات.

5-7 الصناعات الثقافية الإبداعية في برامج الاستراتيجية القطاعية للثقافة والتراث 2021-2023

بحسب الاستراتيجية القطاعية للثقافة والتراث 2021-2023، تتمثل الرؤية المستقبلية لقطاع الثقافة الفلسطينية بما يلي "نحو ثقافة فلسطينية واحدة وموحدة وملهمة، ذات جذور عربية وبعد إنساني تستند إلى الموروث وتعمل على حمايته واستمراره وتوسعي إلى التجديد والإبداع والتطور" (مكتب رئيس الوزراء، أ، 2021).

تركز هذه الرؤية على دور الثقافة في الحفاظ على الهوية الفلسطينية والصمود في وجه سياسات المحو والإلغاء التي يمارسها المشروع الاستعماري الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني. كما تؤكد على دور الثقافة في دعم قيم المواطنة القائمة على الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة والمساواة، وتدعم أسس النسيج الاجتماعي. تركز الرؤية الاستراتيجية القطاعية على تكامل الأدوار بين القطاعين العام والأهلي بكل مكوناتهما. كما تركز على المساواة في الوصول إلى الثقافة بين مراكز المدن والأطراف. كما تنص على إتاحة فرص أكبر أمام الأجيال الجديدة للإبداع والبحث والتعلم والتأثير، وتهيئة المناخ الضروري لتفعيل العمل الإبداعي المستقل، الأمر الذي ساهم من ناحية ثقافية واقتصادية في التنمية وبناء المجتمع (مكتب رئيس الوزراء، أ، 2021).

حددت هذه الاستراتيجية خمسة أهداف استراتيجية وسياسات خاصة لتحقيق كل هدف منها؛ وهذه الأهداف تتعلق مباشرة بالصناعات الثقافية الإبداعية كونها جزءاً من القطاع الثقافي في فلسطين، ومنها ما يتعلق بشكل خاص بدعم الصناعات الثقافية الإبداعية. الهدف الأول ينص على موروث ثقافي للشعب الفلسطيني محمي ومصان ومجدد، ومن ضمن السياسات الخاصة بتحقيق هذا الهدف تشجيع الصناعات الحرفية والتقليدية، وتوفير الرعاية والحماية لها. الهدف الثاني بنية ثقافية فلسطينية في القدس، عاصمة دولة فلسطين، تحمي الهوية الوطنية والعربية وتصور تاريخها وحضارتها. الهدف الثالث؛ التشبيك والتواصل بين مكونات الشعب الفلسطيني، مؤسسات وأفراداً، في الوطن والشتات. الهدف الرابع ينص على بيئة أكثر تمكيناً للثقافة الفلسطينية، تدعم حق المواطن بالثقافة، وتعمل على نشر ثقافة وطنية تحقق التنمية الثقافية المستدامة، وتدعم وتحفز الإبداع مادياً ومعنوياً. الهدف الخامس والأخير لهذه الاستراتيجية تمثل تعزيز التبادل مع المنطقة العربية والشعوب الأجنبية الصديقة (مكتب رئيس الوزراء، أ، 2021).

عملت وزارة الثقافة كباقي الوزارات على ربط الأهداف الاستراتيجية بمحاور خطة التنمية بالعناقيد من خلال: بيت لحم عاصمة الثقافة العربية 2020 ضمن العنقود السياحي، ودعم الصناعات والحرف التقليدية ضمن العنقود الصناعي. كذلك، دعم المشاريع والمبادرات الثقافية من خلال وزارة الثقافة وصندوق التنمية الثقافية ضمن عنقود الخدمات والريادة.

وعليه، نجد أن الاستراتيجية القطاعية للثقافة والتراث 2021-2023، قدمت تحليلاً مفصلاً حول الرؤية المتبناة لهذا القطاع، إضافة إلى تحليل شامل لأهم التحديات التي تواجه قطاع الثقافة الفلسطيني. قدمت هذه الاستراتيجية ثلاثة برامج أساسية للسنوات 2021-2023. وترتبط هذه الأهداف جميعها ارتباطاً مباشراً في تعزيز المنتجات الثقافية الإبداعية الفلسطينية؛ بالنسبة للهدف الأول فالغاية الأولى هي؛ إتاحة الفرصة للمواطنين للوصول إلى المنتج الثقافي في جميع محافظات فلسطين بحلول العام 2023. كذلك الغاية الثانية لهذا الهدف تنص على زيادة تمثيل فلسطين في الشأن الثقافي في المحافل الدولية والعربية إلى 30 دولة

بحلول العام 2022. حيث إن من شأن تحقيق هذه الغايات دعم الفنانين والحرفيين من منتجي الإنتاجات الثقافية الإبداعية، والمساهمة في توصيلها إلى أسواق أكبر وجمهور أوسع. من ضمن الأهداف الفرعية لهدف الثقافة للجميع تطوير الصناعات الثقافية الإبداعية، ومن مخرجاته تنفيذ مشاريع تطوير البنى التحتية الثقافية، وتطوير أداء الفاعلين الثقافيين والفنانين، وتعزيز الإنتاجات الفنية. من ضمن أهداف البرنامج رفع مستوى قدرات ومهارات العاملين في الصناعات التقليدية، كذلك ترويج الصناعات التقليدية والحرف في الداخل والخارج، من خلال التنسيق مع السفارات الفلسطينية لتنظيم المعارض. أما البرنامج الإداري، فيهدف إلى متابعة تنفيذ مهام الوزارة التي تخدم الأهداف الرئيسية (مكتب رئيس الوزراء أ، 2021).

من ضمن الإنجازات الأساسية التي تم تحقيقها في تطبيق اتفاقية العام 2005 بحسب تقرير وزارة الثقافة الفلسطينية المقدم لليونسكو في العام 2020، تأسيس برامج تعليم عالٍ للفنون في فلسطين في جامعة بيرزيت وكلية دار الكلمة، إضافة إلى استكمال العمل على ثلاثة مشاريع قوانين: قانون الملكية الفكرية، قانون التراث غير المادي، قانون صندوق الثقافة الفلسطيني (UNESCO, 2020). لا يزال مشروع قانون الملكية الفكرية غير مقرر كقانون على الرغم من إنجاز التعديلات كافة، وإنجاز مسودات ومناقشات عدة.

5-8 واقع الصناعات الثقافية الإبداعية في فلسطين

ليس هنالك توافق على أنواع الإنتاجات أو الصناعات الثقافية التي تندرج تحت مفهوم الصناعات الثقافية الإبداعية، وهو ما يعزى إلى حداثة هذا المفهوم وغياب تعريف إجرائي له كما ذكر سابقاً. ففي حين تصر وزارة الثقافة على أن يتضمن العمل الثقافي نواحي إبداعية تراثية، وتركز على وجود عنصر الابتكار ممثلاً بدمج عناصر تكنولوجية في العمل أو الإنتاج الثقافي؛ سواء في مراحل الإنتاج، أو العرض، أو التسويق، فإنه من الصعب، عملياً، تصنيف مجمل الأعمال الفنية سواء الأدائية منها، أو الحرفية التقليدية، التي يقدمها الفنانون والفنانات الفلسطينيون والفلسطينيات، ما بين إبداعية أو غير إبداعية، فالإبداع هو رؤية شخصية ذاتية ليس لها تعريف محدد. فمجمل الأعمال الثقافية ترتبط بدرجات مختلفة بالتراث الفلسطيني المادي وغير المادي، وبالقضية الفلسطينية، والقيم الوطنية. ففي مجال الفنون الأدائية، تقدم العديد من الفرق الفنية عروضاً للمسرح أو الدبكة مستخدمة الأزياء التقليدية، والأغاني الشعبية، وعناصر مختلفة من التراث الثقافي الفلسطيني المادي وغير المادي، وتتجهها بصورة إبداعية وتقدمها للجمهور. كذلك يبرز اليوم الاستخدام غير التقليدي للتطريز الفلسطيني التقليدي التراثي، حيث يتم إدخال الرسومات والعزز التقليدية للتطريز في تصاميم حديثة من الأزياء العصرية التي تعيد للتطريز الفلسطيني الروح، وتعيد استخدامه، وتساهم في إبرازه دون الحاجة إلى الاستخدام المباشر للتكنولوجيا في عملية الإنتاج، الذي يمكن أن يستخدم في مراحل لاحقة مثل التسويق. بل على العكس، يعتبر بعض الفاعلين في قطاع تصميم الأزياء أن استخدام الماكينة أو الكمبيوتر له أثر سلبي على القطاع، وساهم في تسهيل سرقة التطريز الفلسطيني ونسبه للاحتلال الإسرائيلي. ينطبق ذلك على الفيلم الفلسطيني، الذي بطبيعته لا يمكن أن يكون تقليدياً، بل هو بحاجة لأحدث المعدات والابتكار في الصناعة، لكنه في النهاية يعرّف بالقضية الفلسطينية، ويلعب هذا الدور المتوقع من الصناعات الثقافية الإبداعية في السياق الفلسطيني، وهو الحفاظ على الرواية الفلسطينية والتعريف بالقضية الفلسطينية. كما تلعب جميع هذه القطاعات دوراً اقتصادياً من خلال الإنتاج أو التشغيل، ومنها ما يدعم قطاعات أخرى مثل السياحة والتجارة من خلال الترويج، هو ما يتطلب وضع مفهوم إجرائي متفق عليه مع مختلف الفاعلين في حقول الإنتاج الثقافي الفلسطيني.

5-9 الصناعات الحرفية والصناعات الثقافية الإبداعية

قد يُختلف على اعتبار الصناعات الحرفية التراثية جزءاً من الاقتصاد الإبداعي حسب اتفاقية العام 2005، أم اعتبارها جزءاً من التراث غير المادي حسب اتفاقية العام 2003. وبحسب تعريف اتفاقية العام 2005، يمكن للتعريف المدرج فيها للصناعات الثقافية الإبداعية أن يتسع لضم كل ما يتعلق بأشكال التعبير الثقافي المختلفة في ثناياها، بما في ذلك الرقص والغناء والموسيقى والفنون الأدائية المختلفة التي لها أثر فني وأثر اقتصادي، ولها منتج اقتصادي. فإذا نُظر إلى الأدبيات بشكل واسع وموسع، تعد الحرف التقليدية جزءاً من الصناعات الثقافية الإبداعية. والحرف التقليدية سواء كانت عن طريق إنتاجها في وضعها التقليدي البحث، أم بطريقة غير تقليدية، فهي، كإنتاج، تعد جزءاً من الصناعات الثقافية الإبداعية، لكن المعرفة المرتبطة بها، في حال كانت معرفة تقليدية، فهي تراث ثقافي غير مادي. ومن وجهة نظر الدراسة، يمكن -إلى حد كبير- اعتبار الصناعات الحرفية صناعات إبداعية، وبخاصة أن الحرفيين والفنانين والمنتجين لهذه الصناعات يغنونها بأشكال إبداعية جديدة كل فترة، ما يبقيها على قيد الحياة، ويبث فيها روح التجديد. كما أن هذه المنتجات خرجت من استخدامها التقليدي الأصلي إلى استخدامات جديدة كقطع سياحية أو ثقافية. ومن الأمثلة عليها التطريز التقليدي الذي كان مقتصرًا على الزي التقليدي الفلسطيني، لكن التطريز اليوم تنوعت أشكال التعبير الثقافي عنه، فأصبحنا نجده على مختلف أنواع الملابس غير التقليدية، وفي شكل معلقات، كما يستخدم في الرسومات والمطبوعات والمنشورات.

من ناحية أخرى، يجدر التركيز على المساهمة الاقتصادية والتنموية لهذه القطاعات من ناحية المردود الاقتصادي المتمثل بالدخل، والاجتماعي حيث إنها تشغل الأيدي العاملة، وبالتالي تخفف من أزمة البطالة. فعلى سبيل المثال، تشغل إحدى دور الأزياء، حوالي 50 سيدة في التطريز (مطرزات) يتقاضين أجراً يعتمد على كمية التطريز في التصميم، وتقدر بحوالي 60 شيكلاً/طبة حرير. وهذا الأجر أقل بكثير مما تتقاضاه السيدات اللاتي يقمن بالعمل نفسه في قطاع غزة.

هنالك تحفظ كبير على ذكر أي أرقام حول أعداد الحرفيين في بيت لحم أو رام الله أو غيرها من المناطق؛ كون نسبة كبيرة من العاملين في هذا القطاع تعمل بشكل غير رسمي، وبدون وجود مكان مجهز للعمل. ففي كثير من الأحيان، يعمل المنتجون في ورشات صغيرة في بيوتهم، وتعمل معظم النساء في هذا القطاع بشكل غير رسمي من البيت. في العام 2015، وبحسب دراسة مسحية صادرة عن غرفة تجارة وصناعة بيت لحم، فإن هنالك 111 ورشة أعمال حرفية في محافظة بيت لحم، 84 منها منتسبة للغرفة التجارية، و27 غير منتسبة، وتشكل 2% من مجموع المنشآت، على مختلف قطاعاتها الصناعية، وتجارية، وزراعية، المنتسبة لغرفة تجارة وصناعة بيت لحم. يظهر هذا المسح، كذلك، أن 91% من المنشآت المنتسبة لعضوية غرفة التجارة عائلية، بينما 9% فقط غير عائلية، كذلك الحال بالنسبة للمنشآت غير المنتسبة، فإن 97% منها عائلية، مقابل 3% فقط غير عائلية. هذا يعزز الإحصاءات التي تشير إلى أن الغالبية العظمى من المنشآت في فلسطين هي منشآت صغيرة ومتناهية الصغر وعائلية (غرفة تجارة وصناعة بيت لحم، 2015). هذا الأمر قد يشير إلى الطبيعة المتوارثة للأعمال التراثية التقليدية التي تستمر غالبيتها بتوريث الأجداد المهن لأبنائهم وللأجيال القادمة، ما يظهر من خلال اشتهاار مناطق معينة بأنواع محددة من السلع والمحافظة عليها إلى اليوم بالتوزيع نفسه. وبالنسبة لتسويق هذه المنتجات، فإن 40% منها يباع

محلياً، و60% يتم تصديره للخارج حول العالم، وبخاصة لأسواق الميلاذ التي يبدأ التصدير لها في شهري أيلول وتشرين الأول من كل عام. لكن لا يوجد تسجيل للأرقام، لأن غالبية العمليات التجارية لتسويق هذه المنتجات تتم بطرق غير رسمية، ومنها ما يتم تهريبه عن طريق البريد الإسرائيلي.

قامت بلدية رام الله بإجراء دراسة مسحية حول الواقع الاقتصادي والاجتماعي في البلدة القديمة من المدينة، وخرجت بنتائج كانت صادمة للمسؤولين في البلدية حول نسبة الأفراد المنتجين لصناعات تراثية وإبداعية من الفئات المهمشة التي تحتاج إلى دعم. عليه، قررت البلدية أن تنظم ما يعرف اليوم بـ "سوق الحرجة"؛ وهو مشروع هدفه التركيز على الحرف اليدوية التقليدية، وسوق الحرجة هو سوق شعبي يستضيف، بشكل أساسي، حرفاً ومصنوعات يدوية تقليدية تسعى البلدية من خلاله إلى تعريف الجمهور الفلسطيني بغنى الموروث الثقافي الفلسطيني، وتنوعه، والترويج له، وحمايته من السرقة والاندثار، ولتشجيع الصناعات اليدوية، وإيجاد جو ثقافي مجتمعي حيوي في منطقة البلدة القديمة لتتشيطنها. يتيح السوق مساحة لتعريف المستهلكين بالمنتجين الحرفيين وغيرهم ومساعدتهم في تسويق منتجاتهم. بعد أن شهد السوق نجاحاً، لم يعد مقتصرًا على المنتجين من رام الله، بل تم توسيع السوق من خلال عمل إعلانات عامة، والتواصل مع غرف الصناعة والتجارة، لكي تتاح المشاركة للحرفيين من مختلف المناطق الفلسطينية، بما فيها مناطق 48 المحتلة، لأن لكل مدينة خصوصيتها وحرفها المشهورة فيها. من خلال هذا الاحتكاك، والاستفادة من خصوصية مدينة رام الله بتعددتها وانفتاحها، رُوج بشكل أكبر للسوق والاستفادة بشكل أعلى. تشير سالي أبو بكر مسؤولة الدائرة الثقافية في بلدية رام الله إلى وجود إقبال كبير جداً على سوق الحرجة، وذلك دليل على الاستفادة مالياً وترويجياً، والمشاركون في سوق الحرجة يحاولون الحصول على مصدر دخل يساهم في زيادة دخل العائلة. أكثر الحرف الشائعة في مدينة رام الله هي الإكسسوارات والتطريز، وهناك بعض المشاريع المستلهمة من الحرف التقليدية مثل التطريز، وتحاول عمل منتجات تناسب الحياة العصرية.

كما أقامت بلدية غزة (قرية الفنون والحرف) سنة 1998، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وتنفيذ من قبل المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار، وهي مركز تم بناؤه من الطين على الطراز الفلسطيني القديم، يضم عدداً من المتاجر الصغيرة لحرفيين فلسطينيين في مختلف المجالات الفنية والتراثية، كما تقيم القرية بشكل مستمر معارض وفعاليات فنية وتراثية لإيصال هذه الصناعات الفنية الثقافية للجمهور، ولكن قامت طائرات الاحتلال بقصف هذه المنشأة في 14 تموز/يوليو 2018 ما تسبب بدمار جزء كبير منها.

كما أشار المدير الفني وأحد مؤسسي مؤسسة فيلم لاب حنا عطا الله، إلى الأهمية الاقتصادية والتنمية لقطاع إنتاج الأفلام. تعد صناعة الأفلام من الصناعات الثقافية الإبداعية التي تحرك عجلة الاقتصاد بشكل كبير، حيث إنها، محلياً، تقوم بخلق فرص عمل بشكل جيد بسبب حاجتها لأيدٍ عاملة ومعدات، فعملية إنتاج الأفلام والمسلسلات والفيديوهات الموسيقية، تحتاج إلى كوادر متخصصة وبنية تحتية تشمل: أماكن متخصصة، وأستوديوهات، ومعدات وأدوات. أما على المستوى الخارجي، فيتم استقطاب أعمال من الخارج للتصوير داخل البلد، وذلك يحرك عجلة الاقتصاد من خلال تشغيل قطاع الفنادق والمطاعم والمواصلات، وأقرب مثال على ذلك الأردن، بحيث يدخلها سنوياً ما يتراوح من 7-10 ملايين دولار بسبب تصوير الأفلام فيها. كذلك يمكن من خلال هذا القطاع تشجيع السياحة، من خلال الأماكن والمعالم التي يمكن التصوير فيها، وخير مثال على ذلك تركيا، حيث حفز قطاع السياحة فيها بشكل كبير بعد انتشار المسلسلات والأفلام التركية.

وبشكل عام، يشير تقرير صدر في إطار مشروع مشترك بين مكتب اليونسكو في فلسطين، ووزارة الثقافة الفلسطينية، ومؤسسة دروسوس، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن القطاع الثقافي في فلسطين يلعب دوراً مهماً على مستوى المساهمة الاقتصادية، حيث تقدر مساهمة الأنشطة الثقافية، بشكل مباشر أو غير مباشر، بحوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المساهمة المحسوبة للقطاع الثقافي هنا تشمل مدى مساهمة إنتاج المؤسسات الثقافية في المنطقة الحضرية في إنتاج المدينة الاقتصادي العام. لقد تم الحصول على هذه البيانات من خلال المؤسسات الثقافية، وليس من خلال الأسر، وهو ما يجعل هذه البيانات غير شاملة، لأن كثيراً من الأنشطة الثقافية تمارس من المنزل، أو بشكل حر، وينطبق هذا على الكثير من الفنانين. من المهم الإشارة إلى أن هذه البيانات تضم الوسائط المرئية والمسموعة والتفاعلية، والتربية الثقافية، والرياضة والترفيه، كأبرز مكونات هذه المساهمة بواقع 33.4%، و22.8%، و17.8% على التوالي. أما الأنشطة الأخرى، مثل التراث الثقافي والطبيعي، والأداء، والفنون البصرية، فتعد مكونات بسيطة من ناحية مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بحسب هذا المؤشر، فلا تتجاوز مساهمتها 0.8%، و0.3%، و1.7% فقط على التوالي. قد يعود ذلك إلى ما ذكر سابقاً حول أن كثيراً من هذه الصناعات تتم بشكل منزلي، أو في ورشة صغيرة تابعة للمنزل، ما يجعل هذا المؤشر غير كافٍ لتقدير مساهمة الصناعات الثقافية الإبداعية في الإنتاج المحلي. كذلك تساهم الثقافة بنحو 2.3% من إجمالي العمالة، وتضم نسبة العمالة المحسوبة هنا ثلاثة مكونات للعمل في قطاع الثقافة، وهي كالتالي: الأشخاص الذين يزاولون مهناً ثقافية ويعملون في مؤسسات ثقافية، الأشخاص الذين يزاولون مهناً ثقافية لكن يعملون في مؤسسات غير منخرطة في نشاط ثقافي، الأشخاص الذين يعملون في مؤسسات منخرطة في الأنشطة الثقافية لكن ليس لديهم مهنة ثقافية. يصل عدد المراكز الثقافية التي تعمل في الأراضي الفلسطينية إلى 566 مركزاً و34 متحفاً و17 مسرحاً، ودارين للسينما. تهيمن المنشآت الصغيرة والجمعيات غير الربحية على القطاع، وتعتبر هي الجهات الفاعلة فيه (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

هناك عدد قليل من الشركات الخاصة التي تعمل في مجال الصناعات الإبداعية والإنتاج السينمائي والنشر. كما تقوم حالياً العديد من المبادرات، والعاملة تحديداً في مجال الصناعات الثقافية، بتأسيس شركات ربحية لا تختلف في جوهرها عن منظمات العمل الأهلي، وتتبع لوزارة الاقتصاد وليس الثقافة كوزارة اختصاص. أي إن دور القطاع الخاص (الشركات والبنوك) في الاستثمار في قطاع الثقافة، ودخوله للاستثمار في مجال الإنتاج الثقافي ورفع القدرات، لا يزال غير مألوف على الساحة الفلسطينية. لا يزال دعم المؤسسات العاملة في القطاع الثقافي من خلال القطاع الخاص عبر التمويل للأنشطة والمهرجانات محدوداً، وهو أمر يتطلب تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الإنتاج الثقافي، وبخاصة في الصناعات الثقافية. إن هذا من شأنه أن يحدث ثورة حقيقية في الحياة الثقافية في فلسطين، حيث تتحول الثقافة إلى أداة إنتاج فعلية في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي سيساهم في تعميم الحياة الثقافية وتحقيق أكبر لمقولة الثقافة للجميع (مكتب رئيس الوزراء، 2021).

5-10 تأثير جائحة كورونا على نمو الصناعات الثقافية الإبداعية

تركت جائحة كورونا تداعيات كارثية على القطاعات الاقتصادية في العالم كافة، وحدت من نموها بشكل طبيعي، وكان قطاع الصناعات الثقافية الإبداعية من أشد القطاعات تأثراً بتبعات جائحة كورونا. هذا

وكانت القطاعات التي تعتمد على المعارض والعروض الحية هي الأشد تأثراً بالجائحة ضمن هذا القطاع مثل المسرح، والعروض الموسيقية الحية، والمهرجانات، والسينما، والمتاحف، حيث تأثرت معيشة الفنانين، والعاملين في القطاع الثقافي بشكل كبير بالإغلاقات، وسياسات التباعد الاجتماعي، والمحاذير الأخرى التي اتبعت في حينها للحد من انتشار الجائحة حول العالم.

بحسب تقرير لليونسكو نشر منتصف العام 2021، تشير التقديرات إلى أن العالم شهد خلال العام 2020 انكماش القيمة المضافة لإجمالي قطاع الصناعات الثقافية الإبداعية بقيمة 750 مليار دولار، وهو يعادل حوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي العالمي في العام 2019، ويمثل انخفاضاً كبيراً في قدرة الصناعات الثقافية الإبداعية على الحفاظ على نتائج قيمة ثقافياً واجتماعياً، وفي قدرتها على أن تكون محركات للنواتج الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية المستدامة. وتعتبر الخسائر في الإيرادات في الصناعات الثقافية الإبداعية في العام 2020 كبيرة أيضاً، حيث تتراوح بين 20 إلى 40% تقريباً عبر مختلف البلدان (UNESCO, 2021).

أدى هذا الانكماش، بدوره، إلى اضطراب حاد في التوظيف العالمي. وتم تسجيل خسائر هائلة في الوظائف، تقدر بما يزيد على 10 ملايين وظيفة في الصناعات الثقافية الإبداعية، ما أثر، بشكل كبير، على سبل عيش العمال المبدعين. شهد العاملون لحسابهم الخاص مستويات أعلى من فقدان الدخل والبطالة مقارنة بالفئات الأخرى من العاملين في المجال الثقافي والإبداعي، ما يدل على الحاجة الملحة لدعم وتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفنانين والمهنيين الثقافيين في جميع أنحاء العالم (UNESCO, 2021).

لم يختلف المشهد الثقافي في فلسطين كثيراً عن المشهد الثقافي العالمي من حيث كيفية تأثره بفيروس كورونا؛ فقد تأثرت حياة غالبية الفاعلين في الحقل الثقافي في فلسطين، حيث تأثر بشكل كبير عدد الأنشطة المنفذة وجاهياً التي أُلغيت عنها بأنشطة عن بعد من خلال عروض عبر الإنترنت. وعلى الرغم من انخفاض عدد زوار المتاحف وعدد المسرحيات المعروضة في المسارح ومشاهديها، فإن عدد المشاركين في الأنشطة الثقافية المنعقدة في المراكز الثقافية شهد ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة مع العام 2019 نظراً لعقد أنشطة افتراضية عن بعد. على أثر جائحة كورونا وما ترتب عليها من إغلاق، انخفض عدد المراكز الثقافية العاملة في فلسطين من 566 مركزاً ثقافياً في العام 2019 إلى 528 مركزاً ثقافياً في العام 2020، مع فجوة واضحة في عدد المراكز الثقافية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان الأثر الأكبر لانخفاض عدد الأنشطة الثقافية التي عقدت في المراكز الثقافية، إذ انخفض عدد الأنشطة الثقافية إلى النصف تقريباً، حيث بلغ حوالي 4.7 ألف نشاط ثقافي للعام 2020، في حين كان عدد الأنشطة الثقافية المنعقدة في المراكز الثقافية حوالي 9.2 ألف نشاط ثقافي في العام 2019. المشاركة عن بعد، هي السمة الغالبة على الأنشطة الثقافية، وذلك بسبب جائحة كورونا، إذ شارك حوالي 878 ألف مشارك في الأنشطة الثقافية التي نفذتها المراكز الثقافية في فلسطين، منهم حوالي 672 ألف مشارك شاركوا في أنشطة ثقافية عقدت عن بعد. بلغ عدد المشاركين في الأنشطة الثقافية التي نفذتها المراكز الثقافية التي أدلت ببياناتها في العام 2020 حوالي 878 ألف مشارك؛ منهم حوالي 782 ألف مشارك في الضفة الغربية، وحوالي 96 ألف مشارك في قطاع غزة. فيما بلغ عدد المشاركين في الأنشطة الثقافية حوالي 558 ألف مشارك العام 2019 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الثقافة، 2021).

وفي استطلاع تم إجراؤه ضمن دراسة بعنوان "آثار كوفيد-19 على المشهد الثقافي الفلسطيني، وتقييم البيئة الرقمية في فلسطين"، تم جمع البيانات من 92 فناناً فردياً ومنظمات ثقافية وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يعملون في مجالات مختلفة في الثقافة والفن. وراعت الدراسة الحصول على المعلومات حسب المناطق، حيث توزع المبحوثون ما بين 55% في الضفة الغربية، و30% في قطاع غزة، و14% في القدس الشرقية، و1% في الشتات. ومن بين النتائج التي توصل لها الاستطلاع، أنه خلال الجائحة تعرضت 71% من المؤسسات المستطلعة آراؤهم إلى خسارة كبيرة في الدخل (أكثر من 30% انخفاض في الدخل)، بينما أشار 27% من هذه المؤسسات إلى خسارة طفيفة أو عدم وجود خسارة. من ناحية مشاركة الجمهور في الأنشطة الثقافية التي تنظمها هذه المؤسسات، أفادت 62% منها بوجود انخفاض في نسبة مشاركة الجمهور بما يقارب 30%. من ناحية زخم الإنتاجات الفنية، شهد حوالي 62% من المؤسسات والفنانين المستهدفين انخفاضاً ملحوظاً في الإنتاج الفني أثناء الجائحة، وبعضهم أشار إلى توقف تام عن الإنتاج الفني، بينما أشار 38% إلى أن الجائحة أثرت بشكل طفيف أو لم تؤثر إطلاقاً على إنتاجهم (الكعبي، 2022).

هذا، وتشير الدراسة السابقة إلى إجراءات وتدابير عدة اضطرت المؤسسات الثقافية إلى اتخاذها لمواجهة التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19 عليها، ومنها أن 48% من المؤسسات اضطرت لخفض التكاليف التشغيلية المتعلقة بالإيجار والمرافق، و43% أُجبرت على العمل عن بعد من أجل خفض التكاليف التشغيلية، والتزاماً بالقيود المفروضة على الحركة، و28% اضطرت إلى خفض رواتب الموظفين أو تقليل ساعات العمل، و26% منها ألغت جميع الأنشطة أثناء الجائحة، و23% بحثت عن مصادر تمويل أخرى لتتمكن من الاستمرار، وإجراءات أخرى.

يشير الكعبي إلى معضلة إضافية واجهت المؤسسات الثقافية التي تزامنت مع الأوضاع الصعبة التي كانت تعيشها المؤسسات الثقافية والفاعلون المختلفون في القطاع الثقافي؛ ألا وهي مسألة التمويل المشروط، التي كان لها وقعها بزيادة الضغط على المنظمات التي رفضت الشروط الجديدة للتمويل الأوروبي، هذا إلى جانب عدم قدرة هذه المنظمات على أداء عروض أو بيع سلع وخدمات ثقافية في ظل الإغلاقات والقيود المفروضة على الحركة، ما فاقم من أزمتها المالية، حتى أن 81% من هذه المنظمات أعربت عن حاجتها لتأمين التمويل من أجل تنفيذ الأنشطة والبرامج الثقافية، حيث إن 67% من دخل المنظمات المبحوثة يأتي من المنح، و34% من المساعدات الدولية، و34% من العروض الحية، و32% من بيع السلع الثقافية، و22% تبرعات متفرقة، و21% تمويل أساسي للرواتب الثابتة. يشير ذلك إلى أنه على الرغم من تعدد مصادر التمويل للمنظمات الثقافية، فإن الاعتماد الأساسي هو على المنح والمساعدات، وهو ما شكل ضربة لهذه المؤسسات بعد فرض الاتحاد الأوروبي شروطه الجديدة على التمويل للمؤسسات الثقافية.

من المهم الإشارة إلى أنه على الرغم من كل الصعوبات التي خلفتها جائحة كوفيد-19، والتي ألقت بظلالها على واقع القطاع الثقافي الفلسطيني، فإنها جعلت العديد من هذه المؤسسات يخلق مبادرات ويجد فرصاً رقمية لتطوير أعمالها. تنوعت هذه المشاريع من الندوات عبر الإنترنت، والبودكاست، والتعليم الثقافي عبر الإنترنت، والتحميل الرقمي لأرشيف المنظمات، وجعلها متاحة للجمهور أثناء الجائحة، إلى جانب العديد من المبادرات المختلفة التي تهدف إلى كسر حواجز التباعد الاجتماعي (الكعبي، 2022).

وقد لوحظ خلال العامين الماضيين ظهور جيل مهتم بالبرمجة والشبكات الحاسوبية أكاديمياً ومهنياً في قطاع غزة، فعلى الصعيد الأكاديمي، في وقتنا الحالي، نرى الدور الفعال للجامعات الفلسطينية ودعمها لهذا المجال، ودعم الطلاب لتحقيق إنجازات وطنية وإقليمية وعالمية؛ كمثل ما حققت الجامعة الإسلامية بغزة عندما حقق طلابها المركزين الأول والثاني في مسابقة البرمجة الدولية لطلبة الجامعات، وغيرها الكثير من الإنجازات المتتالية على الصعيد الأكاديمي. أما في الجانب المهني، فمن المعروف أن نسبة البطالة العالية شملت جميع المجالات، ولكن بالنظر إلى التخصصات التكنولوجية وبخاصة البرمجية منها، نجد أن نسبة البطالة فيها تتخفف بشكل ملحوظ عاماً بعد عام، ففي العام 2021، كانت نسبة البطالة 31.9% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021)، أما في العام 2022، فبلغت 24.8% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022). هذا نظراً لما تتيحه هذه التخصصات من كسر للقيود المفروضة من قبل الاحتلال على الخريجين والمتخصصين، وتدني المتطلبات الأساسية لإنشاء بيئة عمل، وعدم ضرورة وجود رأسمال كبير لإنشاء شركات برمجية، فكل ما يحتاجه المبرمجون هو المهارة وجهاز حاسوب واتصال بالإنترنت، وهذا من السهل تحقيقه رغم الحصار مقارنةً بالمشاريع الأخرى.

نفذت وزارة الثقافة العديد من الأنشطة والفعاليات الثقافية الإلكترونية، لعل أبرزها حملة الكتاب للجميع التي تم خلالها توزيع أكثر من 350 ألف كتاب على 1,700 مؤسسة من جامعات ومدارس ومعاهد وبلديات ومؤسسات ثقافية ومكتبات المخيمات في أنحاء فلسطين كافة. كذلك أصدرت وزارة الثقافة 12 إصداراً، وجاءت هذه الإصدارات بين التراث والشعر والقصص والنقد والأعمال الكاملة للأدباء الراحلين وأدب الأطفال. كما عملت على إعادة إطلاق جائزة الدولة التقديرية للأدب والفنون والعلوم الإنسانية، حيث حاز 7 من الأدباء والمثقفين والفنانين على الجائزة، هذا إضافة إلى تكريم العديد من الشخصيات الثقافية. في سياق متصل، دعمت الوزارة عدداً كبيراً من المبادرات الثقافية المقدمة من أفراد وجمعيات ومؤسسات ثقافية فلسطينية، بلغ عددها خلال العام 2020، 576 مشروعاً ثقافياً، منها 67 مشروعاً تم دعمها من برنامج الصندوق الثقافي الفلسطيني، و509 مشاريع ثقافية طالت 35 مؤسسة ثقافية، و474 فرداً عاملاً في القطاع الثقافي تم دعمهم من خلال برنامج دعم المبادرات الثقافية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الثقافة الفلسطينية، 2021).

بينما في العام ذاته، تم حل (وزارة الثقافة) في قطاع غزة، ودمج جزء يسير منها مع ما تبقى من (وزارة الشباب والرياضة) تحت مسمى (الهيئة العامة للشباب والثقافة) ونقل صلاحياتها لها. هذا بالتأكيد أثر كثيراً على إمكانياتها ونشاطها والتمويل المخصص لها.

5-11 التحديات التي تواجه قطاع الصناعات الثقافية الإبداعية

على الرغم من الأهمية التي يلعبها القطاع الثقافي الفلسطيني، لا يزال هذا القطاع يواجه تحديات هائلة تحول دون قدرته على تفعيل كامل طاقته وإمكاناته. نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر: تدني الموازنات المخصصة للقطاع، ضعف الاستثمار الخاص، عدم استقرار التمويل والتذبذب في أجندات الممولين، تعدد المرجعية التشريعية والمعاملة الضريبية، غياب التنسيق بين الفاعلين في القطاع، ضعف البنية التحتية للقطاع وضعف التجهيزات (وزارة الثقافة، 2016)، هذا إضافة إلى التهديد الجدي الذي

تمارسه دولة الاحتلال لمنع أنشطة المؤسسات الثقافية وبخاصة في مدينة القدس. أشارت المؤسسات المبحوثة التي تنوعت مجالاتها ما بين تصميم الأزياء بالتركيز على التطريز، وصناعة الأفلام، والفنون الأدائية المختلفة إلى تحديات مشتركة نذكر منها:

• التمويل المشروط

تشير الخطة الاستراتيجية لقطاع الثقافة والفن (2021-2023) إلى أن ضعف التنسيق بين الممولين المهتمين والداعمين لحقل الثقافة من دول ومؤسسات دولية والوزارة، وعدم اطلاعهم على خطة الوزارة الاستراتيجية، جعل عملية التمويل، في أغلب الأحيان، تسير وفق خطط خاصة بهم، وبالتالي أفرغ الكثير من المشاريع الممولة من نجاحها وفعاليتها وقدرتها على التأثير في السياق الثقافي، وساهم في جعل المؤسسات غير الحكومية التي تتمول منها معتمدة بشكل سلبي عليها، ما أفقدها الكثير من قدرتها على التأثير أيضاً (مكتب رئيس الوزراء أ، 2021). تواجه كذلك المؤسسات الثقافية تحدي محدودية التمويل الحكومي المخصص للقطاع الثقافي، الذي يتناقص بشكل أكبر بسبب تجميد الاحتلال الإسرائيلي تحويل أموال المقاصة للسلطة الفلسطينية، ما يتسبب بعجز تمويلي كبير يحرم القطاع الثقافي في كثير من الأحيان من مخصصاته المالية الشحيحة التي تلنزم بها الحكومة، حيث لا تشكل ميزانية القطاع الثقافي سوى 0.03% من الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية. وإضافة إلى ضعف التمويل العام، فإن مساهمة القطاع الخاص واستثماره في قطاع الثقافة محدودة جداً. وهو ما أكدت عليه غالبية المبحوثين والفاعلين في الحقل الثقافي والإنتاج الثقافي، حيث أشاروا إلى أن التمويل من أهم المعوقات التي تواجه القطاع الثقافي، بحيث لا توجد ميزانية مخصصة من قبل الحكومة لدعم القطاع الثقافي، كما أن الميزانيات المخصصة لوزارة الثقافة نفسها شحيحة، ما يحد من قدرتها على دعم هذا القطاع، وتنفيذ البرامج والمشاريع الداعمة للصناعات الثقافية الإبداعية، وغيرها من الفاعلين في هذا القطاع.

بشكل خاص، هنالك نقص في التمويل لبناء القدرات، ويجب توفر تمويل أكبر لما يتعلق بالإنتاج، وتخصيص تمويل للتعليم المستمر في مجال الصناعات الثقافية بسبب وجود فجوة بين التعليم النظري والواقع العملي. تشير إحدى المؤسسات المبحوثة إلى أن التمويل يشكل التحدي الأساسي لها "تعتمد المؤسسة بشكل كامل على التمويل والدعم الخارجي، هنالك نقص في تمويل المؤسسة، وكذلك جزء كبير من التمويل أصبح مشروطاً، وهذا ما ترفضه المؤسسة. تمويل الاتحاد الأوروبي في معظمه مشروط".

• العلاقة بالجمهور

على المستوى الوطني، من التحديات التي تواجه القطاع الثقافي والمؤسسات الفاعلة في الحقل الثقافي، غياب بنية تحتية قانونية واجتماعية تحمي حرية التعبير الثقافي. تتوافق إجابات الفاعلين في هذا القطاع من مؤسسات ثقافية، وبلديات، وقيمي معارض ومنتجي أفلام وأعمال فنية، بشأن عدم وجود ثقافة مجتمعية للاهتمام بالإنتاج الثقافي كالمسرح والسينما أو ضعفها، وذلك بسبب حالة القطع التي قام بها الاحتلال خلال الفترة الزمنية 1967-1993، حيث قام بإغلاق دور السينما والمسارح. في تلك الفترة، كان العمل الثقافي عبارة عن عمل تعبوي احتجاجي ضد الاحتلال، ولكن بعد أوصلو، نشأت مؤسسات ثقافية جديدة وفنانين يعملون ضمن المتعارف عليه في العالم، فأصبحت هناك حاجة لإنتاج ثقافي، ولكن جمهور هذا الإنتاج لا يزال محصوراً ومحدوداً.

تشير رولا دوغمان وهي باحثة وقيمة معارض فنية إلى أن فكرة تحويل ثقافة النخب والفن النخبوي إلى سلعة شعبية متداولة بين الناس، لا يقصد بها اكتشاف أفكار جديدة وإبداعية وتحويلها إلى سلع، إنما خلق جسور مع الثقافة الشعبية والهيم الجمعي في رسالة الفنانين والمؤسسات الثقافية، الأمر الذي فشلته المؤسسات الثقافية من القيام به ما بعد أوسلو، وهو ما نراه اليوم من تهجم على مراكز فنية ومسارح أو إلغاء فعاليات بسبب تهديدات دون وجود حاضنة شعبية لهذه المؤسسات. كثير من هذه المؤسسات لعب دور منافس وليس تكميلياً لوزارة الثقافة بالحفاظ على الفلكلور. هذا فشل للمؤسسات المهيمنة على القطاع الثقافي، إضافة إلى وزارة الثقافة، لأنهما لم تستطعا بناء جسور مع جمهور واسع، واقتصرت الثقافة على طبقة النخبة ومحيط الفنانين والفنانات دون أن تشمل الجمهور الواسع. فبقية شريحة جمهور الثقافة محدودة، ولم يتسع ليشمل حاضنة شعبية بسبب ابتعاد القضايا المطروحة عن هموم الشعب (مقابلة من خلال زووم).

ويظهر هذا التحدي في ظل أحداث أخيرة عديدة تعرضت فيها المؤسسات الثقافية لاعتداءات من قبل مجموعات متشددة خلال عروض فنية لها، أو صدور فتاوى بتحريم نشاط بعض الفرق الموسيقية في غزة. كذلك اضطرت مؤسسات ثقافية كبيرة إلى إلغاء عروض فنية كان مقرراً عقدها بسبب تهديدات هاتفية وصلتها، وهو ما يطرح تساؤلات حول حجم جمهور هذه المؤسسات، ونوعيته، ومدى توفر حاضنة شعبية واجتماعية لهذه المؤسسات التي تعمل لعشرات السنوات في العمل الثقافي والفني، الأمر الذي يدق ناقوس الخطر بالنسبة لهذه المؤسسات -كما ظهر في المقابلات. إلى جانب الاعتداءات نفسها، هناك سكوت السلطة الفلسطينية ممثلة بجهاز الشرطة والأجهزة الأمنية عن مقترفي هذه الاعتداءات، ما دفع عدداً من المؤسسات إلى البحث عن طرق تمكنها من الدفاع عن وجودها، وعن حقها في التعبير عن نفسها، من خلال أعمالها الثقافية، والدفاع عن مصالح المؤسسات الثقافية. لكن هذه المهمة لا تزال صعبة في ظل التضييق على موارد التمويل التي تتعرض لها المؤسسات الثقافية، حيث يحتاج هذا العمل إلى طواقم عمل أكبر، وب تخصصات مختلفة منها قانوني، وإعلامي، ومتخصص في التواصل مع الجمهور وعمل حملات ضغط ومناصرة.

ويبدو أن هنالك ميلاً أكبر إلى التراث والأعمال الفنية التي ترتبط بصورة مباشرة أو تعرض بطريقة تربطها بالأرض. حيث تشير امتياز أبو عواد إلى أن تصاميم الثوب الفلسطيني التي تقدمها تلقى رواجاً أكبر وجمهوراً أوسع اليوم، وبخاصة من طلبة المدارس والداعين للقضية الفلسطينية الذين يقبلون على شراء التصاميم المشغولة بالتطريز الفلسطيني. هي ترى أن الارتباط بين أشكال التطريز والقرى والمدن الفلسطينية التاريخية التي تروي قصة التهجير وحياة الفلسطينيين ما قبل النكبة، هو ما يخلق هذه العلاقة مع الأثواب وتصاميم التطريز الأخرى. وتعمل امتياز أبو عواد، صاحبة دار أزياء الأرجوان للتطريز اليوم، على كتاب يروي قصص المدن والقرى المهجرة من خلال البحث في غرز ورسومات الثوب التقليدي لكل منطقة.

على الرغم من هذه الصعوبات في الوصول إلى الجمهور، تلعب عوامل أخرى، منها ضعف التنسيق بين المؤسسات الفاعلة في الحقل الثقافي، دوراً في زيادة انفصال الثقافة عن الجمهور الذي تحاول الوصول إليه. فنشهد اليوم، كما ذكرت استراتيجية القطاع الثقافي الصادرة عن مكتب رئيس الوزراء، أن هنالك غياباً للتكامل والتنسيق بين المؤسسة التربوية والتعليمية، بمراحلها كافة، والمنجز الثقافي الفلسطيني المعاصر، والافتقار لدور متميز للجامعات الفلسطينية في الإنتاج والترويج الثقافي والفني والبحثي. وهو من بين الأمور التي من شأن العمل عليها تعزيز دور القطاع الثقافي في المجتمع.

• معوقات الاحتلال الإسرائيلي

على الرغم من حيوية المشهد الثقافي الفلسطيني، فإنه يواجه تحديات بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته اللاشعورية بحق الشعب الفلسطيني. يفرض استمرار هذه الإجراءات عقبات أمام التدفق الطبيعي للتبادل الثقافي والتنمية، حيث يتطلب التعبير الثقافي، بشكل عام، حرية الحركة للفنانين وللسلع الثقافية. أما العوائق الإسرائيلية المفروضة على حرية التنقل والحركة، فتقلل من القدرة على تحقيق أهداف اتفاقية العام 2005، وإنكار الحقوق الثقافية للفلسطينيين (UNESCO, 2020).

يتأثر كذلك الفنانون والمؤسسات الثقافية سلباً بالشرذمة والفصل الجغرافي الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، وذلك على مستويات عدة، وبخاصة في تنفيذ البرامج المخططة. فعلى سبيل المثال، أُلغيت فعاليات ثقافية عدة في قطاع غزة بعد تدمير الاحتلال الإسرائيلي مركز (المسحال) الثقافي العام 2018. كذلك المقدسيون يحتاجون إلى تصريح من قوات الاحتلال الإسرائيلي لإقامة أي فعاليات داخل المدينة، ما يعيق إقامة العديد من الفعاليات بسبب عدم الحصول على التصريح، كما أُجبرت العديد من المؤسسات على الإغلاق بسبب عدم حصولها على الترخيص. كما لا يتمكن الكثير من الفلسطينيين من الوصول إلى القدس، ما يقلص من جمهور المؤسسات الثقافية المقدسية (UNESCO, 2020).

قوانين السفر الجديدة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والتقييد على دخول غير الفلسطينيين من خبراء وصانعي أفلام، يحد من التبادل الثقافي في مجال صناعة الأفلام، وبالتالي يضع قيوداً لتطور صناعة الأفلام في فلسطين، كذلك يحد من إيصال المنتج الثقافي الفلسطيني إلى العالم. تحرم هذه القيود فلسطين من استضافة فنانيين وجمهور عالمي لحضور المهرجانات الفلسطينية. وفي الوقت ذاته تحرم الفنانين الفلسطينيين من المشاركة في المهرجانات والمعارض، والحضور لتمثيل الثقافة الفلسطينية في المحافل الدولية.

تواجه صناعات تقليدية محددة مثل التطريز أو صناعة القش، وغيرها من الحرف التقليدية المتوارثة، عمليات طمس وسرقة من قبل الاحتلال الإسرائيلي. ويساهم في ذلك ظهور خياطة الكمبيوتر والماكينات التي أصبحت تنافس هذه المهنة الأصلية المتوارثة، وفتحت المجال لسرقتها. لكن لا تزال المنافسة من ناحية تجارية ضعيفة، كون الفلسطينيين والمناصرين للقضية الفلسطينية يرغبون في اقتناء ولبس التطريز الفلسطيني اليدوي الأصلي.

• توفر البنية التحتية الملائمة لإنتاج العروض الفنية

تشككي المؤسسات وكذلك الفنانون من عدم توفر فضاءات ملائمة لإنتاج العروض الفنية، أو أن تكلفتها مرتفعة بالنسبة لميزانيات غالبية المؤسسات. وبالتالي تنعكس هذه التكلفة المرتفعة على ارتفاع أسعار بيع التذاكر، وهو ما يحد من حضور جمهور كبير لا يستطيع توفير ثمن التذكرة.

يضاف إلى ذلك التحدي الخاص بصناعة الأفلام، حيث لا تتوفر أستوديوهات وأدوات التصوير بالكفاءة والجودة المطلوبة محلياً، ما يضطر منتجي الأفلام إلى استيرادها من إسرائيل، ما يعد مكلفاً جداً وبخاصة أن صناعة وتصوير الأفلام قد يستغرق فترات طويلة إلى جانب تناقضه مع الرسالة

الوطنية التي تحاول هذه الأفلام العمل على تعزيزها (CISAC, 2015). هذا عدا عن النقص الحاد في الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة والمدرّبة للعمل في الحقول الثقافية وإدارة أنشطتها وخدماتها المختلفة، وبالأخص تلك التي تستلزم مهارات ومعارف وتقنيات متطورة وحديثة وإبداعية في إنتاج وصناعة الأفلام، وتقنيات الإضاءة والصوت والصورة، وكتابة السيناريو والمسرح، والإنتاج التلفزيوني والسينمائي، وتطوير المناهج والبرامج الأكاديمية الثقافية، ووضع السياسات والتخطيط الاستراتيجي للقطاع الثقافي، وإدارة المؤسسات الثقافية والفنية، أو المؤسسات العاملة في الصناعات الثقافية (مكتب رئيس الوزراء أ، 2021).

• تحديات المنافسة والتسويق

يواجه الفنانون الحرفيون تحديات تخص السوق حيث تواجه هذه الصناعات والحرف التقليدية منافسة من المنتجات المصنعة في الصين وتايوان. حيث إن غالبية الحرف التقليدية في بيت لحم والقدس والخليل هي صناعة يدوية ومن مواد خام ذات جودة مرتفعة مما ينعكس بارتفاع أسعارها وفي ظل سياسات السوق المفتوح بدون أي تنظيم أو تمييز إيجابي لصالح الصناعة المحلية أخذت بالتراجع سواء محلياً أو ما كان يصدر منها. يذكر الدكتور سمير حزبون رئيس غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم أن "المنافسة العالمية من تايوان والصين في صناعة المسبحة وتصديرها إلى المملكة العربية السعودية حل مكان المسبحة التي كانت تنتج في بيت لحم من الصدف".

كما أن الثمن الباهظ لهذه المنتجات الحرفية التقليدية جعل غالبية الناس لا تستطيع اقتنائها وبقيت فقط في إطار الهدايا المميزة وبالتالي فإن السوق المحلي محدود وفي ظل سياسة السوق المفتوح بدون قيود أو تنظيمات أدى إلى اندثار كثير من الورش الحرفية التقليدية بسبب المنافسة العالمية. لم تقم وزارة السياحة التي ترخص أماكن بيع التحف الشرقية بأي دور تجاه حماية المنتج المحلي ولا يوجد أي رقابة على السلع التي تباع من ناحية المصدر بين سلع محلية أو سلع مستوردة.

يفتقر المنتجون الفلسطينيون إلى تنظيم مشاركات في المعارض الدولية للأعمال الحرفية الأمر الذي يساهم في تسويق منتجاتهم بشكل كبير وهو ما يجب أن يكون مهمة حكومية من خلال البحث عن أسواق ومعارض عالمية وتنسيق عملية المشاركة فيها إلا أن هذا الأمر لا يزال يتم بشكل فردي وليس على مستوى حكومي.

وينطبق موضوع التسويق على الأشكال المختلفة للصناعات الثقافية الإبداعية ومنها الإنتاجات الفنية كالسينما والموسيقى التي يجب أن يُركز على التسويق العالمي لها إلى جانب الترويج لها محلياً. هو ما يتطلب في غالبية الأحيان التركيز على رفع مستوى الإنتاج بما يتناسب مع مستوى التسويق عالمياً.

• ضعف البيئة التشريعية والقانونية

ذكرت استراتيجية القطاع الثقافي (2021-2023)، أن غياب الحق بالثقافة كأحد الحقوق الأساسية للمواطن الفلسطيني في النظام الأساسي الفلسطيني، وما ينتج عن هذا من غياب لتشريعات فرعية مهمة

من شأنها أن تعزز توجهات الدولة الثقافية، إلى جانب غياب تشريعات أساسية مهمة للفعل الثقافي، وعلى رأسها قانون حماية الملكية الفكرية، وقانون التراث غير المادي، حيث لا تزال هذه القوانين غير مقرة إلى اليوم، على الرغم من أنها موجودة كمشاريع، وتمت مراجعتها من خلال قراءات عدة - هو أمر أساسي من ضمن التحديات التي تواجه الفاعلين في الحقل الثقافي بشكل عام، والصناعات الثقافية الإبداعية بشكل خاص. وتزداد أهمية قانون الملكية الفكرية في ظل اعتماد الصناعات الثقافية اليوم على الانتشار والوصول للجمهور من خلال الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، ما يتطلب حماية هذه المنتجات من التقليد والمنافسة حتى تتمكن من النمو والازدهار.

الفصل السادس معالم رؤية جديدة للمعروض العالمي الثقافي الطبيعي الفلسطيني

6-1 نحو بناء اقتصاد التراث الثقافي الفلسطيني

تمتلك فلسطين مقومات أثرية وتاريخية وطبيعية وثقافية كبيرة للتنمية المستدامة، على الرغم من المحددات السياسية والاقتصادية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي. إن الاستفادة من ذلك الإرث لا تستوجب مواجهة المشروع الاستيطاني والسيطرة على الموارد من خلال المضي في عملية التحرر فحسب، بل أيضاً إحداث تحول جذري في الوعي بدور التراث الثقافي والطبيعي والصناعات الثقافية الإبداعية في عملية التنمية، كجزء من عملية التحرر ذاتها. ينطوي على ذلك إطلاق قوة كامنة هائلة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وخلق فرص العمل، وتشغيل عشرات آلاف العاملين في هذه المجالات، ورفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج القومي الإجمالي إلى نسبة تقارب الدول العربية المجاورة أو الشبيهة. هذا يتطلب في المقام الأول إعادة النظر بالمقومات الثلاثة، والنظر لها ككتلة واحدة متجانسة ومتكاملة، وتطوير السياسات والخطط التي تضع التراث الثقافي والطبيعي والصناعات الثقافية الإبداعية ضمن أولويات عملية التنمية، وتوفير الموارد المالية المناسبة لتطوير هذه القطاعات، وإصلاح القطاع السياحي والخدمي والتجاري.

إن أية رؤية جديدة للمعروض السياحي والثقافي، لا بد أن تقوم على تضافر جهود العاملين كافة في قطاع السياحة والتراث الثقافي والصناعات الثقافية الإبداعية في فلسطين، بهدف بناء شراكة خلاقة تستطيع أن تواجه سياسات الاحتلال، وتضمن استمرار هذا القطاع وصموده، يكون أحد مرتكزاتها تطوير رؤية جديدة موضوعية وشمولية حول تاريخ فلسطين، تنطلق من الإدراك بأن الحضارات والأقوام والديانات والعقائد كافة، التي عاشت وتبلورت على أرض فلسطين، هي جزء لا يتجزأ من التاريخ الحضاري الفلسطيني، وتبرز التنوع الحضاري باعتباره مصدر ثراء ثقافي، وتنبذ الرواية الكولونيالية الاستيطانية الحصرية الصهيونية، والتصدي للانتهاكات الإسرائيلية والتدمير المتعمد للتراث الثقافي الفلسطيني على الساحتين المحلية والدولية. كذلك يستدعي النهوض بهذا الاقتصاد المميز تعزيز التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والمنظمات الدولية، وبخاصة اليونسكو، ولجنة التراث العالمي، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة الأونكتاد، ووضع خطة متكاملة لمواجهة السياحة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وبخاصة سياحة المستوطنات المنافية للقانون الدولي.

هذا إلى جانب الاستمرار في مشروع تأهيل المراكز التاريخية في القدس والخليل وبيت لحم ورام الله ونابلس وأريحا وجنين وقليلية وغزة وخانيونس ورفح ودير البلح، بما يعود بالفائدة على المجتمع المحلي، وتطوير المواقع الأثرية ومواقع التراث الطبيعي كحدائق أثرية. ثم تنويع المنتج السياحي والثقافي وإحياء الصناعات التراثية، وتطوير مختلف أشكال السياحة الثقافية والبديلة والداخلية، التي تقوم على الفنون والتقاليد والاحتفالات والمهرجانات والمسارات الثقافية والمشهد الثقافي، والتي تشكل مجملها التراث الفلسطيني. إن تشجيع السياحة المجتمعية يتم من خلال مجموعات العمل المتخصصة في مجالات العمل الحرفية والتراثية. كذلك لا بد من توفير برامج دعم وإقراض ميسرة للمستثمرين في القطاع السياحي. إن أي خطة

للتنمية السياحية لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار أنماط الإدارة، ودور الاستثمار الخاص وتنمية الموارد البشرية، ثم التوعية واستراتيجيات التسويق والترويج لفلسطين كمقصد سياحي مستقل.

في إطار مسؤوليات وزارتي السياحة والآثار والثقافة، وسلطة جودة البيئة على هذه القطاعات، لا بد من تكريس مفهوم شامل يركز على اقتصاد التراث الثقافي بشقيه المادي وغير المادي، وتعزيز العمل على التراث الطبيعي، بالتعاون ما بين سلطة جودة البيئة والمؤسسات غير الحكومية العاملة في هذا المجال، وتنميتها سياحياً، وإيجاد آليات تنسيق فاعلة بين الجهات المختلفة. في المجال السياحي، لا بد من إعداد خطة تنموية جديدة للسياحة تنطلق من اعتبار فلسطين كلها وجهة سياحية واحدة، بغض النظر عن الحدود والحدود والمعايير، وتنوع الوجهات السياحية لتشمل مواقع ومناطق أخرى في محافظات الخليل ورام الله ونابلس وطولكرم وجنين وقلقيلية والداخل الفلسطيني، استناداً إلى بعض التجارب الناجحة في بيت لحم وأريحا. هناك حاجة للتفكير في طرق إبداعية لتنمية السياحة في قطاع غزة المحاصر، بما يمتلكه من مقومات تاريخية وثقافية وشريط ساحلي على البحر الأبيض المتوسط.

كذلك يجب أن تتضمن الرؤى المحدثة تجاوز السياحة الموسمية المرتكزة على فصل الصيف لتكون على مدار العام، بالاستفادة من التنوع المناخي والطبيعي في فلسطين التي توصف بأنها قارة صغيرة؛ نظراً لتنوع مناخها وتضاريسها الطبيعية. فهي تضم المناطق الساحلية والجبلية وشبه الصحراوية والأغوار التي تمثل أعمق نقطة في العالم، وتمنح أريحا والأغوار فرصة ذهبية للاستثمار في السياحة الشتوية، وإعادة الاعتبار لها كمشتى. يشترط هذا العمل السياسي على إعادة السيطرة على الشريط الساحلي في البحر الميت، والمناطق الأثرية الرئيسية فيها، وهي خربة قمران، وكهوف البحر الميت. كما أن هناك فرصاً كبيرة لتنمية مواقع التراث الثقافي والطبيعي المدرجة على قائمة التراث العالمي، وهي القدس وبيت لحم والمدرجات في جبال القدس الجنوبية، وبتير، ومدينة الخليل، وأيضاً تلك الموجودة على اللائحة التمهيدية، التي تتمتع بقيمة عالمية استثنائية تؤهلها للإدراج مستقبلاً على لائحة التراث العالمي، وتقادي حالة التردّي التي يمكن أن تصيبها كما حصل لوادي غزة.

كذلك يجب أن تشمل خطط تطوير السياحة الداخلية كإحدى ركائز السياحة في فلسطين، التي أثبتت قدرتها كقوة كامنة في فترة أزمة كورونا والتوترات السياسية، بما يتطلب تكثيف الخطط لتطوير السياحة الداخلية عبر تنويع العروض، ورفع مستوى جودة الخدمات في مواسم تراجع السياحة الوافدة. شهدت بداية العام 2022 بداية تعافي السياحة الفلسطينية بعد تراجع الجائحة والعودة التدريجية إلى الأوضاع التي سادت قبل كورونا. ويُعتبر الفلسطينيون داخل الخط الأخضر طاقة كامنة للسياحة الداخلية، وهم يتمتعون بحرية الدخول والخروج دونما عوائق كبيرة، وهذا يقتضي توفير الخدمة السياحية المناسبة، وضبط الأسعار، ومنع كافة أشكال الاستغلال التي تأتي بعواقب وخيمة على القطاع السياحي. يشمل ذلك الفلسطينيين المقيمين في الخارج، وبخاصة في أوروبا وأمريكا ودول الخليج العربي والأردن، ممن يتمتعون بالقدرة على زيارة فلسطين، وهذا يشمل الفلسطينيين المتواجدين في أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية.

كما يمكن تحقيق هدف بيئة حياتية وسياحية نظيفة من خلال تعزيز الجهود المؤسسية والمجتمعية في الاهتمام بالنظافة، من خلال حملات متواصلة للنظافة في المناطق السياحية والمواقع الأثرية، بما في ذلك

الطرق المؤدية إلى هذه المواقع. كما يمكن ضم محطات الوقود إلى البنية التحتية السياحية، وتوفير المقاهي والاستراحات على الطرقات، وتكون خاضعة للرقابة السياحية وتصنيفها من أجل تعزيز المنافسة الإيجابية.

على صعيد السياحة الوافدة، هناك ضرورة الحفاظ على حصة فلسطين من الأسواق التقليدية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، في ظل المنافسة غير المتكافئة مع السياحة الإسرائيلية التي تحاول الاستحواذ على قسط أكبر منها. كذلك يجب العمل على فتح واستقطاب أسواق جديدة في الدول الإسلامية، وفي دول جنوب شرق آسيا، كاليابان والصين وإندونيسيا وماليزيا وكوريا، ثم دول شرق أوروبا ودول الاتحاد الروسي وتركيا وأمريكا اللاتينية والجنوبية وأفريقيا.

كذلك دعوة وزارة السياحة والآثار، والثقافة، وسلطة جودة البيئة، بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والقطاع الخاص والبلديات وغرف التجارة، إلى تطوير السياحة الذكية في مجالات العمل السياحي والثقافي كافة، وتوفير خدمة الإنترنت المجاني للمجموعات السياحية والزوار في المواقع الأثرية والمتاحف كافة، أسوة بكنيسة المهد وساعاتها.

على صعيد التراث الثقافي الطبيعي، فإن التحدي الأساسي يكمن في سبل تغيير نظرتنا لهذا المورد، والنظر له كثروة قابلة للنضوب، ولا يمكن تعويضها، بما يتطلب حماية هذا المورد، فالتراث الثقافي والطبيعي ليس مجرد وثيقة هوية للمجتمع والدولة، ولكن يمكن أن يكون أيضاً حجر الزاوية لإعادة الإعمار والصمود في مواجهة الاحتلال وممارساته الاستعمارية التي تهدف إلى طمس الهوية الثقافية للشعب الفلسطيني.

أصبح من الضروري تطوير خطة وطنية شاملة من أجل حفظ التراث الثقافي والطبيعي، بمشاركة وزارتي السياحة والآثار، والثقافة، وسلطة جودة البيئة، بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات غير الحكومية الفاعلة في هذا المجال، وبالشراكة مع المجتمع المحلي. هذا يتطلب، أيضاً، إشراك الجامعات ومراكز البحث والتدريب ضمن رؤية متكاملة للحفاظ على التراث الثقافي وتنميته، والعمل على تأهيل القدرات البشرية المناسبة لإدارة التراث الثقافي والطبيعي. إن تكثيف الجهود لحماية وإحياء وصون التراث الثقافي ينطوي على جمع وتوثيق وأرشفة وتصنيف التراث الثقافي الوطني، ودعم الإنتاج الثقافي المبني على التراث الثقافي، ودعم الصناعات التقليدية، وترويج التراث الوطني الفلسطيني وطنياً وعالمياً، ثم تفعيل العمل بالاتفاقيات الدولية كافة في إطار عمل منظمة اليونسكو.

على صعيد الصناعات الثقافية الإبداعية، وهي مجال جديد، أظهرت تجارب الاقتصادات الجديدة في دول الخليج حيوية هذا المجال، ومدى إسهاماته في التنمية الاقتصادية، وكانت استجابة وزارة الثقافة بتأسيس إدارة للصناعات الثقافية الإبداعية بادرة مهمة لوضع أطر عمل إدارية وقانونية لتنظيم العمل في هذا المجال. عليها الآن توفير مراكز التدريب لمجالات الصناعة الثقافية كافة، وتعزيز بنيتها التحتية الإنتاجية، وإجراء مسوحات وتطوير مؤشرات لقياس مدى مساهمة هذه الصناعات في التنمية الاقتصادية، وهي شروط ضرورية لتحويل الإنتاج الثقافي في فلسطين إلى صناعة ثقافية، ضمن سلسلة تشمل الترويج والتسويق على المستويين المحلي والعالمي.

الفصل السابع النتائج والتوصيات

شكلت هذه الدراسة محاولة أولية لدراسة دور التراث الثقافي والطبيعي والصناعات الثقافية الإبداعية في فلسطين كموارد للتنمية، وهي القاسم المشترك ما بين هذه الموارد الثلاث. نظراً لطبيعة الدراسة العامة، لم تتعرض بشكل تفصيلي لكل جانب، ويمكن أن تكون مدخلاً لدراسات مركزة عن جوانب مختلفة للتراث الثقافي؛ كالمواقع الأثرية، والمباني التاريخية، والمشهد الثقافي، والمواد الحضارية، والمتاحف، والتراث العالمي، في حين يشمل التراث الطبيعي مجالات واسعة كالتنوع الحيوي، والتشكيلات الفيزيائية، والمشهد الطبيعي. استكشفت الدراسة، أيضاً، واقع الصناعات الثقافية الإبداعية في فلسطين، ومدى إسهامها في عملية التنمية.

1-7 النتائج الرئيسية

في مجال التراث الثقافي:

- تتمتع فلسطين بغنى وتنوع تراثها الأثري والتاريخي والديني.
- تنتشر نحو سبعة آلاف موقع أثري ومعلم في الأراضي الفلسطينية، تتوزع على المحافظات كافة. أما المواقع المستغلة كحدائق أثرية، فلا تزيد نسبتها على 2%، بما يشير إلى الإمكانيات الهائلة لتطوير هذه المواقع مستقبلاً.
- هناك تحسن ملحوظ في البيئة التشريعية مع إقرار قانون التراث الثقافي المادي، ولكن اللوائح المنظمة ما زالت غائبة إلى جانب قانون التراث الثقافي غير المادي.
- الموارد المخصصة لتنمية وتطوير المواقع الأثرية محدودة، وما زال الاعتماد كبيراً على التمويل الأجنبي.
- تطوير وتأهيل المواقع الأثرية والمباني التاريخية كحدائق وطنية ومقاصد سياحية، أصبح يسهم في التنمية الاقتصادية.
- هناك انتهاكات واسعة للتراث الثقافي الفلسطيني من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك ظاهرة التقيب غير القانوني والاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي.
- هناك اهتمام جديد بتأسيس متاحف، التي تسهم في عرض التراث الثقافي وترويجه.

في مجال السياحة:

- تسهم السياحة بجزء أساسي من الدخل القومي، وتمتلك مقومات كبيرة لتطويرها أسوة بالدول المجاورة.
- بعض تشريعات السياحة متقدمة، وما زال العمل سارياً بقانون السياحة الأردني رقم 66، وبحاجة ماسة إلى تحديث.
- على الرغم من التأثيرات البالغة لجائحة كورونا على قطاع السياحة، بدأت عملية تعافٍ تدريجي منذ بداية العام 2022.
- ما زال دور السياحة الداخلية والمجتمعية محدوداً للغاية، بما يستدعي إيلاء الاهتمام بهذا الجانب

- خطوات متواضعة في تطبيق السياحة الإلكترونية، وما زالت مقتصرة على مجالات محدودة.
- استغلال واسع من قبل سلطات الاحتلال للموارد السياحية الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وبخاصة في القدس والمستوطنات ومنطقة (ج).

في مجال التراث الطبيعي:

- يوفر التراث الطبيعي مجموعة واسعة من الفوائد لكل من المجتمعات المحلية والسكان بشكل عام، من خلال توفير فرص عمل، والنهوض بالمجتمع، ويدعم الجودة البيئية والتعليم والتنمية الاقتصادية الشاملة والتماسك الاجتماعي والإنصاف ورفاهية المجتمع.
- تلعب السياحة البيئية دوراً إيجابياً في التنمية المستدامة؛ فهي أداة حماية طويلة الأمد، تساهم في التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.
- تعد المحميات الطبيعية مكوناً رئيسياً من مكونات التراث الطبيعي في فلسطين، حيث تعتمد العديد من الصناعات والحرف على المواد الطبيعية المتوفرة في المحميات الطبيعية التي تعتبر مصدراً للدخل ورفع القيمة الاقتصادية.
- اعتمدت وزارة الزراعة في فلسطين حوالي 10 مسارات رسمية، ورخصت أكثر من 30 متنزهاً وهديقة لدعم الموروث الطبيعي وحمايته.
- تعتبر ممارسات الاحتلال الإسرائيلي من أهم التحديات التي تواجه التراث الطبيعي في فلسطين، متمثلة في بناء جدار الفصل العنصري، والتلوث الناتج عن المستوطنات، وبناء الطرق الالتفافية، وغيرها من الممارسات التي تسبب في الإخلال في التوازن البيئي، وتعمل على تدهور الموارد الطبيعية في البيئة الفلسطينية.
- تعمل سلطة جودة البيئة على وضع قانون حماية الطبيعة في فلسطين الذي سيساهم في حماية مواقع التراث الطبيعي، وستعمل الوزارة من خلال اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الحيوي على تكثيف الجهود من أجل تسليط الضوء أكثر على الأضرار التي تتعرض لها المحميات الطبيعية في فلسطين. من هذه الاتفاقيات التي تُعنى بالتراث الطبيعي والبيئة في فلسطين: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (UNFCCC) التي اعتمدت في العام 1992، ودخلت حيز التنفيذ في العام 1994، حيث صادقت عليها 195 دولة، وأصبحت فلسطين عضواً في هذه الاتفاقية في 17 آذار/مارس 2016. وقعت فلسطين وصادقت على اتفاقية باريس لتغير المناخ في 22 نيسان/أبريل 2016؛ اتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي للعام 1972؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، حيث انضمت إليها فلسطين بتاريخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2017؛ هنالك أيضاً الاتفاقية الألفية بشأن التنوع الحيوي (CBD).

في الصناعات الثقافية الإبداعية:

- ضعف التمويل الحكومي للقطاع الثقافي، وضعف استثمار القطاع الخاص ودعمه للقطاع الثقافي، جعل الفاعلين في هذا القطاع في بحث مستمر عن مصادر للتمويل التي أخذت بالنقص، وبخاصة في السنوات الأخيرة، ومع فرض شروط جديدة على التمويل الأوروبي أصبحت المؤسسات الثقافية تعاني من نقص كبير في الدخل، وفقد كثير من العاملين في هذه المؤسسات وظائفهم.

- لا تزال الإحصاءات المتوفرة حول المساهمة الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الثقافية الإبداعية ضعيفة إلى حد كبير، فهذه الإحصاءات تشمل المؤسسات العاملة بشكل رسمي، لكن الغالبية العظمى من الفنانين والمنتجين في مجال الثقافة الإبداعية لا يعملون بشكل رسمي، إنما بشكل فردي، ومن خلال ورش صغيرة في المنازل، ما يجعلهم غير مشمولين ضمن الإحصاءات المنشورة حول مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي أو التوظيف.
- الملاحظات والدراسات الأولية حول هذا القطاع تشير إلى مساهمة اقتصادية جيدة على مستوى الأسر، وبخاصة للعاملين في مجال الصناعات الحرفية الثقافية التي تستهدف غالبيتها أسواقاً عالمية، وتعتمد على التصدير في مبيعاتها، وتحقق عوائد جيدة للعاملين فيها. لكن لا تزال هذه الحرف بحاجة إلى دعم وتوجيه وربط بأسواق أوسع، من خلال المعارض العالمية التي تقام في دول مختلفة حول العالم، من خلال الوزارات ذات العلاقة، أو السفارات الفلسطينية في هذه الدول، حيث إن هذه المشاركات اليوم تتم بشكل شخصي من خلال الأفراد.
- البيئة التشريعية والقانونية الناعمة للقطاع الثقافي في فلسطين ضعيفة، وتحد من تطور هذا القطاع، وبخاصة ما يتعلق منها بحقوق الملكية الفكرية التي غدت على قائمة أولويات المؤسسات الثقافية، وبخاصة عندما بدأت هذه المؤسسات تنشر أعمالها على شبكة الإنترنت، في محاولة للتواصل مع جمهور أوسع، وهو ما يتطلب حماية لها، إضافة إلى القوانين التي تتعلق بالحقوق في التعبير، والتعبير الثقافي، في ظل الهجمات المتكررة في العام الماضي على عدد من المؤسسات الثقافية.
- تواجه المؤسسات الثقافية عراقيل كبيرة في عملها بسبب الاحتلال الإسرائيلي الذي يستهدف محاولات المؤسسات للتواصل الثقافي محلياً أو عالمياً، فيمنع الفلسطينيين من الوصول إلى أي فعاليات في القدس، كذلك الأمر في غزة. تجد المؤسسات الثقافية صعوبات في الحصول على تصاريح لدخول فنانين عرب وأجانب للمشاركة في المهرجانات، أو الفعاليات الثقافية المختلفة التي تقام في فلسطين.
- هناك إقبال من الجيل الجديد، وبخاصة طلبة المدارس، على الصناعات الثقافية الإبداعية التي تربط بين الأرض والرواية الفلسطينية، والتي ينقل من خلالها الفنان والمبدع قصص فلسطين في مقاومتها لمحاولات السلب والسيطرة الصهيونية على رموز وأشكال تراثية للشعب الفلسطيني.
- في ظل محاولات السلب والتهميد التي يتعرض لها التراث الثقافي الفلسطيني على مختلف أشكاله، لا بد من الوقوف بشكل جاد أمام هذه المحاولات وحماية التراث الثقافي الذي يشكل الأساس الذي تنطلق منه وتنوع الصناعات الثقافية الإبداعية.
- جائحة كورونا شكلت تحدياً وفرصة للمؤسسات الثقافية، فقد ابتدعت هذه المؤسسات أشكالاً جديدة للوصول إلى الجمهور، وهي أساليب ضرورية في الوقت الحالي، في ظل الاستخدام العالي للتكنولوجيا التي قد تساهم في الوصول إلى جمهور أكبر محلياً وعالمياً.

2-7 التوصيات

في مجال التراث الثقافي:

- لاحقاً لقانون التراث الثقافي المادي بقرار للعام 2018، هناك ضرورة لاستكمال العمل على الأنظمة واللوائح الخاصة بالحماية والتتقيب والمتاحف والحفاظ والسجل الوطني.

- العمل على إقرار قانون التراث الثقافي غير المادي، إضافة إلى الأنظمة واللوائح المكملة له، علماً أن مسودة هذا القانون جاهزة منذ سنوات عدة. سيوفر هذا القانون إطاراً لحماية التراث الثقافي غير المادي الذي لا يتمتع بالحماية القانونية حالياً.
- تعزيز دور فلسطين في المنظمات الدولية، وبخاصة منظمة اليونسكو، ولجنة التراث العالمي، والمنظمات العربية والإقليمية كالألكسو والأيسيسكو، والسعي إلى تفعيل العمل بالاتفاقيات الدولية الخاصة بالتراث والثقافة مثل اتفاقية لاهي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح (1954).
- بناء قاعدة بيانات التراث الثقافي للتراث الثقافي غير المنقول، واستكمال قاعدة البيانات الجغرافية المحوسبة للمواقع الأثرية، وسجل المواد الأثرية المنقولة، وقائمة التراث غير المادي.
- متابعة الانتهاكات الإسرائيلية ضد التراث الثقافي، وبخاصة في مدينة القدس، ومواجهة التدمير المتعمد لمواقع التراث الثقافي في منطقة (ج).
- تتعرض الأراضي الفلسطينية لعمليات موجهة ظاهرة سرقة الآثار، والاتجار غير المشروع بالآثار والممتلكات الثقافية الفلسطينية، وهذا يستدعي تكثيف عمل الأجهزة الرقابية لحماية التراث، وتعزيز الوعي لدى المواطنين بضرورة حفظ هذه الموارد، وتعزيز ونشر المعرفة حول التراث الثقافي، وإدماج التراث الثقافي ضمن المناهج التعليمية.
- إنشاء دائرة وطنية مختصة مشكلة من وزارتي السياحة والآثار والثقافة، بمشاركة الخبراء من الجامعات والمؤسسات العاملة في الحقل الثقافي، للتصدي لعمليات سرقة التراث الثقافي المادي وغير المادي، التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي.
- شهدت السنوات الأخيرة العديد من المبادرات المتحفية، تمثلت بإنشاء متاحف ثقافية وأثرية إثنوغرافية، ولكن العديد من المجموعات المتحفية لا يرقى إلى تسمية متحف من ناحية العرض والتجهيز، بما يستدعي تطوير المجموعات المتحفية الأثرية والإثنوغرافية وبناء المزيد من المتاحف في فلسطين.
- بناء قدرات العاملين في مجال التراث الثقافي، وتطوير نظم إدارة المواقع الأثرية على غرار تل السلطان، وقصر هشام، وتل بلاطة، وتهيئة المزيد من المواقع الأثرية كمقاصد سياحية.

في مجال السياحة:

- الاستعجال في إقرار قانون السياحة الفلسطيني الجديد، حيث ما زال قانون الآثار الأردني رقم 65 سارياً في الأراضي الفلسطينية.
- تطوير السياسات السياحية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تنويع المنتج السياحي، وتأهيل المزيد من مناطق المواقع الأثرية والتاريخية.
- توفير الموارد المالية لقطاع السياحة الفلسطيني، وتطوير البنية التحتية للمواقع السياحية ومرافق الخدمات السياحية.
- بناء القدرات البشرية للعاملين في مجال السياحة في القطاعين العام والخاص.
- تشجيع استثمار القطاع الخاص في المناطق الأثرية والسياحية ضمن ضوابط ومعايير تحافظ على استدامة هذه المواقع، وتوازن ما بين الاستثمار والحفاظ.
- تشجيع السياحة الداخلية وسياحة المسارات والتجوال والتنزه، بما في ذلك سياحة الفلسطينيين داخل الخط الأخضر الذين يشكلون طاقة احتياطية كامنة للسياحة الفلسطينية.

- تعزيز دور السياحة المجتمعية والاستثمارات الصغيرة في مجال السياحة، وبناء الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص.
- تعزيز السياحة الذكية واستخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، وتوفير خدمة الإنترنت في محيط المواقع السياحية والأثرية.
- نشر الثقافة السياحية وإدماجها ضمن البرامج التعليمية في المدارس.
- تشجيع الأبحاث في مجال الدراسات السياحية وتطوير القدرة للاستفادة من البيانات السياحية التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء بشكل دوري.
- مواجهة الاستحواذ الصهيوني على الموارد السياحية في منطقة (ج)، والتصدي لمحاولات ترويج سياحة المستوطنات باعتبارها سياحة مخالفة للقانون الدولي.
- تطوير محتوى برامج الأدلاء السياحيين في الجامعات الفلسطينية، وتطوير الرواية التاريخية الفلسطينية.

في مجال التراث الطبيعي:

- استكمال تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالتراث الطبيعي والبيئة والتنوع الحيوي.
- وضع شبكة وطنية للمحميات الطبيعية تعيد تنظيم وتحديد المناطق التي يجب حمايتها، والبدء بإنشاء المحميات الطبيعية والتراثية ذات القوانين الخاصة من أجل المحافظة على المواقع التراثية والمناطق الطبيعية في تلك المحميات (وزارة الزراعة، مقابلة شخصية، 2022).
- تعزيز موقع ودور فلسطين في الاتفاقيات الدولية والهيئات والمؤسسات الدولية البيئية. والاستفادة من المصادر والموارد والصناديق الدولية البيئية؛ سواء من خلال الاتفاقيات البيئية، أو المؤسسات البيئية المتعددة في المنظومة الدولية، إضافة إلى إمكانية ووجوب فضح الممارسات والانتهاكات الاحتلالية بحق البيئة الفلسطينية (سلطة جودة البيئة 2022، ص 17-18).
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الطبيعية بشكل مستدام وإيجابي ضمن قيود وضوابط ومحاولة تجنب الأضرار السلبية.
- تطويع استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعرفة والوعي حول أهمية الموروث الطبيعي، على سبيل المثال، تطوير تطبيق عن المحميات الطبيعية ومعلومات عنها.
- التوعية البيئية لشرائح المجتمع كافة، من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة كافة، ومن خلال تدريب الكوادر الوطنية من الطوافين والمسؤولين والمرشدين السياحيين والعاملين في مجال السياحة البيئية.
- الاهتمام بموضوع معالجة المخلفات الضارة بالبيئة، والاهتمام بالمتنزهات والحدائق العامة والمناطق الخضراء.
- العمل على وضع السياسات الخاصة بالسياحة البيئية التي تتكون من مجموعة من الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تضعها وزارة السياحة والآثار، بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة بالنشاط السياحي والبيئي، وذلك لتنظيم كامل للعمليات السياحية من تنبؤ، وتخطيط، وإدارة، ورقابة، وتقييم، ومراجعة.
- تضمين البعد البيئي في المناهج الدراسية، وكذلك تطوير النشاطات اللاصفية التي تحاكي البيئة وتراعي حمايتها وصونها، والاهتمام بقضية البحث العلمي البيئي، وتشجيع المبادرات والأفكار الريادية الهادفة لتطوير البيئة وحمايتها (سلطة جودة البيئة 2022، ص 15).

في مجال الصناعات الثقافية الإبداعية:

- توفير قروض طويلة المدى بفائدة منخفضة لإسناد الفاعلين في قطاع الحرف التقليدية.
- تنظيم المعارض والنشاطات المحلية لتسويق السلع الحرفية والثقافية الإبداعية في مختلف المدن والقرى الفلسطينية.
- إطلاق حوار بين مختلف الفاعلين في الحقل الثقافي والفاعلين في حقل التراث بشكل عام، ومنهم وزارة السياحة، حول علاقة الصناعات الثقافية الإبداعية ودورها في إحياء المواقع الأثرية، من خلال العروض الفنية وغيرها، وعن العلاقة التبادلية بين السياحة والإنتاجات الثقافية الإبداعية على اختلاف أنواعها.
- الخروج من مربع التسليح: لتطوير الصناعات الثقافية الإبداعية، فإن الموضوع ليس تقنياً أو اقتصادياً فحسب، بل بالتوازي مع ذلك، يجب أن يكون هناك اهتمام واضح لدى الحكومة، والقطاع الأهلي، والقطاع الخاص لتبني الازدهار في المؤسسات الثقافية وليس تسليعه، وتبني الصناعات الثقافية الإبداعية من قبل المؤسسات المختلفة من خلال تبني إنتاجاتها.
- يجب أخذ موضوع الثقافة الرقمية بعين الاعتبار، وأن يوضع بشكل محوري وأساسي في الاستراتيجيات، وبخاصة بعد تجربة جائحة كوفيد-19 والانتقال إلى الأنشطة عن طريق الإنترنت، وفي ظل التوجه العالمي المتطور لاستخدام الإنتاجات الثقافية الرقمنة.
- وضع تشريعات لحقوق الفنانين تحمي أعمالهم المنشورة على الإنترنت كفلسطينيين، وسن قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الضروري لتطور قطاع الصناعات الثقافية الإبداعية.
- قانون الجرائم الإلكترونية يجب أن يشمل التحرش والتتبع والتعدي على حرية التعبير، وأن تكون هناك بنية تحتية قانونية تحمي الفاعلين في الحقل الثقافي، وتضمن لهم حرية التعبير.
- تقديم المنتجات الثقافية الفلسطينية للعالم من خلال الإنترنت (مواقع إلكترونية، معارض افتراضية، VISUAL EXHIBITION، VR) لأنه أصبح ضرورة.
- إتاحة المساحات للمؤسسات الثقافية للمشاركة في المعارض الدولية ضمن معايير الجودة والإبداع.
- للسينما علاقة جيدة مع التراث، حيث إن السينما الفلسطينية، في الأغلب، تعتمد على السردية الفلسطينية والصراع السردية، وتراهن على الحفاظ على هذه السردية ونقلها للعالم، وذلك يعتبر جزءاً من التراث المحكي. كذلك ينعكس تراث وثقافة البلد من خلال الأزياء والديكورات وطريقة الحياة والمأكولات المستخدمة في السينما. لذلك، يجب أن تكون صناعة الأفلام ضمن اهتمامات كل من وزارة الاقتصاد والسياحة وهيئات الحكم المحلي، وليس فقط وزارة الثقافة. يجب تخصيص ميزانية جيدة له، ولخصوصية الوضع الفلسطيني يجب الاهتمام بهذا القطاع، لأن الثقافة هي السلاح الوحيد المتبقي للفلسطينيين.
- لا بد من العمل على تطوير مؤشرات إحصائية لقياس الأثر الاقتصادي والتنموي لقطاع الصناعات الثقافية الإبداعية، من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واليونسكو، للتمكن من إجراء المسوحات، وتقدير مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الفلسطيني.

المراجع

- أبو غازي، عماد. (2022). رؤى حول واقع ومستقبل الصناعات الإبداعية في مصر - نحو وضع إطار لاقتصاد الصناعات الإبداعية المؤتمر الختامي: <https://bit.ly/3ut8KU>
- أحلام، خان، وصورية، زاوي. (2020). "السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية". أبحاث إدارية واقتصادية، العدد السابع، ص 224-246.
- أمнести، منظمة العفو الدولية. (2018). الوجهة: الاحتلال السياحة الإلكترونية والمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية. مطبوعات منظمة العفو الدولية (الطبعة الأولى) [السياحة والاحتلال.PDF](#)
- بظاظو، إبراهيم. (2021). السياحة الأردنية في مئة عام. وزارة الثقافة، المملكة الأردنية الهاشمية.
- بورتلاند. (2021). "ما هي تأثيرات وباء كورونا على قطاع السياحة الفلسطيني؟"، النشرة الاقتصادية الفلسطينية، 174، آذار 2021: 3-4.
- حماد، د. عبد القادر إبراهيم. (2022). "تأثير جائحة كورونا على السياحة في فلسطين، دراسة استكشافية". مجلة جامعة الأقصى للعلوم الإنسانية، المجلد السادس والعشرون، العدد الثالث: 1-36.
- خليل، مروة. محمد عبدالمجيد، وشاهين، شريف كامل. (2021). "الصناعات الثقافية والإبداعية في مصر أوضاعها ومستقبلها في القرن الحادي والعشرين". المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، مج 2، ع 4، ص 1 - 56: <https://bit.ly/3Uy9XE3>
- زيدان، أحمد. (2022). "اقتصاديات الصناعات الثقافية والإبداعية: صناعة النشر أنموذجاً". المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، 3 (7)، 1-30: <https://bit.ly/3uqk2by>
- زين الدين، علي. (2012). "دور المحميات الطبيعية في تنمية السياحة البيئية في لبنان". مجلة الدفاع الوطني، العدد 81.
- طه، حمدان وخيرت فان دير كوي. (2012). حديقة تل بلاطة الأثرية، دليل الموقع، منشورات مشروع حديقة تل بلاطة الأثرية، وزارة السياحة والآثار، دائرة الآثار والتراث الثقافي، رام الله.
- طه، حمدان. (2009). (تحرير). قائمة مواقع التراث الثقافي والطبيعي ذات القيمة العالمية المتميزة في فلسطين، وزارة السياحة والآثار، دار الناشر (الطبعة الثانية).
- طه، حمدان. (2012). السياحة الثقافية في فلسطين، دراسات في الآثار والتراث الثقافي في العالم العربي، مؤتمر الألكسو 2012، الجزائر: 93-103.
- طه، حمدان. (2021). "متحف الآثار الفلسطيني في القدس". المقدسية، عدد 10، ربيع 2021: 169-196.
- غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم. (2015). قراءة تحليلية لنتائج المسح الاقتصادي الذي أعدته غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم العام 2015. فلسطين.
- الكعبي، نضال. (2022). آثار كوفيد-19 على المشهد الثقافي الفلسطيني وتقييم البيئة الرقمية في فلسطين. اليونسكو - فلسطين.
- مجلة تحولات مشرقية. (2016). إدارة الآثار تحت الاحتلال في فلسطين. العدد رقم 9، كانون الثاني، 2016: 47-15.

المقدسية. (2021). متحف الآثار الفلسطيني في القدس. عدد 10، ربيع 2021: 169-196.
منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الدبلوماسية والسياسات العامة. (1994). اتفاقية باريس الاقتصادية،
25 شباط 2013.
وزارة الثقافة الفلسطينية. (2022). وثائق غير منشورة عن هيكلية الإدارة العامة للصناعات الثقافية الإبداعية.
يونسكو. (2017). النصوص الأساسية لاتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي للعام 2005.
باريس-فرنسا.

- Albaba, Imadeddin. (2017). "Current Status of Nature Reserves in Palestine." *Journal of Entomology and Zoology Studies*, 5 (1), pp. 618-621.
- Alessandri, Claudio. (2020). *The Restoration of the Nativity Church in Bethlehem* (CRC Press – Balkema).
- Almashagbehm, Ola. (2020). "Bahrain Red-Dead Canal Project." *EcoMENA*. Accessed on 08/08/2022. <https://www.ecomena.org/red-dead-sea-ar/>
- Al-Said, Nadia. (2020). "The Impact of COVID-19 on the Protection of Cultural Heritage." *The global observatory*. Accessed on 08/08/2022. https://theglobalobservatory.org/2020/06/impact-covid-19-on-protection-of-cultural-heritage/Article_49_of_the_Fourth_Geneva_Convention_1949.
- Badran, A., Shatah Abu Khafajah and Sarah Elliot. (2022). *Heritage Community in the Arab Region, One World Archaeology*, Springer Nature Switzerland AG.
- Barbara Engels. (2015). "Natural Heritage and Sustainable Development – A Realistic Option or Wishful Thinking?." In *Perceptions of Sustainability in Heritage Studies*. Edited by Marie-Theres Albert, p.49-58. Boston: Walter de Gruyter.
- Betsalem. (2017). *The Separation Barrier*. Accessed on 03/08/2022. https://www.btselem.org/separation_barrier#:~:text=In%20June%202002%2C%20the%20Israeli,Israel%20from%20the%20West%20Bank.
- Brundet. (1987). *Harlem, Our Common Future, The Report on the World Commission on Environment and development*, Oslo.
- Cheval, Sorin et al. (2020). *Observed and Potential Impacts of the COVID-19 Pandemic on the Environment*. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, 17 (11), pp.1-25.
- CISAC. (2015). *Cultural time the first Global Map and Creative Industries*. https://en.unesco.org/creativity/sites/creativity/files/cultural_times_the_first_global_map_of_cultural_and_creative_industries.pdf
- Daher, Y. (2006). *Palestinian Private Sector Strategy, TWIP, Vol. 103*.
- Deprez, Miriam. (2018). *Even animals are divided by Israel's Wall and occupation threats to the local environment*. *Middle East Monitor*. <https://www.middleeastmonitor.com/20180820-even-animals-are-divided-by-israels-wall-and-occupation-threats-to-the-local-environment/>

- DPIGP.(1993). Declaration of Principles on Interim Self-Government for Palestinians. (Washington, DC) 13 September 1993.
- EcoPeace Middle East. (2012). “The Red-Dead Conduit and its Impacts on the Environment.” Accessed on 03/08/2022. <https://ecopeaceme.wordpress.com/2012/08/23/the-red-dead-conduit-and-its-impacts-on-the-environment/>
- Emek Shaveh. (2015). “National parks in Israel and the West Bank – On which Side is the Grass Greener?” Accessed on 15/09/2022. https://emekshaveh.org/en/grass-greener_en/#:~:text=There%20are%20346%20national%20parks,25%25%20of%20the%20country's%20territory
- Engels, Barbara, and Westrik, Carol. (2012). “Sustainable development in a Dutch-German World Heritage site: The Wadden Sea, Germany and the Netherlands.” In Galla, p. 279–289. Paris: UNESCO.
- Fallah, Bilal. (2014). Mapping Tourism in Palestine, Analytical Report. Ministry of Tourism and Antiquities and JICA, The Centre for Development Studies, Birzeit University.
- Galla, Amareswar (ed.). (2012). World Heritage: Benefits beyond Borders. Cambridge: Cambridge University Press.
- International Cultural Tourism Charter. (1999). Managing Tourism at Places of Heritage Significance. ICOMOS.
- Isaac, R. (2010). Palestinian Tourism in Transition: Hope, Aspiration, or Reality. The Journal of Tourism and Peace Research, 1 (1): 16-26.
- IUCN. (2014). The Benefits of Natural World Heritage: identifying and assessing ecosystem services and benefits provided by the world’s most iconic natural places. Switzerland: IUCN. <https://portals.iucn.org/library/sites/library/files/documents/2014-045.pdf>
- Jarrar, Suha. (2019). Adaptation Under Occupation Climate Change Vulnerability in the Occupied Palestinian Territory. Ramallah: Al-Haq Organization.
- Labadi, S. and others. (2021). Heritage and the Sustainable Development Goals: Policy Guidance for Heritage and Development Actors. ICOMOS.
- MAS Palestine Economic Policy Research Institute. (2013). The Red Sea-Dead Sea Water Conveyer: The Project, the Assessments and Potential Benefits to the Palestinian Territory. Ramallah: MAS Palestine Economic Policy Research Institute.
- Mojabi, Seyed et al. (2010). “Environmental impact of white phosphorus weapons on urban areas.” International Conference on Environmental Engineering and Applications, pp. 112-116.
- Pappe, I. (2006). The Ethnic Cleansing of Palestine. Oxford: Oneworld Publications.
- Premiere Urgence Internationale. (2021). Environmental Impunity: The impact of Settlements Waste Water Discharge in the West Bank. Accessed on 03/08/2022. <https://www.premiere-urgence.org/en/environmental-impunity-the-impact-of-settlements-waste-water-discharge-in-the-west-bank-2/>

- Qumsiyeh, Mazin, and Abusarhan, Mohammad. (2022). "Impact of COVID-19 Pandemic on Biodiversity Conservation in the Israeli Occupied West Bank, Palestine." Palestine Institute for Biodiversity and Sustainability, pp.101-110.
- Rinat, Zafir. (2017). "Wind turbines in Israel kill many more birds, bats than expected." Haaretz. Accessed on 03/08/2022. <https://www.haaretz.com/israel-news/wind-turbines-in-israel-kill-many-more-birds-bats-than-expected1.5629170>
- Said, E. (1999). Palestine: Memory, invention and space. In I. Abu-Lughod, R. Heacock, & K. Nashef (Eds.), *The Landscape of Palestine: Equivocal Poetry*. Birzeit University Publications
- Taha, H. (2020). Annexation and Tourism, In: *Looming Annexation. Israel's Denial of Palestine's Right to Exist*. NAD PLO:42-49.
- Taha, H. (2014). The State of Archeology in Palestine. In *Patrimoine en Palestine*. Paris: 23-41.
- Taha, H. (2015). Archeological Heritage in Area C. *This Week in Palestine*, Special Issue.
- Taha, H. (2019). Palestinian Historical Narrative. In *A New Critical Approach to the History of Palestine*, edited by I. Hjelm, H. Taha, I. Pappe and Th. Thompson, Routledge, London and New York, 2019: 17-42.
- Taha, H. (2020). Two Decades of Archaeology in Jericho, 1954-2015, In *Digging Up Jericho Past Present and Future*. edited by R. Sparks, B. Finlayson, B. Wagemakers and J. Briffa, Archaeopress Publishing LTD. Oxford: 269-287.
- Taha, H., and I. Saca. (2022). Invoking Awneh: Community Heritage in Palestine In: *Heritage Community in the Arab Region* (Chapter 11), edited by Arwa Badran • Shatha Abu-Khafajah Sarah Elliott, *One World Archaeology*, Springer Nature Switzerland AG 202:
- UN. (2020). *State of Environment and Outlook Report for the occupied Palestinian territory 2020 Visualizing Palestine*. Kenya: United Nations Environment Programme.
- UNCTAD. (2018). *Creative Economy Outlook Trends In International Trade in creative Industries 2002-2015*. https://unctad.org/system/files/official-document/ditcted2018d3_en.pdf
- UNESCO. (1972). *The World Heritage Convention Concerning the Protection of the World Cultural and Natural Heritage*. UNESCO, 1972
- UNESCO. (1972). *Convention Conference the Protection of the world Cultural and Natural Heritage*. <https://whc.unesco.org/archive/convention-en.pdf>
- UNESCO. (1972). *Convention concerning the Protection of the World Cultural and Natural Heritage*. Paris: UNESCO World Heritage Centre.
- UNESCO. (1988). *A world decade for cultural development*. *The UNESCO Courier*, XLI(11), 4–8.
- UNESCO. (1995). *Seville Strategy for Biosphere Reserves*. Paris: UNESCO World Heritage Centre.
- UNESCO. (2005). *Convention on the Protection and Promotion of the Diversity of Cultural Expressions*. Paris- France.

- UNESCO. (2003). Convention for the Safeguarding of the Intangible Cultural Heritage. Paris- France
- UNESCO. (2006). The UNESCO World Heritage Center’s Natural Heritage Strategy. Paris: UNESCO World Heritage Centre. <http://whc.unesco.org/uploads/activities/documents/activity-398-1.pdf>
- UNESCO. (2012). Managing Natural World Heritage. Paris: UNESCO World Heritage Centre.
- UNESCO. (2013). The Hangzhou Declaration – Placing Culture at the Heart of Sustainable Development Policies. <http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CLT/images/FinalHangzhouDeclaration20130517.pdf>
- UNESCO. (2014) a. The World Heritage Convention. <http://whc.unesco.org/en/convention/>
- UNESCO. (2015). World Heritage and Sustainable Development. <https://whc.unesco.org/en/sustainabledevelopment/>
- UNESCO. (2018). Sustainable development and world heritage for local communities. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000263921>. Accessed 21 August 2022.
- UNESCO. (2014)b. World Heritage and Sustainable Development. <http://whc.unesco.org/en/sustainabledevelopment/>
- UNESCO. (2020). QUADRENNIAL PERIODIC REPORT PALESTINE 2020. <https://en.unesco.org/creativity/governance/periodic-reports/submission/3829>
- UNESCO. (2021). Cultural and creative industries in the face of COVID-19: an economic impact outlook. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000377863>
- UNWTO. (2017). postponed Palestine request to become a full-fledged member in the organization. 13/09/2017 **International, Politics PNN/Bethlehem**
- UNWTO.(2015) .Bethlehem Declaration on Religious Tourism as a Means of Fostering Socio-Economic Development of Host Communities. Palestine
- UNWTO. 2020. World Tourism Barometer. <https://www.unwto.org/world-tourism-barometer-n18-january-2020>. Visited on 1/3/2023.
- United Nations Development. 2030 Agenda. <https://www.undp.org/>
- Von Carlowitz, Hans. (1732). Sylvicultura oeconomica. Leipzig: Braun.
- WCED. (1987). Report of the World Commission on Environment and Development. Our Common Future. New York: United Nations. <http://www.un-documents.net/wced-ocf.htm>
- WHC. (1991). Committee Decision CONF 0002 VIII. <https://whc.unesco.org/en/decisions/3256/>
- WHC. (2002). Budapest Declaration on World Heritage. <https://whc.unesco.org/en/documents/1334>
- WHC. (2010). Committee Decision Document 34.COM 7C.
- Z. Brophy and J.Isaac(2009).). “The environmental impact of Israeli military activities in the occupied Palestinian territory.” Applied Research Institute –ARIJ, pp. 1-24.

تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

”الإحصاء الفلسطيني ووزارة السياحة والآثار . (2022). بيان صحفي بمناسبة يوم السياحة العالمي 2022/09/27
<https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4321>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الثقافة. (2020). تقرير بمناسبة يوم الثقافة الفلسطيني:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_12-3-2020-cult-ar.pdf

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الثقافة. (2021). إصدار تقريراً بمناسبة يوم الثقافة الفلسطيني:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_10-3-2021-cult-ar.pdf

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019). النشاط الفندقي في الضفة الغربية-2018، النشرة السنوية، تموز/يوليو.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020). الإحصاء الفلسطيني وسلطة جودة البيئة إصدار بياناً صحافياً بمناسبة يوم البيئة العالمي حول التنوع الحيوي تحت شعار الاحتفال بالتنوع الحيوي“:

<https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3751>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2022). حسابات السياحة الفرعية، 2020/مارس. رام الله- فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020). كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2020. رقم 21.

رام الله- فلسطين.

قائمة الخطط الوطنية:

مكتب رئيس الوزراء أ. 2021. الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023. الاستراتيجية القطاعية للثقافة والتراث
<https://bit.ly/3OYmkZ7> :2023-2021

ب. (2021). الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023. الاستراتيجية القطاعية للسياحة والآثار
<https://bit.ly/3Vz2Uwr> :2023-2021

أخبار ومواقع إلكترونية

Virtual Museum 2021، المتحف الافتراضي: <https://virtualmuseum.tourism.ps//index.php>

الكعبي، نورة. (2020). الصناعات الثقافية في الإمارات تركز على الإبداع: <https://bit.ly/3unWIRp>
معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج). ”مستقبل البحر الميت إلى أين“. تمت الزيارة بتاريخ: 2022/08/24

<http://proxy.arij.org/deadseaproject/Publications/prospect-arab.pdf>

المنظمة العربية للسياحة تشارك في المنتدى العاشر لسياحة القطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي / الكومسيك عبر تقنية الأونلاين بتاريخ 10 نوفمبر 2022م، تشرين2/نوفمبر 2022.

<https://www.arab-tourismorg.org/media-room/news>

المنظمة العربية للسياحة. (<https://www.arab-tourismorg.org>) تمت زيارته بتاريخ: 2022/10/14. وزارة السياحة والآثار الفلسطينية. موقع التراث العالمي في فلسطين. تمت الزيارة بتاريخ: 2022/9/03:

<https://tourism.ps/cultural>

وسيفار ، يوتي. الثقافة في صميم أهداف التنمية المستدامة، رسالة اليونسكو، أصوات متعددة عالم واحد:
<https://qr.unesco.org/courier>
وفا، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، بلير يطلع على إنجازات القطاعين الاقتصادي والسياحي ببيت
لحم، 15.4.2010: <https://bit.ly/3upmNtT>
يحياوي، عائشة. (2021). عائدات السياحة تهبط 65 بالمئة خلال 2020، 2021/10/07:
[/https://www.aa.com.tr](https://www.aa.com.tr)
تفاصيل مبادرة كيري-بلير للاقتصاد الفلسطيني، 30 أيلول 2013 [/http://www.pcp.ps/article](http://www.pcp.ps/article)
تقرير أممي: تأثير فيروس كورونا على السياحة قد يوجه ضربة تبلغ 4 تريليونات دولار للاقتصاد
العالمي، أخبار الأمم المتحدة، حزيران، 2021: <https://news.un.org/ar/sto-ry/2021/06/1078892>
طعم الله، فريد. (2020). "تأثير وباء فيروس كورونا في الحياة البرية في فلسطين": مؤسسة الدراسات
الفلسطينية. تمت الزيارة بتاريخ: 15/08/2022: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1649940>
العربية. إيرادات السياحة في مصر: <https://bit.ly/3FuBCIb>
برسكيان، جاك. المتحف الفلسطيني وخلق حالة مقاومة، 2015: <https://bit.ly/3h1M9L8>

قائمة المقابلات:

سالي أبو بكر، مسؤولة الوحدة الثقافية في بلدية رام الله. مقابلة شخصية، 2022/10/12.
امتياز أبو عواد، مصممة أزياء ومطرزة فلسطينية- صاحبة دار الأرجوان للتطريز والأزياء. مقابلة شخصية
2022/10/1
علياء أرصعلي، مديرة مؤسسة شاشات، مقابلة شخصية، 2022/10/5.
سلام بنورة، ومحمد أبو حماد. مكتب اليونسكو رام الله. مقابلة شخصية عبر زووم، 2022/10/5.
يوسف ترثوري، مدير عام دائرة الصناعات الثقافية الإبداعية في وزارة الثقافة الفلسطينية. مقابلة شخصية،
2022/9/17
سمير حزيون، رئيس غرفة تجارة محافظة بيت لحم. مقابلة عبر زووم، 2022/10/5.
رولا دوغمان، باحثة وقيمة معارض. مقابلة عبر زووم، تشرين الأول/أكتوبر 2022.
يانا سعادة، مديرة قسم الحميات الطبيعية في وزارة الزراعة. مقابلة، 2022/08/25
زغلول سمحان، المدير العام للإدارة العامة للسياسات والتخطيط في سلطة جودة البيئة. مقابلة شخصية،
2022/09/14
حسام طليب، مدير عام الإدارة العامة للغابات والمراعي والحياة البرية في وزارة الزراعة. مقابلة شخصية،
2022/08/25
حنا عطاالله، المدير الفني وأحد مؤسسي مؤسسة فيلم لاب. مقابلة شخصية، 2022/10/3.
مازن قمصية، مؤسس ومدير عام معهد فلسطين للتنوع الحيوي والاستدامة. مقابلة شخصية، 2022/08/26.
نهاد شقليه، مديرة القرية، زيارة ميدانية، 2022/10/1.